

الدكتور سعود بن غازي أبو تاجي

# صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال

دار غريب  
للطباعة والنشر والتوزيع  
الرياض

الدكتور سعود بن غازي أوتاكلي

أستاذ النحو والصرف المشارك

جامعة الملك عبد العزيز

# صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م

دار غريب  
للطباعة والنشر والتوزيع

الكتاب : صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال

المؤلف : د. سعود بن غازي أبو تاي

رقم الإيداع : ١٥٦٦٢ / ٢٠٠٥

تاريخ النشر : ٢٠٠٥

الترقيم الدولي : 1 - 977 - 215 - 883 - L.S.B.N.

حقوق الطبع والنشر والانتداب محفوظة للنشر ولا يسمح

بإعادة نشر هذا العمل كاملاً أو أي قسم من أقسامه ، بأي

شكل من أشكال النشر إلا بإذن كتابي من الناشر

الناشر : دار طريب للطباعة والنشر والتوزيع

شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ٩٢ شارع نوبار لاطوغي (القاهرة)

ت : ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس : ٧٩٥٤٣٣٤

التوزيع : دار طريب ٣.٩ شارع كامل صدقي العجالة - القاهرة

ت : ٥٩٠٢١٠٧ - ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق : ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر - الدور الأول

ت : ٢٧٣٨١٤٢ - ٢٧٣٨١٤٣

والمرض الدائم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا  
وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ﴾

(آل عمران : ٨)





## مقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على محمد رسول الله، وعلى آله  
وصحبه ومن والاه.

وبعد ،

فإن من الموضوعات التي حظيت باهتمام الدارسين من النحويين  
واللغويين تقسيم أنواع الكلمات وتحديد أنماطها، وبيان دلالتها والكشف عن  
علاقاتها في داخل التراكيب اللغوية، ومن أهم الموضوعات التي تناولها هؤلاء  
تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، ثم تقسيم الأفعال إلى ماضٍ ومضارع  
وأمر . فهذه القضية قد شغلت النحويين واللغويين من عصر مبكر حتى إن  
سيبويه قد عرض لها في كتابه العظيم الذي أطلق عليه دستور النحو، وقد ظل  
النحاة كذلك يتناولون هذه المسألة في كتبهم ومصادرهم إلى يوم الناس هذا،  
وما من شك في أن ما تضمنه التراث النحوي واللغوي من أحاديث في هذا  
المجال أكثر من أن تحصى، فلما نجد كتاباً من كتب النحو واللغة إلا كان  
يعرض هذه المسألة من مسائل اللغة والنحو في مواضع مختلفة وبأساليب  
متعددة، ولعل هذا هو السبب المباشر في أن هذا الموضوع لم يخص بدراسات  
مستقلة في العصر الحديث إلا بعض الدراسات المحدودة التي عرضت له، وهي  
دراسات في مجملها كانت تتناول أجزاء مختلفة منه دون أن تتناوله في مجمله أو  
تعرض لقضاياها في علاقاتها المختلفة، وهذا إيضاح لطبيعة أهمها:



## الدراسات السابقة:

لم تكن هذه الدراسة السابقة إلى تناول صيغ الأمر في العربية، ولكن سُبقت ببعض الدراسات، ولكن يفرقها عنها فروق في المنهج والنتائج. وهذه الدراسات هي :

١- دراسة الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة المتضمنة في كتاب : (دراسات لأسلوب القرآن): فقد أحصى وصنف ما ورد من أمر في آيات القرآن الكريم وأجاء، طيب الله ثراه، ولكن دراستنا هذه تتفق ودراسته من جهة وتختلف من أخرى، تتفق من جهة إحصاء ما ورد في أي القرآن من صيغ الأمر، وإن كانت قد استدركت على عمله ستة عشر موضعاً، وهو عدد قليل - في الحق - ولا يقلل من جهد الشيخ عضيمة في شيء، خاصة إذا نظرنا إلى كثرة ما ورد من صيغ الأمر في القرآن الكريم، إضافة إلى أنه - طيب الله ثراه - لم يقصر عمله الكبير على دراسة الأمر وحده.

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الشيخ عضيمة من جهة أنها دراسة تطبيقية، فلم تقف عند آراء النحاة واللغويين مجردة، بل تجاوزت ذلك إلى التطبيق على أي القرآن الكريم.

وتختلف - أيضاً - في أنها اعتمدت سبع صيغ للأمر في العربية، فصلت في أماكنها من الدراسة.

٢- بحث الدكتور طه محمد الجندى: وهو بعنوان : (صيغ الأمر في العربية : بحث في ضوء نظرية القواعد التوليدية التحويلية) ، وقد نشر في مجلة كلية دار العلوم، عدد (٢٤) ، وسدى هذا البحث ولحمته النظر في

النحو العربي بمنظور غربي، ومحاولة الوصول إلى البنية السطحية أو العميقة لكل صيغة من صيغ الأمر في العربية، وإثبات أن العدول عن بنية محولة إلى أخرى كانت وراءه دواع دلالية، وقد بُني هذا - منطقيا - على تحديد صيغ الأمر في العربية، وقد جاءت الصيغ التي رأى أنها تدل على الأمر أقل من الصيغ التي رأى بحثنا هذا أنها تدل عليه، فقد رآها أربعا ورأيناها سبعة، كما سيبين البحث.

٣- دراسة الدكتور علي مصطفى رمضان: وهي بعنوان: ( الأمر والنهي وما يتوقف عليه المطلوب)، وهي دراسة تنتمي إلى علم أصول الفقه، ومن ثم دارت حول صيغ الأمر والنهي ودلالاتهما، وما يترتب عليهما من إلزام إيجابيا أو سلبا.

٤- دراسة الدكتور علاء عبد المجيد القنصل: وهي بعنوان: ( صيغة الأمر في العربية والعبرية والسريانية) وهو بحث ترقية، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، وقد تناول الأمر صرفيا وبلاغيا، وعرج على الطلب بالفعل وبغيره، ولم يفصل البحث بين الطلب الصرفي والطلب البلاغي، ولم يستوف هذا البحث ما كان متوقعا، ولم تتجاوز صفحاته ثمانية وعشرين صفحة.

٥ - دراسة الباحث عبد العاطي محمد إبراهيم عبد العال: وهي بعنوان: (صيغ الطلب وأساليبه في العربية: دراسة مقارنة في النحو والأسلوب)، وهو بحث قدم لنيل درجة الدكتوراه من كلية الآداب بجامعة الإسكندرية، وقد درس هذا البحث الطلب من حيث بلاغته ودور البلاغيين فيه، ومن ثم فهو دراسة أسلوبية.

٦- دراسة الباحث طارق سليمان مصطفى: وهي بعنوان: (الأفعال الطلبية في اللغتين العربية والعبرية)، وقد تقدم بها للحصول على درجة الماجستير من كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، وقد درس الطلب في العربية العبرية، وشمل الطلب الأمر والنهي، ومن ثم لم تكن دراسة خالصة لدراسة الأمر، وقد قدم مقارنات وإحصاءات كثيرة كادت تضيي على العمل صعبا غير طابعه، وكان يحتكم مرات إلى السريانية والحبشية دون اطراده، وحيث كان يحتكم إلى بعض النقوش العبرية والكنعانية.

٧ - الأمر عند الأصوليين وأثره في الفقه الإسلامي:

وهي رسالة تقدم بها صاحبها لنيل درجة الدكتوراه من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر.

وتناول الباحث الأمر أصوليا، وأفاص في بحث دلالاته المتعددة كالوجوب والجواز والإباحة وغيرها، ودلالته على الفور أو التكرار. وقد أحسن العرض في كل هذا. ولكن يلخذ عليه:

أ- تجوزه في تعداد صيغ الأمر وحصرها.

ب - تناول مباحث ليس لها علاقة قوية أو واضحة بأصول الفقه.

٨ - لدلالة الأصولية للأمر وأثرها في الأحكام الشرعية:

وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة. وقد نأثر صاحبها كثيرا بصاحب الرسالة الأولى، وقد صرح بذلك في مقدمة رسالته، ومن ثم توجه إلى المآخذ التي وجهت لصاحب الرسالة الأولى، وإن كان اختلف عنه في الجانب التطبيقي في بعض الترحيحات

#### ٩ - صور الأمر والنهي في الذكر الحكيم:

وهو كتاب للدكتور محمود توفيق، وقد تناول فيه النهي بجوار الأمر، واقتصر على ما ورد منه في القرآن الكريم، وهو في هذا متسق مع عنوان مؤلفه، ومن ثم لم يذكر الصيغ التي وردت في الحديث الشريف، ويلاحظ على تناوله التركيز على الناحية التفسيرية.

#### ١٠ - صور الأمر في القرآن والسنة:

وهي رسالة تقدم بها صاحبها ناصر خلف إيهديل لكلية دار العلوم لنيل درجة الماجستير، وقد كان جل اهتمامه، كما أملى عنوانه، حصر صور الأمر في القرآن والسنة.

وتمتاز هذه الدراسة عن سابقتها بأنها:

أ- تناولت جميع صيغ الأمر الصريحة وغير الصريحة، مع الاستشهاد من القرآن الكريم أو من السنة المطهر.

ب - درست الصيغ لغوياً وأوضحت أيها أصل وأيها فرع.

وهكذا يرى أن هذا الموضوع ما زال موضوعاً خصاً قابلاً للدراسة،

ويمكن أن يقدم إضافة إلى الدرس اللغوي والنحوي على السواء .

ولقد سبق أن عرضت لبعض جوانب هذا الموضوع في بحث سابق لي

تولت فيه صور الأمر في العربية، واقتصرت فيه على دراسة ما يدل على

لأمر فلم استوعب كل ما يدل على الطلب، كما وقفت فيه عند المسائل

التي تصدى لها النحاة دون أن أحاول الوقوف على آراء أخرى في التراث

العربي مثل آراء الأصوليين والبلاغيين، ويعود ذلك إلى أن البحث الذي

سبق أن كتبته قد كنت حريصاً فيه على وجهة النظر النحوية خالصة نظراً  
لارتباط ذلك بتخصصي الدقيق من ناحية ورغبتي في أن يكون البحث غيرة  
لرؤية متخصصة من ناحية أخرى .

ولقد أن الأوان لكي تتسع دائرة البحث فتشمل الجوانب المختلفة لهذا  
الموضوع في التراث العربي بحيث لا تقف عند آراء النحويين وحدهم وإنما  
تتجاوزهم لتتصع إلى جوارهم آراء غير النحويين من الأصوليين والبلاغيين فقد  
كانت لهم وقفات طويلة مع صيغ الأمر وحاولوا استقصاء دلالاتها المختلفة في  
سياقاتها المتعددة وقدموا في هذا الشأن إضافات جديدة بالاعتبار، وكذلك الأمر  
أيضاً بالنسبة لعلماء أصول الفقه الذين عرضوا لجوانب مختلفة من دلالات  
لأمر، ووقفوا في هذه الدلالات عند مسائلها وحددوا قضاياها، ولعل السبب في  
ذلك أنهم كانوا يحاولون الوصول إلى نتائج عامة يمكن أن تعد قوانين كلية يتم  
الاعتماد عليها في فهم النصوص الشرعية واستنباط أحكامها ومعرفة مقاصدها .

ومن هذا المنطلق يحاول هذا العمل أن يقف عند ما ذكره التراث النحوي  
وللأغني والأصولي وأن يستكشف نقاط الاتفاق والاختلاف بين الآراء المختلفة  
وأن يصل من خلال ذلك إلى تحديد المحاور العامة التي تقدم صور الأمر في العربية  
ليس من خلال التطير فحسب وإنما في إطار الاستعمال أيضاً .

وهذه الدراسة على هذا النحو يمكن أن تعد سابقة لما قدمه المعاصرون  
ومتمة لما سبق أن تناولته في بحثي السابق الذي تم نشره من قبل .  
وقد رأيت أنه من الممكن تحقيقاً لهذه الغاية أن أقسم هذه الدراسة إلى  
فصول، هي:

## الفصل الأول - الأمر في التراث الأصولي والبلاغي:

أعرض فيه - في مبحثه الأول والثاني - صورة الأمر في تراث العربية، مثلاً في عرض موقف كل من البلاغين والأصوليين عرضاً مفصلاً؛ إذ إيهام أكثر من شغل بهذا الجانب من العربية مع النحاة واللغويين، متناولاً تحديد أنواع الأفعال وتحديد مفهوم الأمر، وتحديد موقف كل من علاقة الأمر بغيره من الأفعال، ثم موقفهم إزاء من حيث دلالاته المتعددة، ومن حيث ما يرجى منه من دلالة على الفور أو غيره، ومن حيث دلالة على الإيجاب أو الاستحباب أو الندب أو غيره... إلخ، ومن حيث غرضه بلاغياً هل هو للإباحة أو للتخير أو للسخرية أو للتعجيز... إلخ.

## الفصل الثاني - الأمر في التراث النحوي واللغوي:

أعرض فيه لتناول النحاة واللغويين للأمر من حيث الإعراب والبناء، وهي قضية كما يعرف المتخصصون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باعتبار الأمر نوعاً مستقلاً من الأفعال كما يرى جمهور النحاة، وعلى رأسهم البصريون، أو نمطاً من أنماط الفعل المصارع كما يرى بعض النحويين من الكوفيين. ثم يتناول هذا القسم بعد ذلك دراسة صيغ الأمر في العربية محلاً هذه الصيغ، محرراً مواقف النحاة منها موضحاً العوامل المختلفة التي كان لها تأثير فيها. وقد رأيت أن هذه الصيغ يمكن أن تعرض في مباحث:

أولها: الأمر بصيغة فعل الأمر.

ثانيها: الأمر بالمصدر المنصوب النائب عن عامله.

ثالثها: الأمر بصيغة الفعل المحذوفة في التحذير والإغراء.

رابعها: الأمر باسم الفعل.

خامسها: الأمر ببعض ما سمي بأسماء الأصوات .

سادسها: الأمر بصيغة (أفعل) في أسلوب التعجب.

سابعها: الأمر بالأسلوب، وقد تناولت فيه الأمر بالأسلوب، أي الأمر

شكل غير مباشر، وقد عرضت فيه لمسألتين أساسيتين، هما:

المسألة الأولى: المضارع المقترن بلام الأمر، وقد أحصى البحث ما

ورد منه في القرآن الكريم، ودرسه لغوياً.

والمسألة الثانية: الأمر بما لفظه الخبر .

وأما الفصل الثالث: فقد خصصته لدلالة الأمر عند النحاة وغيرهم

في التراث العربي، وفي هذا الإطار تناولت قضية الأمر ودلالته الزمنية،

وهو مخصص بزمان معين وهو الزمان المستقبل أم أن دلالاته الزمنية فيه

سياقية يمكن أن تدل على المستقبل كما يمكن أن تدل على غيره وفُت

للسياقات المختلفة التي يرد فيها .

كما تناولت فيه أيضاً الدلالات الأسلوبية لاستخدام صيغة الأمر من

مثل الدعاء والالتماس والتوكيد .

وأخيراً جاءت الخاتمة لتحمل النتائج التي انتهت إليها هذه الدراسة

لتي أحسب أنها على هذا النحو يمكن أن تغني عن عدد كبير من الكتب

لتي تناولت هذا الموضوع في القديم؛ نظراً لأنها كانت تهتم بتناول بعض

المسائل دون بعض، وهو الأمر الذي حاولت هذه الدراسة أن تحلوه.

بحيث يستطيع من يطلع عليها أن يلتم بالقضايا والمسائل التي أثيرت في التراث حول هذا القسم من أقسام الأفعال.

وفي تقديري أن دراسة هذا القسم على هذا النحو يمكن أن تكون مدحلاً جيداً للدراسة باقي أنواع الأفعال في التراث ليس عن طريق حصر آراء النحويين واللغويين وحدهم في هذا الموضوع وإنما عن طريق جمع ما ورد في هذا التراث بحيث يشمل ما عرض له النحويون واللغويون والأصوليون والبلاغيون، وذلك من خلال الآراء النظرية من ناحية والأساليب اللغوية الواردة من ناحية أخرى، والتي تعنى عناية لا حدود لها بالأسلوب القرآني، وتعرض الظواهر وتجعلها بمثابة الحكم عند الاختلاف.

لقد حاولت هذه الدراسة أن تعرضت لجانب من جوانب التقسيم للأنماط والأنواع في العربية وهو جانب - برغم ما كتب فيه - ما زال يحتاج إلى دراسات مفصلة لا تستوحي هذا التقسيم مما جاء في لغات أخرى كما يفعل بعض الباحثين المحدثين، وإنما يركز بصورة أساسية وجوهرية على العربية وأساليبها وأسماء هذه الأساليب وأوثقها وأفصحها في القرآن الكريم.

فإن أكن وفقت بفضل من الله ونعمة وإن يكن ثمة قصور فمني ومن شيطان آمل أن ينظر القارئ الكريم في هذا الموضوع من خلال نظرة المحب للعلم الذي يرجو أن يوجهه إلى صواب . والله الهادي إلى سواء السبيل .

الباحث

د. سعود غاتني أبو تالبي





## **الفصل الأول**

**الأمر في التراث الأصولي والبلاغي**



## مُهَيِّدًا

لقد كان للأمر في الفكر العربي علة تصورات، صبغ كل تصور منها بصبغة أهل الفن الذي تنوّل فيه، فللأمر في تصور لنحاة ما يفرقه عنه في تصور كل من البلاغيين والأصوليين. لا من حيث الموضوع، فهو واحد : الأمر، ولكن من حيث الغاية والتوظيف.

ويشتمل هذا الفصل على مبحثين، هما:

المبحث الأول : الأمر في التراث الأصولي

المبحث الثاني : الأمر في التراث البلاغي



# المبحث الأول

## الأمر في التراث الأصولي



## المبحث الأول الأمر في التراث الأصولي

الأمر من أهم مباحث الأصول، بُرئت له أبواب في أمهات كتب الأصول، وأُفرد بأخرى، وما كان ذلك إلا لأهميته ومكانته ومن أهم مباحث الأصول الأمر والنهي. فعليه مدار الأحكام.. إذ الحكم المتعارف عليه عند الأصوليين خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين فتضاءً وتخيراً.. والاقتضاء: الطلب، والطلب: إما طلب فعل أو طلب ترك، وطلب الفعل يدل عليه الأمر، وطلب الترك يعبر عنه بالنهي<sup>(١)</sup>.

### تعريف الأمر عند الأصوليين:

اختلف الأصوليون في تعريف الأمر اصطلاحاً، ولا يرجع ذلك إلى اختلافهم في تصور ماهيته، فقد اتحدوا فيها جميعاً، وإنما يرجع ذلك إلى بعض الشروط التي اشترطوها في التعريف كاشتراط العلو والاستعلاء من عدمه، أو اختلافهم في بعض مسائل العقيدة كاختلافهم في مسألة الكلام النفسي وفي الإرادة، ومن ثم سنعرض تعريف الأمر عند كل من

١- من قال بوجود ما يسمى بالكلام النفسي.

٢- من اشترط الإرادة

٣- من لم يشترط الإرادة.

ثم نعقب على ذلك بذكر التعريف المختار.

---

(١) الأمر والنهي وما يتوقف عليه المطلوب: ٢



أولاً: تعريف الأمر عند من قال بوجود الكلام النفسي:

١- التعريف الأول: وهو لإمام الحرمين ضياء الدين أبو المعالي عبد الملك، بن

أبي محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيوة

الجويني، وقد عرف الأمر بأنه: القول المقضي بنفسه طاعة المأمور به<sup>(١)</sup>

وقد عرفه الغزالي نفس التعريف مع حذف كلمة (بنفسه).<sup>(٢)</sup>

وقد ارتضى هذا التعريف جمهور الشافعية.<sup>(٣)</sup>

٢- التعريف الثاني: وهو لابن الحاجب حيث يرى أن الأمر هو: اقتضاء

فعل غير كف على جهة الاستعلاء.<sup>(٤)</sup>

٣- التعريف الثالث: وهو لتاج الدين السبكي حيث يرى أنه: اقتضاء فعل

غير كف مدلول عليه بغير كف<sup>(٥)</sup>

٤- التعريف الرابع: وهو للأسدي حيث يرى أن: الأمر طلب الفعل على

جهة الاستعلاء.<sup>(٦)</sup>

ثانياً: تعريف الأمر عند من اشتراط الإرادة:

يرى المعتزلة<sup>(٧)</sup> أن الإرادة شرط في الأمر، فلا بد في المأمور أن يتمثل

للأمر، ولم ير الجمهور هذا الشرط.

(١) البرهان في أصول الفقه: ١ / ٦٣

(٢) المستصفى: ١ / ٤١١.

(٣) المحصول ٢ / ١٦

(٤) مختصر ابن الحاجب ٢ / ٧٧

(٥) حاشية النائي على جمع الخوامع ١ / ٣٦٧.

(٦) الإحكام للأمنى ١ / ٢ / ٣٦٥.

(٧) المعتزلة هم أتباع وأصل من عطاء الذي كان محضر مجلس الحسن البصري، ثم خلفه في رأيه في الفسق،

حيث رأى أنه لا مؤمن ولا كافر، بل هو في منزلة بين المنزلتين، ولها مبادئ تسمى المبادئ المشبهة (انظر

النبل والنحل ١ / ٥٣ وما بعدها، والفرق بين الفرق ص ١١٤ وما بعدها).

ومن ثم وردت له عدة تعريفات عن المعتزلة، هي:

١- الأمر هو صيغة (افعل) بشرط إرادات ثلاث، هي: إرادة إحداث لصيغة، وإرادة الدلالة بها على الأمر، وإرادة الامتثال<sup>(١)</sup>، وهذا هو رأي جمهور المعتزلة.

٢- الأمر هو الإرادة<sup>(٢)</sup>.

٣- الأمر هو قول يقتضي استدعاء بنفسه لا على جهة التدلل<sup>(٣)</sup>

### مناقشة أدلة المعتزلة على اشتراط الإرادة:

استدل المعتزلة بعدة أدلة على اشتراط الإرادة، هي:

**الدليل الأول:** صيغة الأمر إما أن تكتفي أن تكون طلبا للفعل من غير أن يشترط معها إثبات شيء ولا نفي شيء أولا نكتفي، فإن اكتفت لزم أن يكون التهديد أمراً، وكلام السامي أمراً ما دام على صيغة (افعل)، وليس كذلك، فلزم اشتراط الإرادة.

**الدليل الثاني:** لم تفرق العرب بين قولنا: أفعل كذا وأريد منك أن تفعل كذا وهذا دليل على أن الأمر عين الإرادة.<sup>(٤)</sup>

**الدليل الثالث:** أن إرادة المأمور لو لم تكن معتبرة في الأمر لصح الأمر بالمضي والواحب والممتنع قياساً على الخبر، فإنه لما لم تعتر إرادة المخرعه في الخبر صح تعلق الخبر بكل ما سبق.<sup>(٥)</sup>

(١) الإحكام ١ / ٢ / ٣٦٣.

(٢) الإحكام: ١ / ٢ / ٣٦٤، وتيسير التحرير ١ / ٣٤٠.

(٣) معتمد ١ / ٤٩.

(٤) منهاج الوصول. ٤١، شرح المنهاج ١ / ٣-٧.

(٥) محصول ٢ / ٢٢-٢٣.

وقد نفي جمهور الأصوليين أن يكون لاشتراط الإرادة وجود في الأمر، واستدلوا على ذلك بأدلة، هي:

**الدليل الأول:** ورود الأمر من الله - عز وجل - في القرآن وعدم تنبيده، ولو أن الإرادة شرط فيه لنفذ، ومنه أمر إبليس بالسجود ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>.

**الدليل الثاني:** قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٣)</sup> ففي اشتراط الإرادة ثانيا (إذا أردناه) دليل على عدم اشتراطها أولا كُنْ مع أنه أمر صريح واضح<sup>(٤)</sup>.

**الدليل الثالث:** أن صيغ الأمر وردت عن العرب دون شرط في لإرادة<sup>(٥)</sup>.

**الدليل الرابع:** أن الكافر مأمور بالإيمان، ولكن لم يردده الله منه، لأنه عليم - بعلمه بما كان وبما هو كائن وبما سيكون - عدم وقوعه منه<sup>(٦)</sup>.

**الدليل الخامس:** أن السيد قد يأمر عبده بما لا يريد منه، وهذا دليل على عدم تحقق شرط الإرادة<sup>(٧)</sup>.

**رأي البحث:** يرى البحث ما رآه جمهور الأصوليين لقوة أدلتهم ووضوح دلالتها.

---

(١) النقرة ٣٤.

(٢) إتحاف ذوي البصائر ٥/٢١٩.

(٣) يس: ٨٢.

(٤) الإتهاج في شرح المنهاج ٢/١٢.

(٥) المحصول ٢/٢٠.

(٦) المحصول ٢/٢٠.

(٧) المعتمد ١/٤٨.

ثالثاً: تعريف الأمر عند من لم يشترط الإرادة (الأمر اللفظي).

وردت عدة تعريفات عند الأصوليين، منها:

١- قول القائل لمن دونه: افعل<sup>(١)</sup>

٢- قول القائل لمن دونه: افعل أمر أو ما يقوم مقامه.

٣- صيغة (افعل) المجردة عن القرائن الصارفة لها عن جهة الأمر إلى غيره كالتهديد.<sup>(٢)</sup>

٤- قول يستدعي به الفعل ممن هو دونه.<sup>(٣)</sup>

٥- سم لطلق اللفظ الدال على الطلب المانع من النقيض.<sup>(٤)</sup>

٦- القول الطالب للفعل أو القول الدال على طلب الفعل.<sup>(٥)</sup>

والتعريف الذي يرتضيه البحث للأمر -أصولياً- هو تعريف الإمام البيضاوي بزيادة الإمام الإسنوي، وهو:

الأمر : هو القول الطالب للفعل (بالوضع)؛ حيث زاد الإسنوي على تعريف البيضاوي كلمة (بالوضع) إذ به يكون من الأمر قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّصَاعَةَ﴾<sup>(٦)</sup>، ويكون منه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(٧)</sup>

(١) المغني للخبازي ١ / ٢٧

(٢) تيسير التحرير ١ / ٣٤٠.

(٣) اللمع للخبازي ١٥

(٤) المحصول ٢ / ٢٨

(٥) منهاج الوصول ٤١، التحصيل ١ / ٢٦٤

(٦) البقرة: ٢٣٠

(٧) البقرة: ١٨٣

أقوال العلماء في اشتراط العلو والاستعلاء:  
ورد في بعض تعاريف الأمر أنه يكون على وجه العلو والاستعلاء،  
وللعلماء في هذا اختلاف، هو:

#### المذهب الأول:

يرى أصحاب هذا المذهب أن العلو والاستعلاء شرط في الأمر، ومن  
رأى هذا القاضي عبد الوهاب البغدادي الفقيه المالكي (ت ٤٢٢ هـ)  
وكذلك القشيري (ت ٥١٤ هـ) <sup>(١)</sup>.

#### المذهب الثاني:

يشترط أنصار هذا المذهب العلو دون الاستعلاء، وإن صدر من المساوي  
فهو التماس، وإن صدر من الأدنى فهو دعاء، وهو رأي للمعتزلة عند أبي الحسين  
لبصري وأبي إسحق الشيرازي وإمام الحرمين والمجد بن نيمية والسمعاني <sup>(٢)</sup>.

#### المذهب الثالث:

يشترط أنصار هذا المذهب الاستعلاء دون العلو <sup>(٣)</sup>.  
وقد اشترط الاستعلاء دون العلو جمهور الأصوليين على اختلاف  
مذاهبهم، ومنهم الأمدى <sup>(٤)</sup> والرازي <sup>(٥)</sup> وابن الحاجب <sup>(٦)</sup> والتفتازاني <sup>(٧)</sup>  
والنسفي <sup>(٨)</sup> والقرافي <sup>(٩)</sup>.

(١) الكوكب المنير ٣ / ١٢، البحر المحيط ٢ / ٣٤٦

(٢) نهاية السؤل ٢ / ٢٣٥

(٣) المعتمد في أصول الفقه ٨٤ / ٤٣

(٤) الإحكام ١ / ٢ / ٣٦٤

(٥) المحصول ٢ / ١٧

(٦) شرح المعتمد ٢ / ٧٧

(٧) شرح التلويح ١ / ٢٨٢

(٨) الدور الكامنة ٢ / ٢٤٧

(٩) شرح تنقيح الفصول: ١٣٦

#### المذهب الرابع:

وهو على عكس المذهب الأول، حيث إنهم لم يشترطوا لا علوا ولا استعلاء، وعن قال به اليبضاوي<sup>(١)</sup>، والسبكي<sup>(٢)</sup>، والزرکشي<sup>(٣)</sup>، وذكر الرازي أنه مذهب الأشاعرة، وأنه المختار.<sup>(٤)</sup>

والذي يراه البحث أن الأمر لا يشترط فيه العلو أو الاستعلاء؛ فالعلو يرجع إلى الأمر والاستعلاء يعود إلى الصيغة، وكلا الأمرين وردت نصوص للأمر ليس شيء منهما متحقق فيها.

فأين العلو أو الاستعلاء في قول الله عز وجل على لسان فرعون ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾<sup>(٥)</sup> إذ كيف يستعلون عليه في أمرهم إياه وهو الذي قال لهم ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾<sup>(٦)</sup>.

وأين العلو في قوله تعالى على لسان أهل النار ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَا كُنتُمْ﴾<sup>(٧)</sup> فهم يريدون أن يقضي عليهم بالموت حتى يرتاحوا من العذاب<sup>(٨)</sup>.

وورد في كلام العرب ما لا يدل على علو ولا استعلاء، وهو أمر، قال الحصين بن المنذر يخاطب يزيد بن المهلب أمير المراق وخراسان:

أمرئك أمراً جازماً فمصيبي فأصبحت مسلوبة الإرادة نادماً

(١) شرح منهاج الوصول ١ / ٣٠٢

(٢) الإبهج شرح المنهاج ٢ / ٣

(٣) البحر المحيط ٢ / ٣٤٥

(٤) نهاية السؤل ٢ / ٢٣٥

(٥) الشعراء: ٣٦

(٦) اللزعات: ٢٤

(٧) الرعرق: ٧٢

(٨) البحر المحيط: ٢ / ٣٤٦

فلا الحصين أعلى منزلة من يزيد ولا في الكلام استعلاء. <sup>(١)</sup>

ومن ثم يرى كثير من الأصوليين أن الأمر هو كل لفظ فهم منه إلزام  
المخاطب بشيء ما، سواء أكان بصيغة أفعل أم بما في معناها، وقد عرفوه  
بأنه طلب فعل غير كف على جهة الدعاء، وهذا الطلب هو القول  
المختص بصيغة أفعل أو ما في معناه <sup>(٢)</sup>.

ومنهم من عرفه بقوله: الأمر هو طلب إيجاد الفعل بالقول على وجه  
الاستعلاء.

و(طلب إيجاد) تعني إيجاد على وجه الوجوب أو الندب، وب(القول)  
يخرج ما كان بالإشارة وما كان عن طريق حديث النفس.  
وقد رأى الأصوليون أن الأمر على صورتين:

الأولى: حقيقة في الطلب، نحو: أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة.

والثانية: مجاز في الطلب بحب إلحاقه مع القرينة الدالة على المراد. وهو  
ما لم يوضع بتلك الصيغة - أي صيغة أفعل نحو: (كتب الله عليكم الصيام)  
أي فرض؛ فإن معناه: صوموا، وقد يكون بالفعل كقوله صلى الله عليه  
وسلم للصديق رضوان الله عليه: (ما منعك أن تصلي بالناس إذ أمرت)،  
ولم يكن منه لفظ أمر بل رفعه إلى الصلاة فجعل الرفع أمراً <sup>(٣)</sup> في الحديث  
الذي رواه البخاري، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ  
أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) لمختصر ٢ / ٣١، الإيهام شرح المنهاج ٢ / ٧

(٢) السابق نفسه.

(٣) أصول الأصول: ١١٨

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَهَبَ إِلَى نَبِيِّ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصَلِّحَ بَيْنَهُمْ فَخَاسَتْ الصَّلَاةُ  
فَحَاءَ الْمُؤَدُّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ فَأَقِيمَ قَالَ نَعَمْ فَصَلَّى أَبُو  
بَكْرٍ فَحَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالثَّامِسُ فِي الصَّلَاةِ فَتَخَلَّصَ  
حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ فَصَفَّقَ النَّاسُ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَدَائِهِ  
فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ التَفَتَ فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ امْكُثْ مَكَانَكَ فَرَفَعَ أَبُو  
بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ  
وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ يَا أَبَ  
بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُثَبِّتَ إِذْ أَمَرْتُكَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ  
يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصْفِيقَ مِنْ رَابِعَةِ شَيْءٍ فِي صَلَاتِيهِ  
فَلْيُسَبِّحْ فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التَّفِيتَ إِلَيْهِ وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ<sup>(١)</sup>

فالقسم الثاني هو المراد بالأمر الذي لفظه الخبر ومعناه معنى

لأمر .

(١) البخاري . باب الأذان



### مدلول صيغة الأمر في الأحكام الشرعية:

وقد اتفق علماء الأصول على أن هذه الصيغة ليست بحقيقة في جميع ما استعملت فيه من المعاني<sup>(١)</sup>، ولا ينصرف عن المعنى الحقيقي إلا بقريضة، وغرض الأصولي لا يتعلق بغير الأحكام الشرعية<sup>(٢)</sup>، وقد جاء اختلاف الأصوليين في هذا مذهب:

(الأول): أن ذلك للمعنى هو الوجوب، فإذا أطلقت الصيغة انصرفت إليه، ولا تنصرف عنه إلى غيره إلا بقريضة، وإليه ذهب الجمهور. فقد قال به معظم الخنفية<sup>(٣)</sup> ومالك وعامة أصحابه<sup>(٤)</sup> والشافعي وكثير من أتباعه<sup>(٥)</sup> ونص عليه أحمد<sup>(٦)</sup> وابن حزم<sup>(٧)</sup> واختاره بعض المعتزلة كأبي الحسين البصري<sup>(٨)</sup>. وقيل: أملاه الأشعري على أصحاب الإسفراييني ببغداد، واختاره الراربي وأتباعه وابن الحاجب<sup>(٩)</sup>.

(والثاني): أنه للندب، وهو مذهب جمهور المعتزلة<sup>(١٠)</sup> وجماعة من لفقهاء<sup>(١١)</sup> ونقله الغزالي والآمدي قولاً للشافعي<sup>(١٢)</sup>.

(١) الأحكام للآمدي ٢ / ٩.

(٢) الموافقات ١ / ٤٢ - ٥٦.

(٣) الأصول للسرغسي ١ / ١٦.

(٤) تنقيح المحرول: ١٢٧.

(٥) المحرول: ١٠٨.

(٦) المسودة: ٦، ٥.

(٧) الأحكام لابن حزم: ٣ / ٢٩٥.

(٨) المعتمد: ١ / ٨٢ - ٥٧.

(٩) الأحكام لابن حزم ٣ / ٢٥٩.

(١٠) المعتمد ١ / ٥٧.

(١١) نهاية السؤل ٢ / ٢٥١.

(١٢) المغني ١٧ / ١٠٧.

(والثالث): الإباحة، والنسب إلى بعض المالكية<sup>(١)</sup>، وقد حكاه عن قوم  
المزالي<sup>(٢)</sup>، وابن حزم<sup>(٣)</sup>، والآمدني<sup>(٤)</sup>، وآل تيمية<sup>(٥)</sup> والقرافي<sup>(٦)</sup>  
وغيرهم<sup>(٧)</sup>.

(والرابع): الطلب المشترك بين الوجوب والندب، وعزى إلى أبي منصور  
الماتريدي ومشايع سمرقند من الحنفية<sup>(٨)</sup> وهو أحد قولي الأمدني<sup>(٩)</sup>.

(والخامس) الإذن، وهو ما نقل عن المرتضى الشيعي، وهو شام  
للويجاب والندب والإباحة<sup>(١٠)</sup>.

(والسادس) قد تقتضي الوجوب أو الندب، وهو ما ذهب إليه أبو بكر  
الأبهري عن المالكية، إذ قال: إن أوامر الله تعالى تقتضي الوجوب وأوامر  
الرسول - صلى الله عليه وسلم - تقتضي الندب<sup>(١١)</sup>.

(والسابع) التوقف وعدم الحكم حتى يتبين المراد بالدليل أو بالقرينة،  
وهو مذهب الواقفية.

وقد استدلل أصحاب المذهب الأول بالنص والإجماع.

---

(١) الأحكام للآمدني ١٠/٢.

(٢) المستصفى ١/ ٤٢٦.

(٣) أصول السرخسي ١/ ١٦.

(٤) المستصفى ١/ ٤١٩.

(٥) الأحكام للآمدني ٩/٢.

(٦) المسودة ٥-٧.

(٧) تنقيح العصول ١٢٧.

(٨) المنتهاج ونهاية السؤل ٢/ ٢٥١، ٢٥٢.

(٩) التحرير والتنوير ١/ ٣٠٤.

(١٠) التلويح ١/ ١٥٣.

(١١) معناه الوصول ٣٤.

لما للنص فكثير في كتاب الله تعالى ومئة رسوله صلى الله عليه وسلم.  
ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قُضِيَ إِلَيْهِ  
وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ  
ضَلَالًا مُبِينًا﴾<sup>(١)</sup> إذ نفت الآية الكريمة أن لأحد من المؤمنين أو المؤمنات اختيار  
في امتثال أمر الله ورسوله، وإذا انتفى الاختيار ثبت الوجوب، فيكون امتثال  
الأمر واجباً، فيكون الأمر للوجوب، وهذا هو المطلوب<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ  
وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ  
أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup> ولا عقاب إلا لمن خالف أمراً  
واجباً، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قُضِيَ إِلَيْهِمْ أَمْرًا  
أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا  
مُبِينًا﴾<sup>(٥)</sup>

والسكرة في سياق الشرط تفيد عموم الأمر سواء كان مقروناً بوعيد أو  
غير مقرون، قال تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سِتْرُكُمْ إِلَى قَوْمِ  
أُولِي الْأَرْبَابِ شَدِيدٌ يُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا  
وإِنْ تَكْفُرُوا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾<sup>(٦)</sup>

(١) سورة الأحزاب الآية ٣٦

(٢) الإحكام لابن حزم، ٣ / ٢٧٥.

(٣) المنعرج: ٦٦

(٤) النور: ٦٣

(٥) الأحزاب: ٣٦

(٦) الفتح: ١٦

يقول شيخ الإسلام :وأمر الله ورسوله إذا أطلق كان مقتضاه  
الوجوب<sup>(١)</sup>

وأما الإجماع فإن السلف من الصحابة والتابعين وناهيك منهم علما  
بدقائق اللغة ووقوفا على أمرار التشريع - قد استدلوا على الوجوب بصيغة  
الأمر مطلقة مجردة عن القرائن، فلم يشتغلوا بطلب دليل آخر، وقد تكرر منهم  
هذا الاستدلال في مواضع لا تنحصر حتى شاع وذاع دون نكير من أحد،  
فكان إجماعاً منهم على ما صدر عنهم من ذلك، ويلزم من إجماعهم على هذه  
القضية... فالإجماع على أن الصيغة للوجوب ليس بصريح، بل بطريق اللزوم  
لإجماع آخر قد تم نقله بالتواتر في كل طبقة من الطبقات<sup>(٢)</sup>

وعلى هذا أهل اللغة قاطبة<sup>(٣)</sup>، والأصل بقاء الوضع اللفوي بحاله  
وعدم العرف الطارئ عليه<sup>(٤)</sup>، ولذا يتبادر الوجوب من الصيغة<sup>(٥)</sup>،  
والتبادر أمانة الحقيقة، ولا معدل عن الحقيقة.

يقول ابن حزم: إن القول بأن الأوامر لغير الوجوب إلا لدليل أو  
قرينة: دخول في عظمتين، خرق الإجماع وخلاف في فهم جميع اللغات<sup>(٦)</sup>،  
ولا ريب أن ابن حزم ثقة في النقلات عند الجميع<sup>(٧)</sup>، وإذن فتلقى

(١) الفرائد النورانية: ٢٦

(٢) أصول السرخسي: ١٦/١.

(٣) إرشاد المصنوع ٨٩.

(٤) أصول السرخسي ١٦ / ١.

(٥) التحرير والتقرير ٣٠٤ / ١.

(٦) الأحكام لابن حزم ٣ / ٢٦٣.

(٧) مفتاح الأصول ١٤٥.

الوجوب من الصيغة علم ضروري لا يحرم حوله ارتياب أصلاً<sup>(١)</sup>، وهذا كاف عن تكلف دليل آخر لإثبات مداولات الألفاظ<sup>(٢)</sup>، بل يكفي فيه الظهور ونقل الآحاد، وإلا تعذر العمل بأكثر الظواهر<sup>(٣)</sup>.

ويتفق الأصوليون على أن الأمر يتناول حقيقة ما كان للإلزام، لكنهم يختلفون فيما كان النذب<sup>(٤)</sup>.

فالرازي والشيرازي وأتباعهما وكثير من الحنفية على أن الطلب في حد الأمر مقيد بكونه جازماً... إذ الأمر كصيغته، وصيغته حقيقة في الوجوب مجاز فيما عدا، فلا يكون المندوب مأموراً به حقيقة بل مجازاً<sup>(٥)</sup>.

لكن ليس بالسديد القول: بأن الأمر كصيغته لما بينهما من الفرق والمغايرة، فالحق أن هذا القيد في مدلول الصيغة لا في مدلول لفظ الأمر، فالصيغة إذا استعملت في النذب كانت مجازاً لكن يطلق عليها أمر حقيقة، فالمندوب مأمور به حقيقة لا مجازاً...

وإلى هذا ذهب جماهير العلماء من أهل السنة والمعتزلة<sup>(٦)</sup>.

بل يقول أبو إسحاق الشاطبي: إن الأمر بالمندوب إذا رجع إلى حقيقته لكى لا إلى اعتباره الجزئي كان واجباً إما كقائماً كالأذان وإما عيني كحضور الجماعة...

(١) فرائع الرحموت ١٧٣.

(٢) الإحكام لابن حزم ٢٦٤ / ٣.

(٣) مختصر ابن الحاجب وشرح العضد ٨٠ / ٢.

(٤) أصول السرخسي: ١ / ١١-١٤.

(٥) المحصول. لوحة ٢٥٦ / ١، مخطوط بمكتبة الأزهر رقم (٢١٤٧) أصول الفقه.

(٦) الإحكام للأمدي ١ / ٥٨ - ٦٢، أصول السرخسي ١٠ / ١١-١٤.

ومما سلف يتبين سداد المذهب الأول لسلامة أدلته عن المعارض  
صحيح وعدم سلامة أدلة ما عداه من المذاهب الأخرى. يقول الشوكاني  
إد تقرر ذلك فالصواب ما ذهب إليه القائلون بأنها حقيقة في الوجوب،  
ولا تكون لغيره من المعاني إلا مجازاً بقرينة، وفيما سلف ما يغني عن  
التطويل، ولم يأت من خالف هذا بشيء يعتد به أصلاً<sup>(١)</sup>.

---

(١) [إرشاد الفحول ٩١].

## صيغ الأمر:

ينكر البعض وجود صيغ معينة للأمر، والسبب في ذلك يرجع إلى أن هذه الفرقة ترى أن الكلام معنى قائم في النفس، ويريدون من وراء ذلك نهي تكليم الله - سبحانه - موسى عليه السلام، ويستدلون بقول الشاعر:

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفَوَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفَوَادِ دَلِيلًا

وهذا الرأي يرد عليه بعدة أدلة من القرآن ومن السنة ومن لسان العرب، وهذه الأدلة هي:

### أولا - القرآن:

فرّق القرآن بين الكلام والإشارة، قال تعالى: ﴿قَالَ آيُتِكَ آتَا تُكَلِّمُ مُنَاسَ ثَمَآثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾<sup>(١)</sup>، فالآية واضحة الدلالة في التفريق بين الكلام والإشارة. ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿فَكُلِّي وَاشْرَبِي وَفَرِّي عَيْنًا فَلَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾<sup>(٢)</sup> حيث جاء بعدها ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ﴾<sup>(٣)</sup>

### ثانيا - السنة:

ورد في السنة أيضا ما يدل على أن الفرق واضح بين الكلام ومم هو قائم في النفس، ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم - (إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تتكلم به)<sup>(٤)</sup>

(١) مريم: ١١

(٢) مريم: ٢٦

(٣) مريم: ٢٩

(٤) رواه ابن ماجه: كتاب الطلاق.

### ثالثاً - كلام العرب:

باستقراء كلام العرب يتضح أن أنواع الكلم ثلاثة، هي: الاسم والفعل والحرف، والفعل ما دل على حدث.

وصيغ الأمر في الأحكام الشرعية ستة، هي:

- ١- فعل الأمر على وزن (أفعل) وهي للحاضر، قال تعالى: ﴿ حُذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صِلَاتَكَ مَكْنٌ لَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup>
  - ٢- اسم فعل الأمر، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup>
  - ٣- المصدر النائب عن الفعل، قال تعالى: ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾<sup>(٣)</sup>
  - ٤- مصارع المقترن بلام الأمر، قال تعالى: ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾<sup>(٤)</sup>
  - ٥- ما يدل على الأمر بصيغته، مثل: فرض أو كتب أو أمر أو يأمر أو يطلب...
- الخ، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾<sup>(٥)</sup>، وقال أيضاً: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾<sup>(٦)</sup>
- وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : ( حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ لُسْكِنٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَقْفَرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَنَسٍ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

(١) النوبة: ١٠٣

(٢) المائدة: ١٠٥

(٣) محمد ٤

(٤) الحج ٢٩

(٥) النقرة ١٨٣

(٦) النساء ٥٨٠



اللَّهُمَّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ  
وَالْحُرِّ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى  
قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ<sup>(١)</sup>

٦- الجملة المكونة من مبتدأ وخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ  
مَسَاكِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله: ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾<sup>(٣)</sup>

وقد حاول البعض إحصاء مواضع استخدام صيغة الأمر (افعل) فوجد لها  
خمس عشرة موضعا وأما صيغته: فهي: صيغة (افعل)، وهي مستعملة  
في اللفظ في خمسة عشر موضعا:

أحدها: الأمر كقوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ  
الرَّاكِعِينَ ﴾<sup>(٤)</sup>

الثاني: الإذن كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾<sup>(٥)</sup>

الثالث: الإرشاد كقوله تعالى: ﴿ أَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾<sup>(٦)</sup>، فإن ذلك إرشاد  
لمصالح الدنيا.

الرابع: التأديب كقوله عليه الصلاة والسلام: (كل ما مما يليك)، ويفارق  
الإرشاد بأنه لحق الغير.

الخامس: التهديد كقوله تعالى: ﴿ اعْمَلُوا مَا تُشِئْمْ ﴾<sup>(٧)</sup>

(١) البخاري: كتاب الزكاة

(٢) المائدة: ٨٩

(٣) آل عمران: ٩٧

(٤) البقرة: ٤٣

(٥) المائدة: ٢

(٦) البقرة: ٢٨٢

- السادس: التسوية كقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(١)</sup>
- السابع: الإهانة: كقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾<sup>(٢)</sup>
- الثامن: الاحتقار كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَوَاهُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾<sup>(٣)</sup>
- التاسع: الامتنان كقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>
- العاشر: الإكرام كقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ﴾<sup>(٥)</sup>
- الحادي عشر: التعجيز كقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوا سُورَةَ مَنْ مَثَلِهِ﴾<sup>(٦)</sup>
- الثاني عشر: الدعاء كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾<sup>(٧)</sup>
- الثالث عشر: التكوين كقوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾<sup>(٨)</sup>
- الرابع عشر: التمني كقول امرئ القيس:
- ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي<sup>(٩)</sup>

(١) فصلت: ٤٠

(٢) الطور: ١٦

(٣) الحديد: ٤٩

(٤) طه: ٧٢

(٥) طه: ٧٢

(٦) الحجر: ٤٦

(٧) البقرة: ٢٣

(٨) العنكبوت: ١٠

(٩) البقرة: ٦٥

(١٠) والمصراع الثاني للبيت (بصبح وما الإصباح منك بأمثل)

الخامس عشر: زاد بعضهم: الإنذار كقوله تعالى: ﴿ فَأَذِّنُوا بِحَرْفٍ مِّنَ  
لِّلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ورده بعضهم إلى التهديد، وهو مجاز، في هذه المعاني،  
وحقيقة في الأمر بالاتفاق.<sup>(١)</sup>

### تكرار الأمر:

قد يكون الأمر مقترنا بقيد أو غير مقترن، ولذلك تفصيل:

#### الأول - الأمر المطلق:

المقصود بالمطلق هنا غير المقيد بما يدل على المرة أو بتكرار أو بصفة أو  
بشرط، والأمر المطلق لا علاقة له بعدد البتة<sup>(٢)</sup>، وعليه فالأمر المطلق لا  
يقتضي التكرار، والدليل على ذلك:

١- روى مسلم وأحمد والنسائي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال:  
خطبنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: (يا أيها الناس قد  
فرض الله عليكم الحج فحجوا)، فقال رجل: أكل عام يا رسول الله،  
فسكت حتى قالها ثلاثا، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - ' لو قلت  
نعم لوجب ولما استطعتم)

ووجه الاستدلال أن السائل لم يفهم من الأمر المطلق (فحجوا) أنه  
يقتضي التكرار، إذ لو فهم هذا ما سأل، وقد أقره النبي - صلى الله عليه  
وسلم - على هذا الفهم، فقال: (لو قلت نعم لوجب)

(١) معناه الوصول . ٢١ ، ٢٢

(٢) أنظر : إرشاد الفحول ٨٧

٢- روى أحمد عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( لا تصلوا صلاة في يوم مرتين ) ومحس مأمورون بخمس صلوات في اليوم واللييلة، والأمر هنا مطلق، وعلى ذلك لا يجوز لمن صلى صلاة أن يعيدها مرة ثانية.

### الثاني - المقترن بقيد :

والقيد الذي يقترن بالأمر ثلاثة أنواع، هي: الشرط أو الصفة أو العلة، وهذا إيضاح:

فالشرط كقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾<sup>(١)</sup> والصفة كقوله تعالى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ ﴾<sup>(٢)</sup>

والعلة مناط الحكم، يدور معها وجودا وعدما، والتكرار المستفاد هو من تكرار العلة، وليس من الأمر نفسه، فإذا تكررت العلة وفي كل مرة ينفذ الحكم وجب تنفيذه كلما تكررت، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ ﴾<sup>(٣)</sup> فإن زنا البكر نفذ عليه لحكمه، فإن عاد نفذ عليه مرة أخرى، أما إن زنا ثم عاد فزنا قبل أن ينفذ عليه الحكم نُفذ عليه الحكم مرة واحدة.

( ١ ) المائدة: ٦

( ٢ ) الإسراء: ٧٨

( ٣ ) النور: ٢

وقد يفيد تكرار لفظ الأمر التأكيد على مفهوم أو معنى ما، لا تأسيسه من جديد، ومن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - فيما يرويه الإمام البخاري، قال : حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ الْحُسَيْنِ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ حَدَّثَنِي عَنْدَ اللَّهِ الْمُزَنِيُّ عَنْ الثَّمِيٍّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ لِمَنْ شَاءَ كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا الثَّامِسُ سُنَّةً<sup>(١)</sup>، فالمسنون ركعتان لا أربعة.

---

(١) صحيح البخاري، رقم : ٦٨٢٠

## من خصائص مبحث الأمر في فكر علماء الأصول:

نحا علماء الأصول بالأمر نحواً خاصاً؛ ذلك لأن فهم الحكم الشرعي هو مناط النظر، ومن ثم كان لمبحث الأمر ما يخصه من خصائص وما يفرده عنه عند النحاة واللغويين والبلاغيين من سمات، ومن هذه السمات بحثهم عدة أمور لم يتطرق إليها النحاة واللغويون ولا البلاغيون، من مثل:

### ١- كون الأمر بالشيء يقتضي المبادرة إليه أو لا يقتضيها؟

وقد اختلف في ذلك الأصوليون، واختلف الفقهاء في بعض الفروع، بناء على هذا الأصل: كاختلاف الشافعي وأبي حنيفة في كون فريضة الحج على الفور، فمن أخرها وهو متمكن من أدائها كان عاصياً، وهو مذهب أبي حنيفة، أولاً على الفور، فمن أخرها وهو متمكن من أدائها لا يكون عاصياً، وهو مذهب الشافعي.

### ٢- في الأمر المؤقت بوقت موسّع هل يتعلق بأول الوقت خاصة، أو بآخره خاصة، أو لا يختص تعلقه بجزء معين من الوقت؟

اختلف في ذلك الأصوليون: فبعض الشافعية يرون أن الأمر متعلق بأول الوقت، فإن تأخر الفعل عن أول الوقت ووقع في آخره فهو قضاء سد مسد الأداء.

وبعض الحنفية: يرون أن الأمر متعلق بآخر الوقت، فإن قُدّم في أوله فهو نفل سد مسد الفرض.

والمحققون من الأصوليين: يرون أن الأمر لا يختص تعلقه ببعض معين من الوقت، فإنه لو تعلق بأوله لكان المؤخر عاصياً بالتأخير، ولكان قاصباً لا مؤدياً، وحيث يجب عليه أن ينوي القضاء، وهو خلاف الإجماع، ولو

تعلق بآخر الوقت، لكان المقدم متطوعاً لا عتلاً للأمر، ولوجب عليه بية التطوع، ولما أجزأت عن الواجب، كما لو فعلها قبل الوقت. وهذا خلاف الإجماع، فثبت أن الأمر لا يتعلق ببعض معين.

٣ - كون الأمر بواحد من أشياء، هل يقتضي جميعها، أو يقتضي منها واحداً لا بعينه؟

الذي ذهب إليه الجمهور هو أن الأمر يتعلق بواحد لا بعينه، وحتتهم في ذلك: أن من ترك الجميع إنما يعاقب عقوبة من ترك واجباً واحداً، لا عقوبة من ترك واجبات كثيرة إجماعاً، فدل على أنه لا يجب عليه جميعها.

٤ - كون الأمر بالشيء: هل يقتضي فعله أم لا؟

اختلف الأصوليين في أن المكلف إذا فعل ما أمر به، هل يلزم انقطاع التكليف عنه أو لا يلزم، بل يجوز دوام التكليف؟ في ذلك قولان.

والمحققون من الأصوليين يرون أن الأمر يقتضي الإجزاء، وانقطع لتكليف عند فعل المأمور به، لأن الأمر إما أن يكون متناولاً لزيادة على ما أتى به المكلف أو لا يكون متناولاً للزيادة، فإن كان متناولاً للزيادة لم يكن المكلف حينئذٍ آتياً بكل ما أمر به، والفرض أنه آت بكل ما أمر به، وإن كان لأمر غير متناول للزيادة على ما أتى به المكلف، انقطع الأمر والتكليف حينئذٍ فصح أن الأمر بالشيء يقتضي الإجزاء.

٥ - كون الأمر المؤقت بوقت، هل يقتضي قضاء الفعل المأمور به بعد فواته عن ذلك الوقت أو لا يقتضيه؟

العبادة المؤقتة بوقت، إذ لم يفعلها المكلف حتى خرج وقتها، هل يجب عليه قضاؤها بالأمر الأول، أو لا يجب عليه قضاؤها بذلك الأمر الأول، بل

ورد أمر ثان بالقضاء وجب القضاء، وإلا لم يجب، في ذلك قولان للأصوليين.  
والجمهور منهم: يرون أن القضاء لا يجب بالأمر الأول، بل إنما يجب  
بأمر جديد، ويحتجون على ذلك: بأن الأمر لا يتناول غير الوقت المقدر  
٦- كون الأمر بالشيء، هل يقتضي وسيلة المأمور به، أو لا يقتضيها؟ وهو  
معنى قولهم: ما لا يتم الواجب إلا به هل هو واجب أو لا.  
اختلف الأصوليون في ذلك، فجمهورهم يرى أن الأمر يقتضي جميع  
ما يتوقف عليه فعل المأمور به.

#### ٧- اختلفوا في الأمر بالشيء هل هو نهي عن ضده؟

فجمهور الأصوليين والفقهاء: على أن الأمر بالشيء نهي عن ضده.  
ومنهم من قال: ليس نهياً عن ضده، وهذه المسألة قريبة من التي قبلها.  
وحجة الجمهور: أن ضد المأمور به إما أن يكون مأموراً به؛ لأنه لا  
يصح الأمر بالضدين، لاستحالة الجمع بينهما، ولا يصح أن يكون مباحاً،  
ولا لجزأه فعل الضد، ويفضي حواز فعل ضد المأمور به إلى جواز ترك  
المأمور به، لاستحالة الجمع بين الصدين، فإذا فعل ضد المأمور به فقد ترك  
المأمور به، لكن ترك المأمور به لا يجوز، ففعل ضده لا يجوز.

#### ٨- إفادة الأمر الوجوب على الفور أو التراخي:

الأمر يقتضي الفور سواء كان مصحوباً بقرينة أو غير مصحوب،  
وكونه يدل على الفور لوجود قرينة واضح، ونزید الوجه الآخر وصوحاً،  
وهو الذي يدل على الفور مع عدم وجود قرينة، نحن مأمورون شرعاً  
بالمسارعة إلى تنفيذ أوامر الله عز وجل فاستبقوا الخيرات<sup>(١)</sup>



والمأمور إن مات ولم يؤد ما أمر به فهو إما آثم وإما غير آثم، فإن كان غير آثم فما فائدة الأمر إذن.

ولكن إذا ورد دليل يصرف الأمر من الفور إلى التراخي أخذ به، فقضاء رمضان يجوز تأخيره إلى شعبان بدليل ما روي عن عائشة - رضي الله تعالى عنها - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَ إِلَّا فِي شَعْبَانَ قَالَ يَحْيَى الشُّغْلُ مِنَ النَّبِيِّ أَوْ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(١)</sup>

#### ٩ - خروج الأمر عن الوجوب:

ذكر صاحب (شرح جمع الجوامع) أنها ترد لستة وعشرين معنى نذكر بعضها، ولا بد من توفر قرينة صارفة:

أ - خروج الأمر عن الوجوب إلى الندب، ومنه الأمر في قوله تعالى: ﴿رَأْسُهِنَّ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup> والقرينة هي ما ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من أنه اشترى فرسا من أعرابي ولم يشهد.<sup>(٣)</sup>

ب - خروج الأمر عن الوجوب إلى الإباحة، ومنه الأمر في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾<sup>(٤)</sup>

(١) صحيح البخاري: رقم ١٨١٤

(٢) البقرة: ٢٨٢

(٣) مستد الإمام أحمد، مستد الانصار.

(٤) المائدة: ٢

ج - الإرشاد: كقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾<sup>(١)</sup>

د - خروج الأمر عن الوجوب إلى التهديد، ومنه الأمر في قوله تعالى ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾<sup>(٢)</sup> بدليل الوعيد، الوارد في الآية نفسها ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾<sup>(٣)</sup>

هـ - خروج الأمر عن الوجوب إلى الإرشاد، ومنه الأمر في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾<sup>(٤)</sup>

و - خروج الأمر عن الوجوب إلى التعجيز، ومنه الأمر في قوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ﴾<sup>(٥)</sup>

ز - خروج الأمر عن الوجوب إلى الإهانة، ومنه الأمر في قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾<sup>(٦)</sup>

ح - خروج الأمر عن الوجوب إلى التكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ﴾<sup>(٧)</sup>

(١) مائدة: ٢٠

(٢) الكهف: ٢٩

(٣) الكهف: ٢٩

(٤) التحريم: ٦

(٥) هود: ١٣

(٦) المائدة: ٤٩

(٧) الحجر: ٤٦

ط - خروج الأمر عن الوجوب إلى التسوية بين الأمرين في الحكم، ومنه الأمر في قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(١)</sup>

ي - خروج الأمر عن الوجوب الاعتبار والعظة، ومنه الأمر في قوله تعالى : ﴿ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ﴾<sup>(٢)</sup>

ك - خروج الأمر عن الوجوب إلى التأديب، ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم - : كُلُّ مَا يَلِيكَ<sup>(٣)</sup>

ل - خروج الأمر عن الوجوب إلى التحذير، ومنه قوله تعالى : ﴿ حَذُواْ جِدْرَكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup>

١٠ - الأمر إلى ولي أمر أحد أمر إلى ذلك الأحد ما لم يدل دليل على خلاف ذلك:

فإذا أمر ولي الأمر الرعية بأن يأمرُوا فتيانهم بالصلاة هل يعد ذلك أمراً للفتيان أم أمراً لولي أمر الفتيان؟

والصحيح أنه أمر للفتيان بدليل ما رواه الشيخان عن أبي هريرة قال صلى الله عليه وسلم : (من أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصاني فقد عصى الله ومن عصى أميري فقد عصاني)<sup>(٥)</sup>

(١) الطور: ١٦

(٢) العنكبوت: ٧

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة

(٤) النساء: ٧١

(٥) صحيح مسلم، كتاب الإمارة.

**المبحث الثاني**

**الأمر في التراث البلاغي**



## المبحث الثاني الأمر في التراث البلاغي

الأمر عند البلاغيين قد يكون حقيقياً، وقد يخرج عن طور الحقيقة إلى طور المجاز. فكثيراً ما يقتضي المقام استعمال صيغة الأمر في غير معناه الحقيقي لعلاقة بين ذلك الغير وبين معنى الأمر<sup>(١)</sup>.

فمن استخدام الأمر في طور الحقيقة قوله تعالى: ﴿ وَخَلُّوا لِلَّهِ أَسَدًا لِيُضِلَّوْا عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ ﴾<sup>(٢)</sup> وقول قطري بن الفجاءة<sup>(٣)</sup> يخاطب نفسه:

فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيل الخلود مُستطاع  
وللأمر عدة عناصر تكون دلالة، هي:

لعلو، والاستعلاء، والإمكان، والزمان، والمصلحة، والتفويض، والإرادة. فإذا وجد عنصر منها صرف دلالة الأمر الحقيقية إليه.

ومن الأغراض البلاغية للأمر:  
الإباحة<sup>(٤)</sup>؛

ودلت إذا استعملت صيغة الأمر حيث توهم المخاطب عدم حور  
لإتيان شيء كما تقول: حدث محمداً أو محموداً، ونحو قولهم: جالس

(١) فإن قامت قرينة على منع إرادة معنى الأمر فهو مجاز ولا فكتاية.

(٢) إبراهيم. ٣٠

(٣) هو أحد رموس الخنوزج، فارس مفكوره وشاعر إسلامي مشهور، سئلوا عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة

(٤) تعارق الإباحة التحجير من حيث إن التخير لا يجوز الجمع بين الأمرين بخلاف الإباحة فإنها تجوز.

لحسن أو ابن سيرين - والعلاقة بين الأمر والإباحة اشتراكهما في مطلق الإذن، فهو من استعمال اسم الأخص في الأعم مجازاً مرصلاً لأن صيغة الأمر موصوعة للمأذون فيه، المطلوب طلباً جازماً، فاستعملت في المأذون فيه، من غير قيد بطلب، إذ له أن يحدث أو يجالس أحدهما، أو كليهما كما له ألا يحدث، أو يجالس واحداً منهما أصلاً - ومن أحسن ما جاء فيه قول كثير عزة:

أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةٌ      لَدَيْنَا وَلَا مَقْلِيَةٌ إِنْ ثَقُلْتُ <sup>(١)</sup>

ووجه حسنه: إظهار الرضا بوقوع أحد الأمرين حتى كأنه مطلوب يريد: أي الأمرين - من الإساءة والإحسان - اخترت فأنا راض به كل لرضا، فعامليني بما شئت منهما، وانظري: هل تتفاوت حالتي معك في الحالين؟

**التخيير:**

قد يكون المقصود من الأمر التخيير، ومنه قول بشار بن برد:

فَعِشْ وَاحِدًا أَوْ صِلْ أَخَاكَ فَإِنَّهُ      مُقَارَفُ ذَنْبٍ مَرَّةً وَمُجَابِيَةٌ <sup>(٢)</sup>

**التهديد:**

وذلك إذا استعملت صيغة الأمر في مقام عدم الرضا بالمأمر به كما في

قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ <sup>(٣)</sup>

(١) ملومة بالرفع حير مبتدأ محذوف أي: لا أنت ملومة ولا مقلية من القلي وهو اليقظ، ومسى ثقلت أبغضت، وهو التفات من الخطاب للغيبة.

(٢) مقارف الذنب: مرتكبه، يقول: إذا أردت ألا يزال معك صديق فعش معركاً وذلك مستهين، أم إذا أردت أن تعيش مع الناس فسلمع إخوانك وصلهم على ما بهم من عيوب.

(٣) فصلت ٤٠ -

ونحو قولك: أفعلوا ما بدا لكم وإنما كان تهديد لظهور أن ليس المراد أمرهم بكل عمل شاءوا، أو بكل فعل بدا لهم - والعلاقة بين الأمر والتهديد ما بينهما من شبه التضاد باعتبار المتعلق، وذلك أن المأمور به إما واجب أو مندوب، والمهدد عليه إما حرام أو مكروه - وقيل إن العلاقة بينهما السببية؛ لأن الأمر بالشيء يتسبب عنه التهديد على مخالفته. ومن أمثلته شعرا:

إذا لم تخش عاقبة الليالي      ولم تستحي فاصنع ما نشاء  
ومثله من الشعر قول المتنبي:

عش عزيزا أو مت وأنت كريم      بين طعن القنا وخفق البنود

التعجيز:

وذلك إذا استعملت الصيغة في مقام إظهار عجز من يرى أن في وسعه وطاقته أن يفعل أمرا، وليس في مقدوره أن يفعله كما في قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا﴾<sup>(١)</sup> يسورة من مثله<sup>(٢)</sup>

وإنما كان تعجيزا لأن الإتيان بسورة من مثله فوق مقدورهم وطاقتهم<sup>(٣)</sup> - والعلاقة بين الأمر والتعجيز ما بينهما من شبه التضاد في متعقيهما ذلك أن الأمر في الممكنات، والتعجيز في المستحيلات - أو لعلاقة اللزوم؛ لأن الأمر بشيء فوق الطاقة يستلزم التعجيز عنه - ومن التعجيز قول مهلهل بن ربيعة:

(١) البقرة: ٢٣

(٢) ليس هذا من التكليف بالحال لأن القرآن دالة على إرادة التعجيز لإقامة الحجة عليهم في تلك الآيات.



يَا بُكْرَ أَنْشُرُوا لِي كَلِيًّا      يَا بُكْرَ أَيْنَ أَيْنَ الْفَرَارُ<sup>(١)</sup>

فالأمر هنا مراد به التعجيز؛ لأن المقصود إعادة الحياة لكليب، وذلك خارج عن طاقتهم.

ل

وقول الشاعر:

أَرِنِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلًا لَعَلَّنِي      أَرَى مَا تُرَيِّنُ أَوْ بِخَيْلٍ مُخَلَّدًا<sup>(٢)</sup>

ومن الأمر الذي خرج إلى التعجيز قول الطغرائي:

حُبُّ السَّلامَةِ يَثْنِي هَمَّ صَاحِبِهِ      عَنِ الْمَعَالِي وَتُغْرِى الْمَرءَ بِالْكَسَلِ  
فَإِنْ جَنَحْتَ إِلَيْهِ فَاتَّخِذْ نَفَقًا      فِي الْأَرْضِ، أَوْ مَتْلَمًا فِي الْجَوِّ فَاحْتَرِلْ

التسخير:

أي جعل الشيء مسخرًا منقادًا وذلك إذا استعملت الصيغة حيث يكون المأمور منقادًا لأمر لا حيلة له فيه كما قوله تعالى: ﴿كُونُوا بِرْدَةً خَاسِيِينَ﴾<sup>(٣)</sup> - والعلاقة بين الأمر والتسخير السببية؛ لأن إيجاب شيء لا قدرة للمخاطب عليه يتسبب عنه تسخيره لذلك.

الإهانة:

وهي إظهار ما فيه تصغير المهان، وقلة المبالاة به، وذلك إذا استعملت الصيغة في مقام عدم الاعتداد بشأن المأمور كما في قوله تعالى: ﴿كُونُوا حَجَّارَةً

(١) بكر اسم قبيلة، وكليب لقب وائل بن ربيعة أخي المهلهل صاحب حرب البسوس المشهورة والبسوس اسم غزالة جساس وهي التي ثبت بسبب نافتها حرب مكثت نحو أربعين سنة بين قبيلتي بكر وقحطب حتى ضرب بها المثل في الشوم، فقليل أشأم من البسوس.

(٢) المرل (بالضم وبالفتح): الضيق والفقر.

(٣) البقرة: ٦٥

أَوْ حَدِيدًا<sup>(١)</sup> - والعلاقة بين الأمر والإهانة اللزوم؛ لأن طلب الشيء من غير قصد حصوله لعدم القدرة عليه، مع كونه من الأمور الخسيسة يستلزم إهاتته فليس الغرض من الأمرين في الآيتين: الطلب إذ ليس في مقدورهم أن يكونوا قردة أو حجارة، وإنما الغرض: التسخير في الأول، والإهانة في الثاني - غير أن الفعل في التسخير يحصل حال إيجاد الصيغة، وهو صيرورتهم قردة، وفي الإهانة لا يحصل؛ لأن المقصود تحقير المخاطبين. وإظهار عدم المبالاة بهم - ومثل آية الإهانة قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾<sup>(٢)</sup> إذ ليس المراد: الأمر بذوق العذاب؛ لأن الكافر حال الخطاب بالصيغة في غصص المذوق ومحتته.

ومن الشعر قول جرير في هجاء الفرزدق:

خذوا كحلا وبجمرة وعطرا      فليستم يا فرزدق بالرجال  
وشموا ريح عييتكم فليستم      بأصحاب العناق ولا النزال

التسوية بين الشئيين:

وذلك إذا استعملت الصيغة في مقام توهم المخاطب فيه رجحان أحد الأمرين على الآخر كقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَّا تُصْبِرُوا﴾<sup>(٣)</sup> فقد يتوهم المخاطب أن الصبر نافع، فيدفع ذلك بالتسوية بين الصبر والجزع - ومثله قوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّنْ يَّتَقَبَّلَ مِنْكُمُ﴾<sup>(٤)</sup> فقد توهم أن الإنفاق طوعًا مفسول، دون الإنفاق كرها، فسوى بينهم في عدم القبول -

(١) لإسراء ٥٠ -

(٢) المدحان : ٤٩

(٣) الطور : ١٦ -

(٤) التوبة - ٥٣ -

فليس المراد بصيغة الأمر في الآيتين: الأمر بالصبر أو بالإنتفاق، بل المراد بها كما تدل عليه القرائن: التسوية بين الأمرين والعلاقة بين الأمر والتسوية التضاد؛ لأن التسوية بين الفعل والترك تضاد إيجاب أحدهما التمني:

وذلك إذا امتعملت الصيغة في مقام طلب شيء محبوب لا قدرة للطالب عليه، ولا طماعية له في حصوله لتعذره كقول امرئ القيس في معلقته:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمثل

فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل؛ لأن الليل ليس بما يخاطب ويؤمر، فحصول الانجلاء - كما طلب - متعذر، وإنما غرض المتكلم تمني ذلك تخلصاً بما يعانيه من تبايرج الجوى.

وقال أبو العلاء:

فَيَا مَوْتَ زُرْ إِنِّ الْحَيَاةَ ذَمِيمَةٌ وَيَا نَفْسُ حِلِّيْ إِنِّ فَرَكْتُ هَازِلٌ<sup>(١)</sup>

والعلاقة بين الأمر والتمني السببية لأن طلب الشيء الذي لا إمكان في حصوله سبب في تمنيه .

الدعاء والالتماس:

فتستعمل الصيغة في الدعاء إذا كان الطلب على سبيل التضرع سواء كان الطالب أدنى، أو أعلى، أو مساوياً كقوله تعالى: ﴿ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ ﴾<sup>(٢)</sup> ونحو قولك: أعطني كتابك وأعزني قلبك - والعلاقة بين الأمر والدعاء: الإطلاق والتقييد لأن الأمر طلب على وجه الاستعلاء، فأطلق

(١) يفضل الموت على الحياة ويأمر نفسه أن تأخذ في طريق الجحيم لأن الدهر غير جاد.

(٢) المل ١٩٠

عن فيده، ثم أريد منه الطلب على وجه التضرع، وهو معنى الدعاء وتستعمل  
الصيغة في الالتماس في مقام التلطف كقولك: لمن يساويك رتبة، ولو في  
رعمك: أفعل كذا دون استعلاء أو تضرع، وإذا فمناط الأمرية في الطلب  
الاستعلاء ولو من الأدنى، ومناط الدعاء في الطلب: التضرع، ولو من الأعلى،  
ومناط الالتماس: الإطلاق والتقييد كسابقه.

قال أبو الطيب يخاطب سيف الدولة:

أخا الجُود أعط الناس ما آتت مالكٌ      ولا تُعطينُ الناسَ ما أنا قائلٌ<sup>(١)</sup>

الإرشاد:

ومنه قول الأرجاني:

شاورُ مِرْوَكَ إذا نابشك نائِبَةً      يومًا وإن كُنتَ من أهل المشورات

وقال خالد بن صفوان<sup>(٢)</sup> ينصح ابنه:

دَع من أَعْمَال السُّرِّ ما لا يَصْلُحُ لك في العِلايَةِ

ومنه قول محمود سامي البارودي :

فانهض إلى صهوات المجد معنيا      فالباز لم بأو إلا عالي القل

وكن على حذر تسلم، فرب فتى      ألقى به الأمن بين اليأس والوجل

ودع من الأمر أدناء لأبعده      فلعجة البحر ما يغني عن الوشل

واخش النعمة واعلم أن صاحبها      يصلحك من حرها نارا بلا شعل

(١) يقول: أعط الناس أموالك ولا تعطهم شعري، أي: لا تهجوني إلى مدح غيرك.

(٢) كان من فصحاء العرب المشهورين، وكان يحالى عمر بن عبد العزيز، وهشام بن عبد الملك، وله معها أخبار، ولد ونشأ بالبصرة، وكان ليسر أهلها مالا، توفي سنة ١١٥هـ.

الامتثال: ومنه قوله تعالى: ﴿ فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا  
يَعْمَتَ اللَّهُ إِنْ كُنتُمْ إِتَّاءَ تَعْبُدُونَ ﴾<sup>(١)</sup>

الإكرام: ومنه قوله تعالى: ﴿ اذْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ ﴾<sup>(٢)</sup>

التعجب: ومنه قوله تعالى: ﴿ انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا  
يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴾<sup>(٣)</sup>

الدوام: ومنه قوله تعالى: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾<sup>(٤)</sup>

الاعتبار: ومنه قوله تعالى: ﴿ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْجِهِ ﴾<sup>(٥)</sup>

الإذن: كما تقول لمن طرق الباب: أدخل.

تلك أهم المعاني التي يتحملها لفظ الأمر ويخرج عن معناه الأصلي لدلالة  
عليها، ولكن ابن فارس قد ذكر في كتابه (الصاحبي) بعض معان أخرى  
يتحملها لفظ الأمر وإن كانت قليلة الاستعمال، وفيما يلي إشارة إليها:

(١) التلهيف أو التخصير:

كقول القائل: مُتْ بعيظك، ومت بدائك ونحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ مُوتُوا  
يَقْبِضُكُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> وكما قال جرير:

موتوا من الغيظ غما في جزيرتكم      لن تقطعوا بطن واد دونه مضر

(١) النحل: ١١٤

(٢) الحجر: ٤٦

(٣) الإسراء: ٤٨

(٤) الناقة: ٧

(٥) الناقة: ٧

(٦) آل عمران: ١١٩٠

(٢) **التعجب:**

نحو قوله جل ثناؤه: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾<sup>(١)</sup>.

وقول الشاعر:

أحسن به خلة لو أنها صدقت موعودها، ألو ان النصح مقبول

(٣) **التدب:**

بأن تكون صيغة الفعل أمراً ومعناه التدب، بمعنى أن المخاطب في حل من فعله أو عدم فعله، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقول شاعر: فقلت لراعيها انتشر وتبقل.

(٤) **التسليم:**

حيث يكون اللفظ أمراً والمعنى تسليم وتفويض بأن يصنع ما يشاء، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاصٍ ﴾<sup>(٣)</sup> أي اصنع ما أنت صانع، وكقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ ﴾<sup>(٤)</sup> أي اعملوا ما أنتم عاملون.

(٥) **الوجوب:**

وذلك بأن يكون اللفظ أمراً والمعنى الوجوب، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾<sup>(٥)</sup>.

(٦) **الخبر:**

وقد يكون اللفظ أمراً، والمعنى خبر، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾<sup>(٦)</sup>

(١) مريم ٣٨٠

(٢) الجمعة ١٠

(٣) طه ٧٢

(٤) يونس ٧١

(٥) البقرة ١١٠

(٦) التوبة ٨٢٠



## **الفصل الثاني**

**الأمر في التراث النحوي واللغوي**





## ملهئند

ويشتمل هذا الفصل على مباحث، هي:

المبحث الأول : الأمر بصيغة فعل الأمر.

المبحث الثاني : الأمر بالمصدر المنصوب النائب عن عامله.

المبحث الثالث : الأمر بصيغة الفعل المحذوف في التحذير والإغراء

المبحث الرابع : الأمر باسم الفعل .

المبحث الخامس : الأمر باسم الصوت.

المبحث السادس : الأمر بصيغة (أفعل) الواردة في أسلوب التعجب

المبحث السابع : الأمر بالأسلوب.



**المبحث الأول**

**الأمر بصيغة فعل الأمر**



## المبحث الأول الأمر بصيغة فعل الأمر

يوجه الطلب بصيغة فعل الأمر إذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا محاطبا ، يقول ابن هشام : وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا محاطبا استغنى عن اللام بصيغة (افْعَلْ) غالبا<sup>(١)</sup>.

ويرى البصريون أنها صيغة مرتجلة ، وليست منقولة ، قائمة بنفسها باقية في البناء على أصلها<sup>(٢)</sup> ويرى الكوفيون أنها مقتطعة من الفعل المضارع ، والأصل في الأمر للمواجه في نحو (افْعَلْ) أن يكون باللام نحو (لتفعل) كالأمر للغائب ، إلا أنه لماكثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استقلوا بجيء اللام فيه مع كثرة لاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف<sup>(٣)</sup>

وقد رأى المخزومي هذا الرأي ، وقد تنوع فيه الفراء والكوفيون ، فاستبعد أن يكون فعل الأمر قسيما للماضي والمضارع<sup>(٤)</sup>.

وقد اضطرب موقف ابن هشام في تقسيم الفعل ، فتارة يأخذ برأي البصريين القائل بتقسيم الفعل بحسب أمثله إلى ثلاثة : ماضي ، وأمر ، ومضارع ، ويصمه بأنه هو الصحيح ، وينعت التقسيم الكوفي بالزعم<sup>(٥)</sup>

(١) المعنى : ٢٢٤ / ١

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٤٩ / ٢

(٣) السابق : ٥٢٨ / ٢

(٤) انظر في النحو العربي : ١٣٩

(٥) شرح النعمة للبدرية : ٢٥٨ / ٢ ، وشرح قطر الندى : ٢٢ ، وشرح شذور الفعب : ٢٠٠ ،

ولوضح المسالك : ٢٨ ، ٢٧ / ١

وتارة يأخذ برأي الكوفيين القائل بتقسيم الفعل قسمين ماضٍ،  
ومضارع، خاصة أن الأمر مضارع دخلت عليه لام الأمر فحزمته، ثم  
حذفت حذفا مستمرا وتبعته حروف المضارعة، ويرجح قول الكوفيين  
بقوله: ويقولهم أقول؛ لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف، ولأنه آخر  
الشيء؛ ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان، وكونها أمرا أو حبرا  
خارج عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل<sup>(١)</sup>

ويرى الأستاذ الدكتور على أبو المكارم رأيا في هذه المسألة من  
حيث المشكلة ومنهج معالجتها، يقول<sup>(٢)</sup>: أما عن المشكلة فقد اتضح أنها  
قد نشأت تحت إلحاح عاملين :

**أولهما:** هل فعل الأمر نوع مستقل من الأفعال أو مجرد صورة من  
صور المضارع ؟  
**وثانيهما:** هل الإعراب أصل في الأسماء وحدها، أو فيها وفي  
الأفعال أيضاً ؟

وإذا كان من الممكن ادعاء أن العامل الأول يعبر عن محاولة الاتصال  
المباشر بالصيغ الفعلية في اللغة ، وإن كانت محاولة لم توقع - كما ستذكر  
بعد قليل - في اختيار المنهج الذي يتلام مع المادة - فإن من المؤكد أن  
لعامل الثاني ليس إلا ضربا من البحث في العلل لا في الظواهر، بل هو  
في العلل باعتبارها صانعة الظواهر ، أي أنه يبدأ بحاليس له في واقع اللغة

(١) معني الليب : ٢٥ / ١

(٢) إعراب الأفعال: ٧١

وحدود ليحكمه فيما هو موجود، ومن ثم لم يكون الفيصل في تحديد أنواع  
لأفعال ما في اللغة من أفعال، وإنما ما في الذهن من تصور لأقسام  
لرموز، كما لم يكن محور تصنيفها وفقاً لظاهرة التصرف الإعرابي المسبب  
بدي تنوع أواخرها تبعاً لتعدد مواقعها في التركيب اللغوي، وإنما المكرة  
عنفية السابقة على التحليل اللغوي، والتي قررت سلفاً أصلية الإعراب  
في نوع بعينه من الكلمات.

هذا عن المشكلة أما عن المنهج فيقول<sup>(١)</sup>: وأما عن المنهج الذي سلكه  
النحويون في تناوُلهم لهذه المشكلة، فمن الواضح أنه لم يقف عند التحليل  
الموضعي للصيغ، وإنما تجاوزوه إلى استخدام منهج القياس، والقياس  
عملية إلحاق شكلية تعتمد على تصور علاقة بين طرفين يحمل بمقتضاها  
أحدهما على الآخر ويعطى حكمه، وهو وإن كان عملية عقلية إلا أنه  
لا ينحصر في القضايا الذهنية، وإنما يتحول عند أصحابه إلى قوالب نمطية  
صالحة للتطبيق في كل المواقف وكافة المجالات. ولقد كان الأخذ به في  
مجال لتقنين النحوي سبباً في كثير مما في قواعده من اضطراب وتناقض،  
وحسب أن تتأمل ما قدم كل من البصريين والكوفيين في هذه القضية  
لترى إن أي مدى صار القياس لب البحث النحوي وليس النصوص.

دلبصريون بدءون بقياس اسم الفعل على فعل الأمر، وبما أن اسم  
الفعل مبني باتفاق فقد وجب أن يكون فعل الأمر مبنيًا أيضاً، والكوفيون  
يردون هذا القياس بقياس آخر هو قياس اسم الفعل على الحرف لتصميمه

(١) إعراب الأفعال: ٧١، ٧٢



معناه، ثم يرون أن القياس الجدير بالاعتبار هو قياس فعل الأمر على الفعل المضارع المجزوم ، وبذلك يصح لهم القوم بأن الأمر يدور مجزوم ، ويستدلون لصحة هذا القياس بقياس حذف اللام الطلبية مع بقاء عملها، وهو الحزم، على عدد آخر من العوامل الإعرابية التي أحاز النحاة حذفها مع بقاء عملها في الأسماء والأفعال.

ومن ثم يقرر<sup>(١)</sup>: وليس من شك في أن وضع المسألة على هذا النحو، ثم معالجتها وفقاً لهذا المنهج ، قد انتهى بها إلى أن تكون مشكلة عصية لحس ، لا شيء إلا لأن الفريقين كليهما لم يلتزما بالوقوف عند الواقع الغوي وحده بالتحليل لا يتجاوزوه إلى التعليل ولا إلى التأويل ، ولا يهتم به بالقياس ولا بما يسلم إليه القياس من افتراض ظواهر وأحكام.

ثم يعرض منهجا آخر في النظر إلى هذه القضية، هو<sup>(٢)</sup>: ولو التزمنا بمنهج التحليل لانتهينا إلى عدد من الحقائق نوجز أهمها فيما يأتي :

أولاً : أن آخر فعل الأمر يخضع باطراد للتغيرات الآتية:

- ١ - حذف النون إذا كان الفعل من الأفعال الخمسة .
- ٢ - حذف حرف العلة إذا كان الفعل من الأفعال الناقصة .
- ٣ - الضبط بالسكون في غير هذين الموضعين .

ثانياً : أن هذه التغيرات تشبه ما يطرأ على الفعل المضارع من تغيرات في حالة الجزم .

( ١ ) إعراب الأفعال: ٧٢

( ٢ ) إعراب الأفعال: ٧٢ ، ٧٣

**ثالثاً :** أن التغيرات التي في فعل الأمر ملتزمة دائماً ، فلا يوجد فعل أمر بقيت فيه النون مع إسناده إلى ألف اثنين أو واو الجماعة أو باء المحاطة ، ولا ظل في آخره حرف العلة إذا كان مختوماً بها ، ولا شغلت آخره حركة إذا لم يكن واحداً من النوعين ، في حين أن التغير في الفعل بالمصارع مرهون بحالة الجزم .

**رابعاً :** أن الإعراب ليس مطلق التغير في أحوال أواخر الكلمات ، وري لتغير الناتج عن تعدد علاقات الكلمات داخل التراكيب اللغوية ، ومن ثم فإن الكلمات التي تغير أواخرها مع ثبات علاقاتها لا تكون معربة ، ويرتد هذا التغير فيها حينئذ إلى سبب آخر غير ما في الإعراب من الأسباب ، وحسبك أن تتأمل أحوال أواخر الفعل الماضي لتجد هذه الحقيقة من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى استدلال .

**خامساً :** أن من الجلي أن التغير في آخر فعل الأمر لا يعبر عن تعدد في علاقاته داخل التراكيب اللغوية ، فهي تغيرات شبيهة بما يحدث في آخر الماضي من ضم أو فتح أو سكون . ومن المؤكد - في ضوء الحقائق التي أشرنا إليها في الفقرتين السابقتين - أن التصنيف الدقيق لهذه التغيرات ينتهي بها إلى أنها علامات بناء وليست علامات إعرابية

**سادساً :** أنه يتحتم إعادة النظر في علامات البناء التي ذكرها النحاة حتى تشمل ما هو مطرد في فعل الأمر من علامات ، وإن كنا نرى منذ الآن أن القول بحذف النون في فعل الأمر المسند إلى ألف اثنين أو و الجماعة أو ياء مخاطبة إنما يقوم على افتراض وجودها ، وافتراس وجود

الربط بين صيغة الأمر وصيغة المضارع ، غلط من القياس  
لا تشهد به النصوص اللغوية ، الأمر الذي يفرض علاجاً مختلفاً للأفعال  
الخمسة في حالة المضارع وفي حالة الأمر.

أما حذف حروف العلة في فعل الأمر فإنها يجب أن تدرس ضمن  
ظاهرة الخصائص الصوتية والنظام المقطعي لحروف العلة في العربية  
الفصحى.

والذي يراه البحث أن الفعل الأمر قائم بذاته وأنه ثالث ثلاثة ،  
هي : ماضٍ ، ومضارع ، وأمر ، ونستدل على ذلك بعدة أمور، هي :

#### ١ - وفروع الماضي والأمر مسنداً:

الفعل يقع مسنداً، ويكون فاعله مسنداً إليه، يقول الفارسي: وأب  
لفعل فما كان مسنداً إلى شيء ولم يسد إليه شيء<sup>(١)</sup> ويقول الجرجاني:  
وتقول : ضربت فيكون الفعل مسنداً إلى ضمير المتكلم كما كان مسنداً إلى  
زيد في قولك : ضرب زيد ، وعلى هذا يجري : ( اذهب ) ولا تضرب ؛  
لأن في ( اذهب ) ضميراً مستكناً للمأمور، وكذلك لا تضرب ، فيه ضمير  
لمنهي ، فقولك : ( اذهب ) مع الضمير المستتر فيه بمنزلة قولك :  
( ضرب زيد ) في أنك أسندت الفعل إلى الاسم<sup>(٢)</sup> ويقول سيويه : وقد  
يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل مع الاسم وذلك قولك : ( عبد الله  
صربه ) ، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ونهيت المخاطب له ، لتعرفه

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : ٧٦ ، ٧٧

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح : ٨٠ ، ٨١

بسمه ، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر، وقد علق ابن جني على ذلك بقوله : فهذا نص من سيبويه بجواز كون الخبر أمراً أو نهياً<sup>(١)</sup> فكما أن وقوع الماضي مستنداً دليل على فعليته دليل على فعليته بعد - بالقياس نفسه - الأمر فعلاً لوقوعه مستنداً.

٢ - اختلاف ما يُعبر عنه الأمر من زمن عن زمن كل من الماضي والمضارع :

عما يستدل به على استقلالية فعل الأمر عن المضارع اختلاف ما يعبر عنه من زمن عن زمن كل من الماضي والمضارع، يقول سيبويه: وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع:

- فأما بناء ما مضى، فذهب ومكث وحمد،

- وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك:

آمرأ: اذهب، واقتل، واضرب.

وعبرأ: يقتل، يذهب، يضرب، ويقتل، ويضرب.

- وكذلك بناء ما لم ينقطع، وهو كائن إذا أخبرت<sup>(٢)</sup>

وقد سيبويه أبصاً: ويتعدى الفعل إلى الزمان، نحو: ذهب؛ لأنه بني د

مضى منه ولما لم يمض.

- فإذا قال ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان،

(١) من صناعة الإعراب ١ / ٢٨٨

(٢) الكتاب ١٢ / ١٠

- وإذا قال سينهب فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الرمان،  
ففيه بيان ما مضى، وما لم يحضر، كما أن فيه استدلالاً على وقوع الحدث<sup>(١)</sup>  
وقال السيوطي: إن الجمهور على أن ثلاثة الأفعال: الماضي  
والمضارع والأمر أصول<sup>(٢)</sup>

### ٣ - لكل من الصيغتين دلالة واستعمال :

إن صيغة الأمر المباشرة ، دون دخول اللام، تستعمل مع المخاطب؛  
لأنه أكثر استعمالاً فاستعمل معه الصيغة الأنحف ، أما غير المخاطب فقد  
اختص بما اقترن باللام، يقول الأشموني: وأما اللام فجزمها لفعلي استكلم  
مبينان للفاعل جائر في السعة ؛ لكنه قليل ومنه : ( قوموا فلاصل لكم )  
( ولنحمل خطاياكم ) ، وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب ، كقراءة أبي  
وأنس ( فبذلك فليفرحوا ) وقوله عليه الصلاة والسلام : ( لتأخذوا  
مصافكم ) والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر<sup>(٣)</sup>

ويقول الصبان : واختص المخاطب بالأمر بالصيغة وغيره باللام؛ لأن أمر  
المخاطب أكثر استعمالاً فكان التخفيف فيه أولى<sup>(٤)</sup> ، وتفيد أيضاً التوكيد، يقول  
الزجاجي: وربما أدخلت اللام - ويقصد لام الأمر - في هذا الفعل أيضاً  
توكيداً<sup>(٥)</sup>

(١) الكتاب : ٣٥ / ١

(٢) الجمع : ٢٦ / ١

(٣) حاشية الصبان : ٣ / ٤

(٤) حاشية الصبان : ٣ / ٤

(٥) كتاب اللامات : ٨٨ -

### الصورة الأولى من الأمر في القرآن الكريم:

ولقد ورد الأمر بصيغة فعل الأمر في القرآن الكريم على الصيغ الأتية:

- ١- الأمر من السالم .
- ٢- الأمر من المهموز الفاء.
- ٣- الأمر من المهموز العين.
- ٤- الأمر من المهموز اللام.
- ٥- الأمر من المضعف.
- ٦- الأمر من المثال.
- ٧- الأمر من الأجوف.
- ٨ - الأمر من الناقص.
- ٩ - الأمر من اللفيف.

وفيما يأتي إحصاء مفصل لما ورد من هذه الصيغ في القرآن الكريم

محددة في ذلك أربعة عناصر، هي:

- ١- الجذر اللغوي للكلمة .
  - ٢- الإسناد إلى الضمير .
  - ٣- الوزن من حيث التجرد والزيادة .
  - ٤- الخروج بنتائج توضح ما توصل إليه هذا الإحصاء .
- وهذا التفصيل:

## أولاً - الأمر من المصالح في القرآن الكريم

تتبع البحث فعل الأمر من المصالح في القرآن الكريم، وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التجرد والزيادة.

١٩	ج									المجرد	الإسناد					الجذر
	افتعل									فعل	مخاطبات	مخاطبون	مخاطبان	مخاطبة	مخاطب	بقل
	استفعل	١										٣				بشر
	انفعل															بهر
	افتعل															بقل
	تفاعل															بقل
	تفعّل					١										بقل
٣	أفعل	١														بهر
	فاعل	١														بهر
	فعلّ	١٩	١													بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر
																بهر

[illegible]

















١١									١١		٩			٢	عمل
١									١		١				فضل
٢٦		١٩							١٧		٨		١	٢٧	ظفر
٢									٢					٢	غالب
٢									٢					٢	فتح
٢						٢								٢	فرغ
٢							١		١		١			١	فوق
٢						١			١		٢				فسح
٢									٢		٢			١	فعل
٤						٢	١							٤	قبل
٢٤							١٤		١٠		٢٢	١		١	قتل







١				١										١	عز
٢														٢	سج
٢			١											٢	سك
١														١	مطر
٢															مكن
٢								٢						٢	عل
١									١					١	بند
١									١					١	محر
٩														٨	نذر
٢														٢	نزل
٢				٢											نشر

۲									۲	نشتر
۱								۱		نصب
۲										نفت
۸			۱					۷		نصر
۳۸			۲				۱	۳۲		نظر
۱							۱			نفع
۱							۱			نفل
۳							۴			نفر
۹							۹			نفق
۱								۱		نقص
۲						۱				نکح

٨١٥	٣	١	٢	١
١				
٢٢				
٢				
٥٩				
١				
١٩		١		
١٠٦				
٣٥				
٧٦				١
٤٩٢	٣		٢	
١				
٤٠٠	١		٣	١
٧			١	
١٧				
٣٩٠	٢	١	٢	
المجموع	٩	٥	٥	٢

### تعقيب على جدول الأمر من السالم في القرآن الكريم:

إذن قد ورد الأمر من السالم في القرآن الكريم في (٨١٥) موضعا من (١٥٢) فعلا من (١٠) أوزان.  
ويتضح أن الأمر من المجرد أكثر من المزيد في الأفعال السالمة ، وترتيب الأوزان كالآتي :

- ١ - فعل (المجرد) : ٤٩٣ موضعا من ٨٤ فعلا .
- ٢ - أفعل (المزيد) : ١٠٦ مواضع من ٣٤ فعلا .
- ٣ - فعل (المزيد) : ٧٦ موضعا من ٢٣ فعلا .
- ٤ - افتعل (المزيد) : ٥٩ موضعا من ١٥ فعلا .
- ٥ - فاعل (المزيد) : ٣٥ موضعا من ١٦ فعلا .
- ٦ - استفعل (المزيد) ٢٣ موضعا من ٤ أفعال .
- ٧ - تفعل (المزيد) ١٩ موضعا من ٧ أفعال .
- ٨ - أنفعل (المزيد) موضعين من فعل واحد .
- ٩ - تفاعل (المزيد) موضع واحد فقط .
- ١٠ - افتعل (المزيد) موضع واحد فقط .

ولو اعتمدنا عدد الأفعال أساسا للترتيب، لا عدد المواضع، لكان

الترتيب الآتي:

- ١ - فعل (المجرد) : ٤٩٣ موضعا من ٨٤ فعلا .
- ٢ - أفعل (المزيد) : ١٠٦ مواضع من ٣٤ فعلا .
- ٣ - فعل (المزيد) : ٧٦ موضعا من ٢٣ فعلا .

- ٤ - فاعل (المزيد) : ٣٥ موضعا من ١٦ فعلا .
- ٥ - افتعل (المزيد) : ٥٩ موضعا من ١٥ فعلا .
- ٦ - تفعل (المزيد) ١٩ موضعا من ٧ أفعال .
- ٧ - استفعل (المزيد) ٢٣ موضعا من ٤ أفعال .
- ٨ - انفعل (المزيد) موضعين من فعل واحد .
- ٩ - تفاصل (المزيد) موضع واحد فقط .
- ١٠ - افتعل (المزيد) موضع واحد فقط .

والملاحظ تقدم وزن وزن (فاعل) على (افتعل)، وتقدم وزن (تفعل) على (استفعل).

أما من حيث الإسناد إلى الضمائر فكان لضمير المخاطبين السبق من حيث نسبة مجيئه مع صيغ الأمر من الأفعال السالبة ، وثبعه ضمير المخاطب، وجاءت ضمائر (المخاطبة والمخاطبين والمخاطبات) بما لا يتناسب مع كثرة الضميرين (المخاطبين والمخاطب)، وترتيبها - باعتبار عدد المواضع أساسا للترتيب - هو:

- ١ - المخاطبون : ٤٠٠ موضعا من ٩٥ فعلا .
- ٢ - المخاطب : ٣٩٠ موضعا من ١٠٠ فعل .
- ٣ - المخاطبة : ١٧ موضعا من ١٤ فعلا .
- ٤ - المخاطبان : ٧ مواضع من ٥ أفعال .
- ٥ - المخاطبات : موضع واحد فقط .

ولو راعينا عدد الأفعال، لا مواضعها، لتقدم ضمير المخاطب على

ضمير المخاطبين، وكان ترتيبها هو:

١ - المخاطب : ٣٩٠ موضعا من ١٠٠ فعل .

٢ - المخاطبون : ٤٠٠ موضعا من ٩٥ فعلا .

٣ - المخاطبة : ١٧ موضعا من ١٤ فعلا .

٤ - المخاطبان : ٧ مواضع من ٥ أفعال .

٥ - المحاطبات : موضع واحد فقط .



## ثانيا - الأمر من المهموز الفاء :

تسج البحث فعل الأمر المهموز الفاء في القرآن الكريم، وقام بتحديد حذر كل فعل، وطبيعة إسناده، وتنوع الفعل من حيث التجرد والزيادة.

الحذر	الإسناد					التجرد	المزيد					المجموع
	مخاطب	مخاطبة	مخاطبان	مخاطبون	مخاطبات		فعل	فاعل	أفعل	افعل	استعمل	
أمر	٢٢		٣	٤١	١	٣٧		٢	٢٨			٦٧
أجر	١										١	١
أخذ	١٠	١		١٦		٢٢				٥		٢٧
أنهر	١						١					١
أدى				١			١					١
أذن	٣			١		٣	١					٤
أذى				١					١			١
أكل		٢	٢	٢٨		٢٢						٣٢
أمر	٤			١		٤				١		٥
أمن	١٠			١٨					١٩			١٩
أوب		١					١					١
أرى				١		١						١
المجموع	٤٢	٤	٥	١٠٨	١	٩٩	٤	٢	٤٨	٣	١	١٦٠

## تعقيب على الإحصاء:

يتضح من الجدول أن الأمر قد جاء من المجرد أكثر من المزيد، وهو كالتالي

- ١ - وزن فعل المجرد: ٩٩ موضعا .
- ٢ - وزن أفعّل المزيد: ٤٨ موضعا .
- ٣ - وزن افتعل المزيد: ٦ مواضع .
- ٤ - وزن فَعَّلَ المزيد: ٤ مواضع .
- ٥ - وزن فاعل المزيد: موضعان .
- ٦ - وزن استفعل: موضع واحد .

أما من حيث الاستناد إلى الضمائر، فكما يلي :

- ١ - المخاطبون ١٠٨ موضع .
- ٢ - المخاطب ٤٢ موضعا .
- ٣ - المخاطبان ٥ مواضع .
- ٤ - المخاطبة ٤ مواضع .
- ٥ - المخاطبات موضع واحد .

ونخلص إلى أمور، هي:

- ١ - يجيء المهموز القاء في العربية من خمسة أبواب؛ إذ إنه لا يأتي من (فعل يَفْعِل) إلا أنه لم يأت الأمر منه في القرآن إلا من ثلاثة أبواب ، هي : ضرب ، وعلم ، ونصر ، أي لم يأت من بابي : فتح ، وحسن .
- ٢ - وردت أفعال الأمر من المهموز القاء في القرآن من ستة أوزان ، هي : المجرد (فعل) ٩٩ موضعا ، المزيد : أفعّل : ٤٨ موضعا ، ثم افتعل : ٦ ، وفعل : ٤ مواضع، وفاعل موضعان ، واستفعل موضع واحد

٣ - ورد الأمر من مجرد المهموز القاء في القرآن الكريم بزنة :

أ - عَلَّ : ٥٤ موضعا .

ب - افع : ٣٨ موضعا مع المهموز الناقص ، والمهموز اللفيف

ج - افْعَلْ : ٤ مواضع .

د - افْعَلْ : ٣ مواضع .

٤ - تقدم محذوف القاء مذكورها من حيث الكثرة .

٥ - خلت أفعال الأمر من نون التوكيد .

### ثالثا - الأمر من المهموز العين :

تسع البحث فعل الأمر من السالم في القرآن الكريم، وقام بتحديد حذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التجرد والريادة. وقد رد في القرآن الكريم الأمر من مهموز العين في ٢٥ موضعا من ٤ جذور، ومن ٢٢ وزنا.

مج	المزيد	المجرد	الإسناد		الجذر
	أفعل	فعل	مخاطبون	مخاطب	
٩	٩		٤	٥	رأى
١٦		$\frac{١٦}{١٤}$ بتحقيق الهمزة ٢ بحذفها	٢	١٤	سأل
٢٥	٩	١٦	٦	١٩	المجموع

### تعقيب على الإحصاء:

ونلاحظ أن المجرد أكثر من المزيد أيضا في المهموز العين :

- ١ - وزن (فعل) المجرد: ١٦ موضعا من فعل واحد هو سأل .
- ٢ - وزن (أفعل) المزيد: ٩ مواضع من فعل واحد هو رأى .

## الوزن المجرد :

وإذا تحدثنا بأوزان صيغ الأمر مستقول : إنه ورد في القرآن الكريم الأمر من المهموز العين في ١٦ موضعا من فعل واحد هو سأل .

١ - وزن (افعل) من سأل في ١٤ موضعا، وهو من باب فتح

٢ - وزن (فل) من سأل في موضعين ، وهو تخفيف لوزن افعل أو لغة (لهجة) فيه .

## وزن افعل :

المخاطب :

٨ مرات: فسل (واسأل) (٦) يونس ١٠ / ٩٤ ، فاسأله (١) يوسف:

١٢ / ٥٠ ، وسئلهم (واسألهم) (١) الأعراف ٧ / ١٦٣ .

المخاطبون:

٦ مرات: واسئلوا (واسألوا - فاسألوا) (٤) النساء ٤ / ٣٢ ،

فسئلوهم وفاسألوهم (١) الأنبياء : ٢١ / ٦٣ . فاستلوهم (فاسألوهم)

(١) الأحزاب : ٣٣ / ٥٣ .

## وزن (فل):

المخاطب فقط (٢) : (سل) البقرة : ٢ / ٢١١ ، سلهم (١) النجم

٤٠ / ٦٨

فقد ورد الأمر في القرآن الكريم من المهموز العين من وزن (أفعل) في

٩ مواضع من فعل واحد فقط هو رأى بزنة (أفعل) وهو في المهموز العين

والناقص معا: (أف) فقط.

المخاطب : ٥ : أرني (٢) : البقرة ٢ / ٢٦٠ ، أرننا (فأرنا) ٣ ، وأرن .  
البقرة : ٢ / ١٢٨

المخاطبون : ٤ : أروني (فأروني) : ٤ ، لقمان ٣١ / ١١

نخلص مما سبق إلى أمور، هي:

- ١ - يحىء مهموز العين في العربية من أربعة أبواب هي : ضرب ، فتح ،  
وخرج ، وشرف ، ولا يأتي من باين هما : فَعَلَ بفعل ، فَعِلَ بفعل ،  
إلا أن الأمر من المهموز العين، في القرآن لم يأت إلا من باب فتح فقط.
- ٢ - لم يرد في القرآن حذف همزة سأل في الأمر إلا في موضعين مقابل  
١٤ موضعا بحققة الهمزة ، أما رأى فلم تات في القرآن إلا في المزيد  
(أفعل) ومحدوفة الهمزة .
- ٣- تقدم ضمير المخاطب على ضمير المخاطبين واقتصر الأمر عليهما،  
ففي القرآن المخاطب : ١٩ أكثر من المخاطبين : ٦ .

#### رابعاً - الأمر من المهموز اللام :

تتبع البحث فعل الأمر من مهموز اللام في القرآن الكريم، وقام بتحديد حذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التحرد والزيادة.

الجزء	الإسناد			المجرد			المزيد			مجم
	مخاطب	مخاطبان	مخاطبون	فعل	فعل	فعل	فعل	فعل	استفعل	
بوا	١							١		١
خسا			١	١						١
درا			١	١						١
رجا	٢						٢			٢
قرا	٣		٣	٦						٦
نبا	٥		٢		٥		٢			٧
عزا			١						١	١
عيا	١				١					١
المجموع	١١	١	٤	٦	٣	٣	٣	١	١	٢٠

وبلاحظ أن المجرد من المهموز اللام أكثر أيضا من المزيد :

وزن (فعل) المجرد : ٨ مواضع من ٣ أفعال .

وزن (فعل) المزيد : ٦ مواضع من فعلين .

وزن (أفعل) المزيد : ٤ مواضع من فعلين .

وزن (تفعل) : موضع واحد .

وزن استفعل : موضع واحد .

**الوزن المجرد : ٨ مواضع من ٣ أفعال .**

من أوزان الأمر ورد المهموز اللام في القرآن الكريم على وزن واحد  
(فعل) من ثلاثة أفعال هي : خسا - درا - قرا ، في ٨ مواضع ، كلها من  
باب (فتح) وخمسة مواضع منها مع المخاطبة ، وثلاثة مع المخاطب من  
لفعل قرا كالاتي : المخاطب : اقرا ٢ : الإسراء : ١٧ / ١٤ ، العلق :  
٩٦ / ١ ، ٣

المخاطبون : اخسثوا (١) المؤمنون ٢٣ / ١٠٨ ، فادرموا (١) آل  
عمرن ٣ / ١٦٨ ، اقرموا (فاقرموا) (٣) هاهوم : الحاقة ٦٩ / ١٩ ف .  
المزمل ٧٣ / ٢٠ ف ٢٠

**الوزن المزيد :**

فقد ورد الأمر من وزن المزيد على (فعل) المضعف العين من المهموز  
اللام في ستة مواضع من فعلين هما : نبأ وهيا زنة الأمر :  
فعل : في خمسة مواضع مع المخاطب وواحد مع :



المخاطبة كالآتي : المخاطب (٥) : نبأ (١) الحجر ١٥ / ٥١ ، نبأ (١)  
يوسف : ١٢ / ٧٦ ، نبئهم (٢) الحجر ١٥ / ٥١ والقمر (٥٤ / ٢٨) ،  
وهي (١) الكهف : ١٨ / ١٠ .

المخاطبون : (١) (نبئوني) : الأنعام ٦ / ١٤٣

أما وزن أفعل فقد ورد الأمر منه في القرآن الكريم في ٤ مواضع من  
فعلين هما : أرجأ - وأنبأ ، فجاء من الأول بحذف الهمزة ، ومن الثاني  
بتخفيفها على لهجة تميم ومن جاورها ، فالمسهل جاء بزنة الناقص في الأمر  
على :

أفع مع المخاطب (٢) : أرجه (٢) الأعراف ٧ / ١٢١ ، الشعراء  
٢٦ / ٣٦ ، وتخفيف الهمزة جاء بزنة السالم في الأمر على أفعل :

المخاطب (١) أنبئهم : (١) البقرة : ٢ / ٣٣ .

المخاطبون (١) أنبئوني (١) البقرة : ٢ / ٣١ .

وأخيراً فإن وزن أفعل هو الذي جاءت نصف أمثله من الأمر لصريح  
مسهلة الهمزة على لهجة الحجاز ، ونصفها الآخر محقق الهمزة على لهجة  
تميم ، وهذا النصف المسهل يمثل ١٠ فقط من صيغ الأمر من المهموز اللام  
كنها .

ثم إن القرآن الكريم أضاف وزنين مزيدين ، وهما وزن (تفعل) حيث  
جاء الأمر منه بزنة :

(تفعل) مرة واحدة من الفعل (تبوأ) مع المخاطبين (١) تراء (١)

يونس ١٠ / ٨٧ .

ورن(استفعل) (١) من الفعل (استهزا) مع المخاطبين (١) (استهرا)  
التوبة ٩ / ٦٤ ، والهمزة محققة فيها .

**مما سبق نخلص إلى أمور، هي:**

١ - لم يرد الأمر من المهموز اللام المجرد في القرآن إلا من باب فتح أي  
بزنة(افعل) .

٢ - ورد الأمر من المهموز اللام في القرآن على خمسة أوزان هي :المجرد  
(فعل) (٨) والمزيد (فعل) (٦) ، (وأفعل) (٤) ، و(تفعل) مرة واحدة،  
و(استفعل) مرة واحدة .

٣ - تفرد القرآن بصيغة الأمر من المهموز اللام من ورنى : تفعل ،  
واستفعل

٤ - تقدم المخاطب على المخاطبين ، فقد ورد كما يلي :

المخاطب : ١١ .

المخاطبون : ٨ .

المخاطبان : مرة واحدة .

٥ - ورد الأمر من المهموز اللام في القرآن بتحقيق الهمزة على لحة ثميم  
مع وجود مثال بتسهيلها ثم حذفها على لهجة أهل الحجاز ، وبلغ  
التحقيق نسبة ٩٠ من صيغ الأمر على حين بلغ الحذف ١٠ فقط

### خامسا - الأمر من المضعف :

تتبع البحث فعل الأمر من المضعف في القرآن الكريم، وقام بتحديد  
حذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التجرد والريادة

الجزء	الإسناد				المزيد	رقم
	مخاطبون	مخاطبة	مخاطبات	فعل	فعل	
تم	١	٢			٤	٤
حسب		١			١	١
حلل	١			١		١
حيي		٢		١		٢
ردد		٣		٣		٣
سرد		١			١	١
شدد	٢	١		٣		٣
صحب		١		١		١
ضمم	٢			٢		٢
عدد		١			١	١
غضض	١			١		١
غلل		١		١		١

١					١		١			قرر
١	١								١	قرر
٢					٢	١		١		قرر
٢					٢			١	١	قصص
١					١		١			كفف
١					١				١	منن
١					١			١		هزز
٢		٢					٢			مم
٣٢	٢	٣	٦	١	٢٠	١	١٨	٣	١٠	المجموع

ويلاحظ أن المجرد من المصنف أكثر أيضا من المزيد ، وترتيب الأوزان ترتيبا تبادليا كالآتي:

- ١ - وزن أفعل المجرد : ٢٠ موضعا من ١٣ فعلا .
- ٢ - وزن أفعل المزيد : ٦ مواضع من ٣ أفعال .
- ٣ - وزن تفعل المزيد : ٣ مواضع من فعلين .
- ٤ - وزن استفعل المزيد : موضعين من فعلين .
- ٥ - وزن فعل المزيد : موضع واحد .

وبالنسبة للإسناد إلى الضمائر تلاحظ تفوق نسبة المخاطبين على نسبة المخاطب كالآتي :

- ١ - مع المخاطبين : ١٨ موضعا من ١٢ فعلا .

٢ - من المخاطب: ١٠ مواضع من ٨ أفعال .

٣ - من المخاطبة: ٣ مواضع من ٣ أفعال .

٤ - من المخاطبات: موضع واحد .

الوزن المجرد : ٢٠ موضعا من ١٣ فعلا .

ورد الأمر من المضعف في القرآن من المجرد على خمسة أمثلة .

أفعل - فُعِلَ - فَعَلَ - فَعِلَ - قُلْ

ويكون بهذا قد جاء معاملا معاملة السالم (بفك التضعيف) في رقم (١) ،

ومعاملا بالتضعيف والإدغام في الأرقام (٢، ٣، ٤) ، وبالحذف في رقم (٥) .

١- (افعل) : في ٨ مواضع من ٦ أفعال كلها مع المخاطب من باب (نصر) .

المخاطب: (١) حنبل (طه ٢٠ / ٢٧) ، واشدد: ٢ ، يونس ١٠ / ٨٨ .

واضمم (٢) طه ٢٠ / ٢٢ ، واعضض ١ : لقمان ٣١ / ١٩ ،

فاقصص : ١ الأعراف ٧ / ١٧٦ ، قامنن : (١) ص ٣٨ / ٣٩

٢- (فعل) في ٩ مواضع : ٧ مع المخاطبين ، وموضعان مع المخاطبة ،

كلها من باب (نصر) أيضا .

المخاطبون : ردوه (١) النساء ٤ / ٥٩ ، فردوها (٢) النساء ٤ / ٨٦ ،

فشدوا (١) محمد ٤٧ / ٤ ، صبوا : الدخان ٤٤ / ٤٨ ، فغلوه (١) الحاقة

٦١ / ٣٠ ، كفوا : (١) النساء ٤ / ٧٧ .

المخاطبة : قصيه (١) القصص ٢٨ / ١١ ، وهزي (١) مريم ١٦ / ٢٥ .

ويلاحظ أن لغة القرآن انتخبت من باب (نصر) الأمر بفك الإدغام ،

فلم ترد صيغة واحدة من الأمر المجرد من باب (نصر) على غير هذا

الشكل، في حين أنها جاءت من فعلين مما وردا مع المخاطب على (افعل)، وهما (شد، وقص) مع المخاطبة، والمخاطبين على وزن (فعل) وهما (قصيه، فشدوا).

٣ - فَعَل : في موضع واحد مع المخاطبين من باب (ضرب) : المخاطبون  
ففروا : الذاريات ٥١ / ٥٠ .

٤ - فَعَلَ : في موضع واحد مع المخاطبة من باب فرح أو فتح، وهو :  
وقري : مريم ١٩ / ٢٦ .

٥ - فَلَ : في موضع واحد مع المخاطبات من باب فرح أو فتح، وهو :  
وقرن الأحزاب : ٣٣ / ٣٣ .

وقد ورد الأمر من المضعف المجرد من الأبواب الثلاثة التي يأتي منها في العربية (نصر - ضرب - فتح) مفضلاً الفك مع المخاطب والإدغام مع المخاطبة، ولا أستطيع الجزم بالسبب للمخاطبات؛ لأنه مثال واحد فقط جاء بالحذف.

الوزن المزداد : ورد الأمر من المضعف في القرآن الكريم من (أفعل) بزنة الأمر إلا أنه جاء بفك الإدغام مع المخاطب مثل المجرد، وبالإدغام مع المخاطبين، ولم يأت أمر مع غيرهما من هذا الوزن في القرآن الكريم، كالاتي :  
أفعل : موضع واحد مع المخاطب، و (٥) مواضع مع المخاطبة  
المخاطب : أتم : التحريم ٦٦ / ٨ .

المخاطبون : أتموا : ٣ مواضع / البقرة ٢ / ١٨٧ ، وأسروا (١) الملك  
٦٧ / ١٣ ، وأعدوا (١) الأنفال ٨ / ٦٠ .

تفعل : ٣ مواضع من فعلين ، يجيء الأمر من هذا الوزن على زنة  
تفعل في السالم ، وعليه جاء من المضعف في ثلاثة مواضع كلها مع  
المخاطبين في القرآن الكريم .

المخاطبون : تحسروا : يوسف : ١٢ / ٨٧ ، قيمموا : ٢ النساء ٤ / ٤٣  
استفعل : موضعان في فعلين : جاء الأمر منه بزنة (استفعل) من  
المضعف الصحيح وبنزة (استفع) من المضعف اللفيف المقرون .  
استفعل مع المخاطب : في موضع واحد : استغرز (١) الإسراء : ١٧ / ٦٤ .  
استفع : مع المخاطبين في موضع واحد : واستحيوا : (١) غافر ٤٠ / ٢٥ .  
فعل : في موضع واحد جاء الأمر مرة واحدة من المضعف المعتل  
اللفيف المقرون مع المخاطب بزنة (فعوا) ، والمخاطب منها بزنة (فع)  
فع : مع المخاطبين : فحيوا النساء ٤ / ٨٦ .

**ومما سبق نخلص إلى أمور، هي:**

١ - المضعف المجرد في العربية يجيء من ثلاثة أبواب ، هي : نصر - ضرب  
- فرح ، والأكثر مما كان لازما أن يجيء مضارعه على (يفعل) بكسر  
العين، وما كان متعديا على (يفعل) بضم العين ، دون تحديد لما يُفْرَج  
عن هذا القياس .

٢ - إن كان الشائع في العربية أن تخالف عين الماضي عين المضارع ،  
ويكثر (يفعل) بضم العين مع اللازم، و(يفعل) بكسر العين مع  
المتعدي ، فإن المضعف ينعكس فيه الحال إذ يكثر بفعل مع المتعدي ،  
وفعل مع اللازم .

- ٣ - ورد الأمر من المضعف في القرآن الكريم من خمسة أوزان هي ، .  
المجرد (فعل) ٢٠ ، ثم من المزيد (أفعل) : ٦ ، وتفعل ٣ ، واستفعل مرتين ،  
وفعل مرة واحدة.
- ٤ - قد جاء المزيد (أفعل) أكثر أوزان المزيد في الأمر من المضعف (٥)  
تقدم المخاطبون: ١٨ على المخاطب : ١٠ في القرآن ، والمخاطبة ٣ ،  
والمخاطبات : ١ .
- ٥ - ورد الأمر من المضعف المجرد في القرآن بزنة (فُعْل) ٩ مرات ، أكثر من  
(أفُعْل) : ٨ ، ثم فُعْل (١) ، (فُعْل) (١) ، وَقْل (١) ، ومضموم الفاء  
والعين من باب نصر ، ومكسور الفاء من باب ضرب ، ومفتوح الفاء  
من باب فرح.
- ٦ - وردت زنة (أفعل) ٨ من المجرد في القرآن بالفتك مثل السالم على حين وردت  
بالصيغ من فعل و فعل وفعل (١١) بالإدغام، وزن (فل) : ١ بالحذف .  
ونلاحظ أن لغة القرآن قد انتخبت للمخاطب من باب نصر الأمر بفتك  
الإدغام، فلم ترد صيغة واحدة من الأمر المجرد، من باب (نصر) على غير  
هذا لشكل ، في حين أنها صاغت الأمر المسند إلى المخاطب أو المخاطبة  
من الباب نفسه (نصر) بالإدغام بزنة (فعل)، وهذا يؤكد مراعاة النص  
لقرآني للتيسير الصوتي .
- ٧ - ورد الأمر من المضعف في القرآن على زنة (أفعل) إلا أنه جاء بمثل  
الإدغام مع المخاطب مثل المجرد، وبالإدغام مع المخاطبين مثل المجرد  
أيضاً ، ولم يأت أمر مسند من غيرهما في هذا الوزن .



وستطيع أن ننظر إلى الإمتاد إجمالاً من حيث الفك والإدغام  
والحذف، ونلاحظ أن :

صيغ المخاطب في القرآن جاءت كلها ١٠٠ بفك الإدغام مثل  
السالم، أما صيغ المخاطبة والمخاطبين في القرآن فجاءت كلها ١٠٠ بالإدغام،  
أما صيغة المخاطبات من المضعف في القرآن فوردت بحذف أحد المثليين.

## سادسا - الأمر من المثال:

تتبع البحث فعل الأمر من المثال في القرآن الكريم، وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التجرد والزيادة.

الجزر	الإستناد		المجرد	المزيد			مج
	مخاطب	مخاطبون	فعل	أفعل	فعل	تفعل	
ودع	١		١				١
وذر	١٣	٩	٢٢				٢٢
وزع	٢			٢			٢
وزن		٢	٢				٢
وعد	١		١				١
وعظ	١	١	٢				٢
وقد	١			١			١
وقع		٢	٢				٢
وقف		١	١				١
وكل	٩	٢				١١	١١
وهب	٧		٧				٧
يسر	١				١		١
يم		٢				٢	٢
المجموع	٣٦	١٩	٣٨	٣	١	١٣	٥٥

ويتضح من هذا الجدول أن المجرد أكثر من المزيد أيضاً وترتب الأوزان  
تتأزليا كالآتي :

- ١ - الوزن المجرد فعل : ٣٨ موضعا من ٨ أفعال .
- ٢ - الوزن المزيد تفعل : ١٣ موضعا من فعلين .
- ٣ - الوزن المزيد أفع : ٣ مواضع من فعلين .
- ٤ - الوزن المزيد فعل : موضع واحد .

ويلاحظ أن الأمر من المثال من حيث الإسناد إلى الضمائر لم يسد إلا  
إلى المخاطب والمخاطبين، وإلى المخاطب أكثر من المخاطبين حيث جاء  
المخاطب : ٣٦ موضعا من ٦ أفعال ، والمخاطبون : ١٩ موضعا من  
٧ أفعال .

**الوزن المجرد :** ورد الأمر من وزين هما : عِلْ ، عَلْ :

عَلْ : ورد في ٣٢ موضعا من ٤ أفعال هي : ودع : ( ١ ) ، وذر :  
( ٢٢ ) ، وقع ( ٢ ) ، وهب ( ٧ ) . أي بمعدل : ٢١ مرة مع المخاطب، ١١ مع  
المخاطبين، وكلها من باب فتح

عِلْ : ورد في ٦ مواضع من ٤ أفعال، وهي : زن ( ٢ ) ، وعد ( ١ ) ،  
وعظ ( ٢ ) ، وقف ( ١ ) ، و ( ٤ ) مع المخاطبين ، ( ٢ ) مع المخاطب كسب من  
باب صرب، وبهذا يتضح أن الأمر من المثال في القرآن لم يأت إلا من بين  
نقط هما : فتح ، وضرب.

**الوزن المزيد :**

تفعل : في ١٣ موضعا من فعلين، ويعامل في العربية معاملة اسالم  
حيث جاء تفعل : ١٣ موضعا من فعلين مع المخاطب ، في ٩ مواضع ،  
ومع المخاطبين ٤ في مواضع .

أفعل - في ٣ مواضع من فعلين ، ويعامل أيضا معاملة السالم، وجاء من  
حذرين هما : (وزع) ، و(وقد) للمخاطب فقط .

فعل : في موضع واحد، مثل السالم هو : يسر : (طه : ٢٦) .

ومما سبق نخلص إلى أمور، هي:

١ - المثال المجرد يجيء في العربية من خمسة أبواب، ولا يأتي من باب واحد  
هو باب (نصر) إلا من فعل واحد ، وهو (وجد يجد) في اللهجة  
العامرية، ولم يأت الأمر من المثال في القرآن إلا من بابين فقط هما :  
فتح وضرب .

٢ - ورد الأمر من المثال من أربعة أوزان .

٣ - تقدم المجرد على المزيد .

٤ - تقدم (تفعل) على (أفعل).

٥ - تقدم المخاطب على المخاطبين.

سبلها - الأمر من الأجوف في القرآن الكريم:  
تتبع البحث فعل الأمر من الأجوف في القرآن الكريم، وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسماده، ونوع الفعل من حيث التجرد والزيادة.

مع	المزيد							المجرد	الإسماء					الجذر
	استفعل	اقتعل	تفاعل	تفعل	أفعل	فاعل	فعل		مخاطبات	مخاطبون	مخاطبان	مخاطبة	مخاطب	
١				١			١				١			أوب
١						١							١	بوا
١				٢						٢				تبع
٢														تبع
٧							٧			٧			١	تبع





يتضح من الجدول السابق أن الأمر من الأجوف ورد في (٥١٣) من (٢٩) فعلا من ثمانية أوزان وأن المجرد أكثر من المزيد، والترتيب تنازليا كالآتي .

١ - المجرد : فعل : في ٤٢٥ موضعا من ١٣ فعلا .

٢ - المزيد أفعل : ٦٢ موضعا من ٧ أفعال .

٣ - المزيد استفعل : ١٤ موضعا من ٤ أفعال .

٤ - المزيد تفعل : ٥ مواضع من ٣ أفعال .

٥ - المزيد فعل : موضعان من فعلين .

٦ - المزيد فاعل : موضعان من فعلين .

٧ - المزيد افتعل : موضعان من فعلين .

٨ - المزيد تفاعل موضع واحد .

أما الإسناد إلى الضمائر فكان المخاطب أكثر من المخاطبين والمخاطبة والمخاطبين والمخاطبات في عدد المواضع، لكن ضمير المخاطبين أكثر من حيث عدد الأفعال، وترتيبها من حيث عدد المواضع هو:

١ - المخاطب : في ٣٦٩ موضعا من ١٢ فعلا .

٢ - المخاطبون : في ١٣٣ موضعا من ٢٠ فعلا .

٣ - المخاطبان : في ٥ مواضع من ٣ أفعال .

٤ - المخاطبة : في ٣ مواضع من ٣ أفعال .

٥ - المخاطبات : في ٣ مواضع من ٣ أفعال .

وترتيبها من حيث عدد الأفعال هو:

١ - المخاطبون : في ١٣٣ موضعا من ٢٠ فعلا .



٢ - المخاطب : في ٣٦٩ موضعا من ١٢ فعلا .

٣ - المخاطبان : في ٥ مواضع من ٣ أفعال .

٤ - المخاطبة : في ٣ مواضع من ٣ أفعال .

٥ - المخاطبات : في ٣ مواضع من ٣ أفعال .

#### الوزن المجرد :

ورد الأمر من الأجوف في القرآن الكريم في ٤٢٥ موضعا من ١٣ فعلا على ثلاثة أنماط من أوزان الأمر، هي : قُلْ ، فُلْ ، فُلْ ، فُلْ ، فُلْ ، فُلْ ، فُلْ ، فُلْ ، فُلْ ، فُلْ ، فُلْ ، فُلْ ، فُلْ .  
الأمر من يفْعُلْ ، والثاني من يفْعِلْ ، والثالث من يفْعَلْ .

١. قُلْ . جاء في ٨ أفعال هي : تاب ٨ مواضع ، وذاق ٢٤ موضعا ، وصور موضع واحد ، وقال ٣٤٩ ، وقام ٣ ، وكان ٢٢ ، ولام موضع واحد ، مات موضعان ، وكلها في ٤١٠ موضع من باب (نصر) .

٢. فُلْ : جاء ٤ جدور في ١٤ موضعا ، وهي : زيد : (٣) ، وسيح (١) ، سيد (٧) ، كيد (٣) ، من باب (ضرب) .

٣. فُلْ : ولم يأت مع المخاطب في القرآن الكريم مطلقا، بل جاء مع المخاطبين فقط من باب (فرح) من الفعل :خاف .

#### الوزن المزيد :

أفعل . جاء الأمر من الأجوف منه في القرآن الكريم في ٦٢ موضعا من ٧ أفعال ، وقد جاء بزنة (أفعل) مع المخاطب والمخاطبات في ١١ موضعا من ٣ أفعال، وجاء بزنة (أفيل) سواء أكان الأصل واوا أم ياء مع المخاطبين في ٥١ موضعا من ٦ أفعال .

**استفعل** : جاء في ١٤ موضعا من ٤ أفعال، جاء مع المخاطب بزنة (استعمل) والمخاطبين والمخاطبين بزنة (استقبلوا ، واستقبلا ) ، أى مع حدوث الإعلال بالنقل والقلب .

أ - استفعل : مع المخاطب : ٦ مواضع من فعلين .

ب - استفعل بإعلال العين إلى ياء بوصفه حدث مد مع المخاطبين والمخاطبين في ٨ مواضع من ٣ أفعال .

**تفعل** : جاء في ٥ مواضع من ٣ أفعال معاملة السالم؛ إذ جاء بزنة .

تفعل : في ٥ مواضع من ٣ أفعال .

**فعل** : جاء في موضعين من فعلين ، وعمل معاملة السالم .

**فَاعِل** : جاء في موضعين وعمل معاملة الصحيح أيضا .

**افْتَعَلَ** : جاء في موضعين من فعلين أيضا

**تَفَاعَلَ** : جاء في موضع واحد .

**مما سبق نخلص إلى أمور، هي:**

١. يجيء الأمر المجرد من الأجوف في العربية من ثلاثة أبواب هي : نصر

وصرب وفرح ، وهذا يعني أن المجرد الأجوف لا يأتي إلا بمخالفة

حركة العين في الماضي لعين المضارع، وقد ورد الأمر في القرآن الكريم

من الأبواب الثلاثة على اختلاف في النسبة :

من باب نصر: ٤١٠ ، ومن باب ضرب : ١٤ ، ومن باب فرح

موضع واحد.

٢. ورد الأمر من الأجوف في القرآن من ثمانية أوزان على خلاف في النسبة، فعل (المجرد) : ٤٢٥ ، وأفعل (المزید) : ٦٢ ، واستفعل : ١٤ ، وتفعّل : ٥ ، وفعل : ٢ ، وفاعل : ٢ ، وافعل : ٢ ، وتفاعّل : ١ .
٣. أسند الأمر إلى خمسة ضمائر من ضمائر الخطاب .
٤. ورد الأمر من الأجوف المجرد بزنة (قُلْ) أكثر من (قُلْ) وتلاهما (قُلْ).
٥. ورد الأمر من الأجوف في القرآن الكريم من ( تفعّل ، فاعل ، فاعل ، وتفاعّل ) بتصحيح العين واوا أو ياء مثل السالم ، وبقلب العين الهمزة في (افعل) لتحريكها وانفتاح ما قبلها .
٦. خلّت أفعال الأمر من الأجوف في القرآن الكريم من نون التوكيد.

### ثامنا - الأمر من الناقص في القرآن الكريم:

تسع 'ليحث فعل الأمر من الناقص في القرآن الكريم، وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة استناده، ونوع الفعل من حيث التجرد والزيادة.

ج	المزيد							المجرد	الإسناس					الجذر
	استفعل	افتعل	تفاعل	تفعل	أفعل	فاعل	فعل	فعل	مخاطبات	مخاطبون	مخاطبان	مخاطبة	مخاطب	
٦٧					٧٨	٢		٣٧	١	٤١	٢		٦٢	أنى
١							١			١				أنى
١					١					١				أنى
١		١								٢			٢	بنى
١		١							١					بنى

3										2	بنی
۷										۷	تلو
۱				۱							حصی
0						0					خشی
۱							۱				خلو
۲۲						۲۲				۱۱	دعو
۹				۹						0	رای
۱						۱					رجو
۲					۲	۱				۲	دعی
0				0						0	سری
۱						۱					سعی
۱											سعو
۱						3				۲	صلی

١		١																٣	عفو
٤										٤		١							عفو
٨										١		١							عفو
١			٨			٣				١		١							غلو
٥	٢											٢						٣	فتو
١		١																١	قدم
٢										٢		١						١	نقض
١										١		١							كسو
١										١		١							لغو
١٦						١٦						٧	١	١				٧	لقى
٢										٢		٢							مشی
١										١		١							مضي
٢								٢				٢							منی

٢١٥	٤	٣	٢	١	>
٢					
١١			٢		
٩					١
٢					
٦٣					
٩		٣		١	
١٣					١
١٠٦	٢		١		
٢					
١٢٦	١	٣	٢	١	١
٤					
١					
٨٢	٢		١		٦
المجموع	١٢٦	١٢٦	١٢٦	١٢٦	١٢٦

تعقيب على جدول الأمر من الناقص في القرآن الكريم:

ملاحظ من الجدول الآتي:

- ١- المجرد (فعل): في ١٠٦ مواضع من ١٨ فعلا
  - ٢- المزيد (أفعل): في ٦٣ موضعا من ٧ أفعال
  - ٣- المزيد (فعل): في ١٣ موضعا من ٥ أفعال
  - ٤- المزيد (افتعل): في ١١ موضعا من ٥ أفعال
  - ٥- المزيد (فاعل): في ٩ مواضع من ٤ أفعال
  - ٦- المزيد (تفاعل): في ٩ مواضع من فعلين
  - ٧- المزيد (تفعل): في موضعين من فعل واحد.
  - ٨- المزيد (استفعل): في موضعين من فعل واحد.
- أما من حيث الإسناد إلى الضمائر فقد جاء ضمير المخاطبين أكثر من المخاطب، وتلاه المخاطبون ثم المخاطبات ثم المخاطبة، كالآتي:
- ١- المخاطبون: ١٢٦ موضعا من ٣٣ فعلا.
  - ٢- المخاطب: ٨٢ موضعا من ١٧ فعلا.
  - ٣- المخاطبين: ٤ مواضع من فعلين.
  - ٤- المخاطبات: في موضعين من فعلين.
  - ٥- المخاطبة: في موضع واحد.
- جاء الأمر الناقص في ١٠٦ مواضع من ١٨ فعلا على الأوزان الآتية:
- (افع ، افعْ ، افَعْ )



**افع** : جاء في ٤٩ موضعا من ٦ أفعال ، هي : أتى : ٣٧ ، بنى : ٤٧ ،  
وقصى : ٢ ، ومشى : ٢ ، ومضى : ١ ، ومضى : ٣ ، وكلها من باب  
(ضرب) مع المخاطبين : ٢٨ موضعا ، ومع المخاطب : ١٨ موضعا ، ومع  
المخاطبين : ٣ مواضع .

**افع** : جاء في ٤٦ موضعا من ٦ أفعال ، هي : تلى : ٧ ، ودعا :  
٣٢ ، ورجا : ١ ، وعفا : ٤ ، وغدا : ١ ، وكسا : ١ ، وكلها من باب  
(نصر) مع المخاطب : ٢١ ، ومع المخاطبين : ٢٥ .

**الفع** : جاء في ١١ موضعا من ٦ أفعال ، هي : خشى : ٥ ،  
ورعى : ١ ، وسمى : ١ ، وصلّى : ٢ ، ولغى : ١ ، ونهى : ١ ، وهي من  
باب (فتح) و(فرح) ، ووردت مع المخاطب : ١ ، ومع المخاطبين : ١٠ .

#### **صيغ الأمر من المزيد الناقص :**

الأمر من فَعَلَ : فَع ، ومن فاعَلَ : فاع ، ومن أفعَلَ : أفع ، ومن تفعلَ :  
تفع ، ومن تفاعلَ : تفاع ، ومن افتعلَ : افتع ، ومن استفعلَ : استفع .

وقد ورد الأمر من أفعَلَ الناقص في القرآن الكريم في ٣٦ موضعا من  
٧ أفعال بزنة (أفع) من أتى : ٢٨ ، وحصى : ١ ، وأذى : ١ ، وسرى : ٥ ،  
وفتى : ٣ ، ولقى : ١٦ ، مع المخاطب : ٢٠ موضعا ، والمخاطبة : ١ ،  
والمخاطبين : ١ ، والمخاطبين : ٣٠ ، والمخاطبات : ١ .

وبزنة (أف) من المهموز العين الناقص : رأى : ٩ ، للمخاطب ٥  
مواضع ، هي : أرني : ٢ ، وللمخاطبين : ٤ .

وزن (فعل) : ورد الأمر من فعل في القرآن من الناقص في ١٣ موصداً  
من ٥ أفعال بزنة (فع) مع المخاطب الذي يتحول إلى (فعوا) عند الإسناد  
إلى واو الجماعة.

و(فع) : ١٣ موضعاً ، للمخاطب : ٨ مواضع ، وللمخاطبين ٥  
مواضع.

وزن (افتعل) : جاء الأمر في ١١ موضعاً من : ٥ أفعال كلها بزنة  
(افتع) ، وقد جاءت : ٣ للمخاطب ، و ٨ للمخاطبين.

وزن فاعل : جاء في ٩ مواضع من ٤ أفعال كلها بزنة : (فاع) مع  
المخاطب ، ٤ للمخاطب ، و ٥ للمخاطبين .

وزن تفاعل : جاء في ٩ مواضع من فعلين كلها بزنة تفاعل ، ووردت  
مع المخاطبين والمخاطبات فقط ، المخاطبون : ٨ ، والمخاطبات : ١ .

وزن تفعّل : جاء في موضعين من فعل واحد بزنة (تفع) ولم يرد إلا مع  
المخاطبين ومرتين فقط .

وزن استفعّل : جاء في موضعين من فعل واحد بزنة (استفع) ، وجاء  
متصلاً بضمير المفعولية للغائبين ، وللمخاطب : ٢ .

**ومما سبق نخلص إلى أمور، هي:**

١ - يحىء المحرد من الناقص في العربية من خمسة أبواب ، هي : نصر ،  
وصرب ، وفتح ، وفرح ، وشرف ، ويشترط في الناقص من الباب  
الأول والثاني ما اشترط في الأجوف منهما ، وهو أن يكون في الأول

واوياً وفي الثاني يائياً ، وهذا معناه أن الناقص لا يجيء من باب : (فعل  
يفعل) بكسر العين فيهما .

٢ - ورد الأمر من الناقص في القرآن الكريم من ثمانية أوزان ، وتقدم  
المجرد على المزيد فيهما ، وتقدم (أفعل) المزيد على غيره من المزيد كم  
يلي :

المجرد (فعل) : ١٠٦ أكثر من المزيد (أفعل) : ٦٣ ثم فَعَلَ : ١٣ ،  
واَفْتَعَلَ : ١١ ، وِفَاعَلَ : ٩ ، وَتَفَاعَلَ : ٦ ، وَتَفَعَلَ : ٢ ، وَاسْتَعَمَلَ : ٢ .  
٣ - تقدم ضمير المخاطبين على المخاطب ، فضمير المخاطبين : ١٢٦ أكثر  
من المخاطب : ٨٢ ، ومن المخاطبين : ٤ ، والمخاطبات : ٢ ،  
والمخاطبة : ١ .

٤ - ورد الأمر من الناقص المجرد في القرآن الكريم من أربعة أبواب فقط،  
هي : ضرب : ٩ بزنة (افع) ، أكثر من نصر : ٤٦ بزنة (افع) ، ثم ببي  
(فتح وفرح) : ١١ ، بزنة (افع) أى أن الأمر من الناقص المجرد لم يأت  
من باب (شرف) في القرآن الكريم كما لم يأت من (فعل يفعل) بما في  
العربية في الغالب .

٥ - ورد الأمر في القرآن الكريم من الناقص المهموز العين (رأى) بزنة  
(أف) فقط .

٦ - لم يؤكد الأمر من الناقص بالنون .

## تاسعا - الأمر من اللفيف :

اللفيف نوعان، هما:

اللفيف المقرون، وفيه يتجاور الحرفان اللذان هما من حروف العلة، ومثاله: هوى.

واللفيف المفروق وفيه لا يتجاور الحرفان اللذان هما من حروف العلة، ومثاله: وعى.

## أولا : الأمر من اللفيف المفروق :

تتبع البحث فعل الأمر من اللفيف المفروق في القرآن الكريم، وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التجرد والزيادة. قد جاء من (٣) أفعال في ( ١٢٢ ) موضعا من (٥) أوزان ، كالتالي :

الجزر	الإسناد			المزهد				
	مخاطب	مخاطبون	مخاطبان	ف	ف	ف	ف	م
وفى	٢	١٢				١١	٣	٨٢
وفى	٨	٧٩	١	٦				٨٨
ولى	٨	٢			٥		٥	١٠
المخوف	١٨	٩٣	١	٦	٥	١١	٨	٨٢
								٢

وبلاحظ من الجدول أن المزيد - للمرة الأولى - أكثر من المجرد، وترتيبه على أساس من عدد المواضع هو:

- ١ - المزيد افتعل : في ٨٢ موضعا من فعل واحد .
  - ٢ - المزيد أفعل : ١١ من فعل واحد .
  - ٣ - المزيد تفعل : ٨ من فعلين .
  - ٤ - المجرد فعل : ٦ من فعل واحد .
  - ٥ - المزيد فَعَل : جاء في خمسة مواضع من فعل واحد .
- وترتيبه على أساس من عدد الأفعال هو:

- ١ - المزيد تفعل : ٨ من فعلين .
  - ٢ - المزيد افتعل : في ٨٢ موضعا من فعل واحد .
  - ٣ - المزيد أفعل : ١١ من فعل واحد .
  - ٤ - المجرد فعل : ٦ من فعل واحد .
  - ٥ - المزيد فَعَل : جاء في خمسة مواضع من فعل واحد .
- أما بالنسبة للإسناد فضمير المخاطبين أكثر من المخاطب، ولم ترد مع المخاطب إلا صيغة واحدة :

- ١ - المخاطبون : ٩٣ موضعا من ٣ أفعال .
  - ٢ - المخاطب : ١٨ موضعا من ٣ أفعال .
  - ٣ - المخاطبات : موضع واحد .
- وزن **افتعل** : جاء الأمر في : ٨٢ موضعا من فعل واحد بزنة ( فُتْع ) على الأصل تحول بالمماثلة الرجعية إلى ( أئْع ) ، وكان المخاطب ٣ ، والمخاطبون : ٧٨ ، والمخاطبات : ١ .

**وزن أفعل : جاء في : ١١ مواضع من فعل واحد بزنة (أفع)**  
للمخاطب (١)، والمخاطبيين : (١٠) .

**وزن تفعل : ٨ مواضع من فعلين بزنة (تفع)** للمخاطب : ٦ ،  
وللمخاطبين : ٢ .

**المجرد فعل : ٦ مواضع من فعل واحد بزنة (ع)** ، ولم يرد إلا مسنداً  
إلى ضمير المتكلمين وإلى ضمير الغائبين ، ومرة واحدة إلى ضمير  
المخاطبين.

**المزيد فَعَل : في القرآن : ٥ مواضع من فعل واحد بزنة (فع)**  
للمخاطب، وللمخاطبين : ٢ .

**مما سبق نخلص إلى أمور، هي:**

- (١) يجيء الأمر من اللفيف المفروق من ٣ أبواب ، هي : ضرب وفرح  
وحسب ، ولم يأت في القرآن إلا من باب واحد ، هو : (ضرب)
- (٢) أسند الأمر إلى من اللفيف المفروق إلى المخاطبي : ٩٣ ، وإلى  
المخاطب : ١٨ ، وإلى المخاطبات : ١ ، ولم يسند لغيرها من ضمائر  
المخاطب.

**ثانيا : الأمر من اللفيف للمقرون :**

تنوع البحث فعل الأمر من اللفيف المفروق في القرآن الكريم، وقام  
بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التحرد  
والزيادة.

الجنس	الإسناد	المجرد	المزید		مجم
			فعل	استفعل	
أرى	١	١			١
حيى	٢		١	١	٢
المجموع	٣	١	١	١	٣

وقد تساوت الأوران (فعل) و(فعل) و(استفعل)، كل منها في موضع واحد فقط ، وعمول الفعل فيها معاملة الناقص .

المجرد: افع : وجاء مع ضمير المخاطبين (فَقَعُوا) : فاعوا : الكهف : ١٦ ،  
المزید فعل: (فع) مع المخاطبين (فَقَعُوا) : فحيوا (١) : النساء ٨٦ .  
استفعل: (استفع) مع المخاطبين ، و(استفعوا) : واستحيوا : غافر ٢٥ .

ومما سبق نخلص إلى أمور، هي:

- ١ - يجيء اللقيف المفروق من ثلاثة أبواب : ضرب ، وفرح ، وحسب، ولم يأت الأمر منه إلا من باب واحد في القرآن الكريم هو باب : ضرب .
- ٢ - ورد في القرآن الكريم الأمر من اللقيف المفروق - على غير الشائع - من المزيد أكثر من المجرد ، إذ ورد (افعل) : ٨٢ أكثر من أفعل : ١١ ، ومن تفعّلل : ٨ ، ومن المجرد (فعل) : ٦ ومن المزيد فعل : ٥
- ٣ - أسند الأمر من اللقيف المفروق في القرآن الكريم إلى ضمير المخاطبين : ٩٣ أكثر من المخاطب : ١٨ ، والمخاطب (١) ، ولم يسند إلى المخاطبة، ولا إلى المخاطبين.

٤ ورد الأمر من اللقيف المقروق من المزيد (فعل ، واقتعل ، وأفعل)  
بتصحيح الفاء خلافا للمجرد، ومعاملا معاملة الناقص .

ونخلص إلى أن اللقيف المقروق :

- (١) يحىء الأمر من اللقيف المقروق من باين ، هما : ضرب ، فرح ،  
وورد الأكثر من باب : (ضرب).
- (٢) اقتصر الإسناد إلى المخاطبين فقط.





**المبحث الثاني**

**الأمر بالمصدر**

**المنصوب النائب عن عامله**



## المبحث الثاني

### الأمر بالمصدر المنصوب النائب عن عامله

ينوب المصدر المنصوب عن عامله المحذوف وجوبا في أساليب إنشائية طلبية ، أو في أساليب إنشائية غير طلبية، أو في أساليب خبرية محضة. ويختص هذا البحث منها الأساليب الإنشائية الطلبية، وهذه قد تكون أمر ، أو نهيا ، أو دعاء، أو توبيخا، ويختصنا منها ما يدل على الأمر أو الدعاء. وهذا المصدر النائب نوعان، هما:

- ١- ما ينصب بفعل من لفظه ومادته، وهذا قياسي.
  - ٢- ما ليس له فعل من لفظه ومادته، مثل: بله ، وحنانيك، حذريث، وهذا سماعي.
- يقول سيبويه: أما بله زيدٌ يقول: دع زيدا، وبله ههنا بمنزلة المصدر كما تقول ضَرَبَ زيدٌ<sup>(١)</sup>.
- أما حنانيك فقد حذفوا الفعل؛ لأنه صار بدلاً منه. يقول سيبويه<sup>(٢)</sup>. ولا يكون هذا مثني إلا في حال إضافة، كما لم يكن سبحانه الله ومعاذ الله إلا مصافا، فحنانيك لا يتصرف، كما لم يتصرف سبحانه الله وما أشبه ذلك، قال طرفة بن العبد:
- أبا منذرٍ أفنيستَ فاستبقِ بعضنا      حنانيك بعضُ الشرِّ أهونُ من بعض<sup>(٣)</sup>

(١) الكتاب ٤ / ٢٢٢

(٢) الكتاب ١ / ٣٨٤ - ٣٥٢.

(٣) ديوان طرفة ص ٤٨، والمجم ١ / ١٩٠، وابن يعيش ١ / ١١٨.

وقد جاء 'حنانيك' منصوب على المصدر النائب عن الفعل وقد نسي  
'حنانيك' لإرادة التكثير.

ومثل ذلك: لييك وسعديك، ... فانتصب هذا كما انتصب سبحانه  
الله، وهو أيضاً بمنزلة قولك إذا أخبرت: سمعاً وطاعة إلا أن لييك لا  
يتصرف.

ومثل ذلك: حذاريك، كأنه قال ليكن منك حذرٌ بعد حذرٍ كما أنه أراد  
بقوله: لييك وسعديك: إجابة بعد إجابة<sup>(١)</sup>.

ويقول صاحب التصريح: وقد يقام المصدر المؤكد مقام فعله  
المستعمل أو المهمل فيمتنع ذكره معه، أي فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر  
لقيامه مقامه، وهو نوعان: ما لا فعل له أصلاً من لفظه، نحو: ويل زيد  
وويحه، وبله الأكف<sup>(٢)</sup>.

وليس ذلك قاصراً على المصدر المؤكد وحده بل يشاركه المصدر المسين  
لنوع، يقول صاحب التصريح عطفاً على كلامه السابق: وكذلك النوعي  
نحو: فضرِب الرقاب أي فاصربوا ضرب الرقاب، ولا فرق في ذلك بين  
المفرد والمضاف<sup>(٣)</sup>.

يقول عبد القاهر الجرجاني: وأعلم أنهم قد يحذفون الفعل ويجعلون  
المصدر عوضاً منه، وذلك على ضربين:

(١) الكتاب ١ / ٣٤٩ وما بعدها.

(٢) شرح التصريح: ١ / ٣٣٠

(٣) شرح التصريح: ١٠ / ٣٣١

أحدهما: أن يكون في الأمر كقولك: ضرباً زيداً، تريد: اضرب أريداً  
اضرباً، وقياماً يا عمرو، تريد: قم قياماً.

والثاني: في الخبر كقولهم: إنما أنت سيراً يريدون تسير سيراً<sup>(١)</sup>.

ويقول ابن هشام<sup>(٢)</sup> وما له فعل، وهو نوعان:

واقع في الطلب، وهو الوارد دعاء كـ سقياء ورعياء وجدعاً أو أمراً أو  
نهيّاً، نحو قياماً لا قعوداً ونحو {فضرب الرقاب}<sup>(٣)</sup> وقول الشاعر:

على حين ألقى الناس جلّ قندلاً زريق المال ندلّ الثعالب<sup>(٤)</sup>

قندلاً بادل من اللفظ اندل. والأصل: اندل يا زريق المال: أي اختطفته.

يقال: ندل الشيء إذا اختطفه<sup>(٥)</sup>، وهكذا يحذف عامل المصدر وجوباً إذا

وقع بدلاً من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي والدعاء. فالمصدر يُدلاً

منصوب بفعل محذوف وجوباً والمصدر نائب متابه في الدلالة على معناه.

ويحدد الرماني بقياس الفعل المحذوف فيقول: الذي يجوز من الفعل

المحذوف إذا كثر إلى حد يصير المعنى به أظهر من الأصل الدال على

الحذف؛ لأن المعنى به، أظهر مع أنه أخف. ولا يجوز حذفه من غير دليل

عليه؛ لأنه لا يفهم به المعنى، ولا أن يمنع من إظهاره مع دليل عليه، إذا

(١) المقصد ١ / ٥٩٠.

(٢) أوضح المسالك ٢ / ١٢٠.

(٣) سورة محمد: ٤.

(٤) قال العيني. قاله الأخص فيما زعم بعضهم، وحزه الجوهري إلى جرير، والصحيح ما قاله في

الحماسة المصرية أنه لأعشى همدان يهجو لصوحاً. انظر شرح الشولهد ٢ / ١١٦ مع حاشية

الصبيان

(٥) حاشية للصبيان ٢ / ١١٦.

كان الأصل مساوياً للفظ المحذوف في الكثرة، لأنه إذا ظهر فلأنه الأصل مع  
لمساواة، وإن اختزل فلأنه أخف من غير إخلال بفهم المعنى، وليس كل  
ما كثر استعماله بالمحذف فإنه لا يظهر فيه الأصل، ولكن لذلك حد إذا  
بلغه لم يميز إظهار الأصل فيه<sup>(١)</sup>.

---

(١) شرح كتاب سيويه للرملي ٢ / ٨٦.

### دلالة صيغة الأمر بالمصدر المنصوب النائب عن فعله:

ما كانت اللغة لتؤثر تعبيرا على آخر إلا لأثارة من معنى يراد ، أو  
لنكتة من بلاغة تقصد، وإن استخدام المصدر المنصوب النائب عن فعله  
أمرا عدول عن طريق اللغة في الأمر ، وتبدى فيه حكمة اللغة تلك.  
فالأمر بالمصدر يكسب المعنى توكيدا ليس له مع الفعل، لما في المصدر  
حدث دون زمن، لا يصرف النظر إلى الزمن بل إلى الحدث المأمور به ذاته  
في عمومته.

ويدعم هذا ما عرف من دلالة الاسم على الثبوت، ودلالة الفعل على  
التغير، وقد دار خلاف كبير حول إفادة المصدر النائب عن فعله التوكيد  
ذكره صاحب (التصريح) وعقب عليه بقوله: والحق أن المصدر النائب عن  
فعله من قسم المصدر المؤكد<sup>(١)</sup>

ويقول الدكتور تمام حسان: ولكن المصدر في هذه الحالة يختلف عن  
فعل الأمر من مادته بأن الأمر للطلب المحض، وهذا المصدر للإفصاح فهو  
قريب السبه من ( نزال ) و( ترالك ) . . . إلخ مما اعتبرناه على معنى خوالف  
الإحالة ، فحين قال الشاعر:

#### فتذلا زريق المال تذلل الثعالب

لم يكن المعنى الذي قصد إليه مساويا تماما لمعنى أنذل، وإنما أراد  
بذلك معنى إفصاحيا آخر انفعاليا فيه من الحث والحض على المحلة  
والخفة في محاولة الهرب ما عززه الشاعر بقوله: تذلل الثعالب ، وهي معان لا  
توجد في صيغة الأمر المجردة<sup>(٢)</sup>

(١) شرح التصريح: ١ / ٣٣٠

(٢) اللغة العربية : معناها ومبتناها: ٢٥٤ ، ٢٥٥



وإن كان الشيخ يس يرى غير هذا ، يقول : فإننا لا نجد فرقا بينه (أى ضربا زيدا ) وبين : اضرب زيدا، وذلك لا تأكيد فيه<sup>(١)</sup> وسبب ذلك أنه هو أن المصدر في الأصل مؤكد فإنه مجامع لعامله في الأصل، وبهذا بين اسم الفاعل، وإنما عرض له التجرد عن ذلك بعد وضعه موضع الفعل<sup>(٢)</sup> والرأي ما رآه صاحب (شرح التصريح)، لا ما رآه الشيخ يامين.

---

(١) حاشية يس على شرح التصريح: ٣٢٤ / ١

(٢) حاشية يس على شرح التصريح: ٣٢٤ / ١

## المبحث الثالث

الأمر بصيغة الفعل المحذوف  
في التحذير والإغراء



### المبحث الثالث

#### الأمر بصيغة الفعل المحذوف في التحذير والإغراء

تجتمع صيغتا التحذير والإغراء في باب واحد؛ وذلك لاستواء أحكامهما، وكان ينبغي تقديم الإغراء على التحذير؛ لأن الإغراء هو الأحسن معنى وعادة النحويين البداية به، كما يقولون: نعم وبش وتقول الناس: الوعد والوعيد، والثواب والعقاب، ونحو ذلك، ولا ترى طباعهم العكس، وقيل: إنما قدموا التحذير؛ لأنه من قبيل التخلية، والإغراء من قبيل التحلية، ثم هما وإن تساويا حكما مفترقان معنى، فالإغراء: التسليط على الشيء، والتحذير الإبعاد عنه<sup>(١)</sup>.

وقد عرف ابن عقيل (ت ٦٩٨هـ) التحذير بأنه: تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه وعرف الإغراء بأنه: أمر المخاطب بلزوم ما يحمده به<sup>(٢)</sup> وعرف ابن هشام (ت ٧٦١هـ) التحذير بأنه: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه وعرف الإغراء بأنه: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله<sup>(٣)</sup>.  
والتعريفان متقاربان وواضحان.

ولكن ينصل بعضهم أن يقال: إنه اسم منصوب، معمول لفعل: أحذر المحذوف، ونحوه؛ لأن هذا يناسب مهمة النحو التي هي البحث في أحوال الكلم إعراباً وبناءً<sup>(٤)</sup>.

(١) حاشية الصبان ٣ / ١٨٧، وما بعدها.

(٢) شرح ابن عقيل ٢ / ٢١٠، وما بعدها.

(٣) توضيح المسالك ٤ / ٥ - ٧.

(٤) النحو الوافي ٤ / ١٢٦ هامش (١).

### أسلوب التحذير:

والأصل في أسلوب التحذير أن يشتمل على ثلاثة أمور مجتمعة.  
أولها: المختر وهو المتكلم الذي يوجه التنبيه لغيره.  
ثانيها: المختر، وهو الذي يتجه إليه التنبيه.  
ثالثها: المخذور أو المخذر منه وهو: الأمر المكروه الذي يصدر بسببه التنبيه  
ولكن هذا الأصل قد يعدل عنه أحياناً كثيرة، فيقتصر الأسلوب على  
بعض تلك الأمور الثلاثة<sup>(١)</sup>.

### صور التحذير:

للتحذير خمس صور، تتمثل فيما يأتي:

- ١- صورة تقتصر على ذكر المخذر منه اسماً ظاهراً، دون تكراره ولا عطف  
مثيل له عليه.  
وحكم هذه الصورة: جواز نصح بفعل محذوف جوازاً هو ومرفوعه<sup>(٢)</sup>،  
نحو الأسد أي: احذر الأسد؛ فإن شئت أظهرت، وإن شئت أضمرت<sup>(٣)</sup>.
- ٢- صورة تشتمل على ذكر المخذر منه اسماً ظاهراً؛ إما مكرراً، وإما معطوفاً  
عليه مثله بالواو. نحو: البرد البرد، والبرد والمطر.  
وحكمها: وجوب نصب الاسم في الصورتين بمامل محذوف مع  
مرفوعه وجوباً<sup>(٤)</sup>.

(١) السابق ٤ / ١٢٦.

(٢) السابق ٤ / ١٢٧.

(٣) شرح ابن عقيل ٢ / ٣١٠.

(٤) النحو الوافي ٤ / ١٢٨.

٣- صورة تشتمل على ذكر اسم ظاهر مختوم بكاف خطاب للمحذر؛ بحيث يكون هذا الاسم هو الموضع أو الشيء الذي يخاف عليه، سواء أكان مكرراً أم غير مكرر، معطوفاً عليه بالواو مثيل له أم غير معطوف<sup>(١)</sup> وفي ذلك يقول ابن هشام<sup>(٢)</sup>: وإن ذكر المحذر بغير لفظ إيا أو اقتصر على ذكر المحذر منه، فإنما يجب الحذف إن كررت أو عطفت، فالأول نحو: الأسد، الأسد والثاني نحو: «نَاقَةَ اللَّوِّ وَسُقْيَاهَا»<sup>(٣)</sup>

فحكمها: وجوب نصب الاسم الذي تكرر، وكذلك المعطوف عليه، والناصب لهما عامل محذوف مع مرفوعه وجوياً، وما بعد الواو معطوف على ما قبلها عطفت مفردات، أما الذي جاء تكراراً فتوكيد لفظي<sup>(٤)</sup>.

٤- صورة تشتمل على اسم ظاهر مختوم بكاف خطاب للمحذر، وحكمها: وجوب نصب الاسم الظاهر وإضمار الناصب مع مرفوعه نحو: مازن رأسك والسيف.

٥- صورة تشتمل على ذكر المحذر ضميراً منصوباً للمخاطب، هو: إياك وأخوانه، وهي: إياك، وإياكما، وإياكم، وإياكن. ويأتي بعده المحذر منه اسماً مسبوقاً بالواو، أو غير مسبوق بها، أو مجروراً بالحرف من، فمثال المسبوق بالواو قول الأعرابية لابنها: إياك والجود مدينتك، والبخل بمالك... وقولهم: إياكم والذين؛ فإنه هم بالليل ومذلة بالنهار ومثل غير المسبوق بالواو، قولهم: إياكم تحكيم الأهواء السيئة؛ فإن عاجلها

(١) السابق ٤/ ١٢٨، وما بعدها.

(٢) أوضح المسالك ٦/٤.

(٣) سورة الشمس . ١٣.

(٤) البحر الرافعي ٤/ ١٢٩.

ضميم، وأجلها وخيم ومثال المجرور بمن قولهم: رد إياك من مزاحاة  
الأحق، فإنه يريد أن يتفكك فيضرك.

وحكمها: وجوب ذكر المخبر منه بعد الضمير إياك وأخواته، ووجوب  
نصب هذا الضمير، باعتباره مفعولاً به لفعل واجب الحذف مع مرفوعه  
تقديره: أحتذر والأصل أحتذر<sup>(١)</sup>.

#### أسلوب الإغراء:

أما الإغراء فحكم الاسم فيه حكم التحذير الذي لم يذكر فيه إيا؛ فلا  
يلزم حذف عامله إلا في عطف أو تكرار كقولك: المروءة والنجدة بتقدير  
الزم وقوله:

أخاك أخاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير صلاح<sup>(٢)</sup>  
ويقال: الصلاة جامعة فتنبأ الصلاة بتقدير احضروا وجامعة على  
الحال، ولو صرح بالعامل لجاز<sup>(٣)</sup>.

وعلى سبويه حذف فعل الأمر من صيغتي التحذير والإغراء فقال:  
وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلاً من  
الفعل<sup>(٤)</sup>، وقال أيضاً: وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها  
في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر: صار  
المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل<sup>(٥)</sup>.

(١) النحو الوافي ٤ / ١٢٩، ١٣٠، ١٣١ بتصرفه.

(٢) انبئت لمسكين الدارمي (٧٩هـ) وهو ربيعة بن عامر بن شرح الدارمي التميمي.

(٣) أوضح المسالك ٤ / ٧-٩ وانظر شرح الأشموني ٣ / ١٩٢.

(٤) الكتب ١ / ٢٧٤.

(٥) السابق ١ / ٢٧٥.

## حذف صيغة فعل الأمر:

وحذف صيغة فعل الأمر في أسلوب التحذير والإغراء إما جائز وإما واجب، وهذا البيان:

### أولاً - التحذير :

- ١ - الحذف الجائز : وذلك إذا كان المحذر منه اسماً ظاهراً دون تكرار، ولا عطف مثيل له عليه ( أي محذر منه آخر ) مثل السيارة ، أي : احذر السيارة.
- ٢ - الحذف الواجب : ولهذا عدة حالات ، هي :

أ - المحذر منه اسم ظاهر مكرر أو معطوف عليه ، مثل : البرد البرد ، والبرد والمطر ، ومثل الأخ الأخ .

ب - المحذر منه اسم ظاهر مختوم بكاف خطاب سواء أكان مكرراً أو معطوفاً عليه مثله ، أم لم يكن بشرط أن يكون المكرر أو المعطوف محذراً ، مثل : حماك وصديقك ، أي احذر . . . ، ومثل : حماك حماك ، أي : احذر . . .

ج - المحذر منه اسم ظاهر مختوم بكاف خطاب، ومعطوف عليه بالواو دون غيرها، والمحذر منه ، مثل : يدك والسكين ، أي : احذر يدك وأبعد السكين .

د - المحذر منه ضمير منصوب للمخاطب، وهو إياك وفروعه، وبعده اسم محذر منه معطوف عليه بالواو ، أو غير معطوف عليه، أو محرور بمن ، مثل : إياك والجود يديتك والبخل بمالك . . . ، ومثل : إياك إياك المرء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب ومثل : إياك من مؤخاة الأحق؛ فإنه يريد أن يتفكك فيصرك.



## ثانيا - الإغراء :

وحكم الاسم المغري به وجوب نصبه باعتباره مفعولا به لعامل مناسب للسياق محذوف مع مرفوعه وجوبا، بشرط أن يكون هذا الاسم مكررا - كالمثال السابق - أو : معطوفا عليه مثله، ( أي محبوب آخر ) ، كقوفهم . الفرار والهرب من اللئيم والأحق؛ فإنه لا يكونانها غير اللدغ، أي: الزم الفرار والهرب.

فإن لم يكن الاسم مكررا ولا معطوفا عليه مثله جاز نصبه مفعولا به لعامل مذكور أو محذوف، وجاز أيضا أن يضبط ضبطا آخر غير النصب - كالرفع - تقول: الاعتدال، فإنه أمان من سوء العاقبة، أي : الزم الاعتدال، فيصح حذف العامل وبصح ذكره، وبصح الرفع فيقال: الاعتدال . . . على اعتباره - مثلا - مبتدأ خبره محذوف والتقدير: الاعتدال مطلوب.

وورد قول عمر- رضي الله عنه - :لتذك لكم الأسل، وإياي أن يحذف أحدكم الأرنب<sup>(١)</sup>؛ حيث تضمنت هذه النصوص وقوع التحذير للمتكلم، وحق التحذير أن يكون للمخاطب نحو إياك والأسد ونحوه، قال ( ابن مالك ) في شرح الكافية : الشائع في التحذير أن يراد به المخاطب، وقد يكون للمتكلم، لقول من قال : " إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب " <sup>(٢)</sup>، وقال ابن عقيل : وشد مجيئه للمتكلم في قوله " إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب " وأشد منه مجيئه للغائب في قوله " إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا

(١) شرح التصريح ٢ / ١٩٣

(٢) عقود الزيرجد : ٢ / ٦٧

الشوايب " ولا يقاس على شيء من ذلك <sup>(١)</sup> وقال ابن مالك في توضيحه :  
" في قول عمر ابن الخطاب إياي ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان " ، شاهد  
على تحذير الإنسان نفسه ، وهو بمنزلة أن يأمر الإنسان نفسه ، ونظيره  
"إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب" <sup>(٢)</sup>

وقال السيوطي : وقد يكون التحذير للمتكلم ، سمع : " إياي وأن  
يحذف أحدكم الأرنب " أي إياي نبح عن حذف الأرنب ، نبح حذف  
الأرنب عن حضرتي <sup>(٣)</sup> وللنحاة في تأويل ذلك ثلاثة آراء ،

**أحدها :** وهو رأي الزجاج أن أصل " إياي وأن يحذف أحدكم  
لأرنب " إياي وحذف الأرنب ، وإياكم وحذف الأرنب ، فحذف من كل  
جملة ما أثبت في الأخرى

**والثاني :** وهو رأي الجمهور ، أن أصله إياي باعدوا عن حذف الأرنب  
وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب ، ثم حذف من الأول المحذور ، وهو  
حذف الأرنب وحذف من الثاني المحذر وهو : باعدوا أنفسكم <sup>(٤)</sup>

**الثالث :** أنه لا حاجة إلى تقدير إياكم لأنه قد علم أن التحذير للمخاطبين  
من قوله أحدكم ، وإنما ذكر نفسه ، وإن لم يكن داخلاً في التحذير مبالغة في  
زجرهم عن حذفها كأنه قال : باعدوني عن مشاهدة حذفها <sup>(٥)</sup>

(١) شرح ابن عقيل: ٤٢٠/٣

(٢) شواهد التوضيح: ص ٢١٦

(٣) مطر . جمع المواع. ١٨/٢ ، الكتاب: ٢٧٤/١ ، حاشية الصبان: ٢٨٣/٣

(٤) مطر . شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى بحاشية الشيخ يس: ١٩٤/٢

(٥) عقود الزيرجد: ٢٦٨/٢

ويرى البحث أن الرأي الثالث هو الأول بالقبول في تخريج هذه الشواهد لعدة عن التقدير والتأويل المتكلف الذي يمثل صراعاً من وراء النص لمحاولة إخضاعه للقاعدة ، فتحذير المتكلم نفسه ليس فيه أدنى شذوذ لعدة أمور ، هي :

- ١- وروده في كلام العرب الخلف ، وقد سبقت.
- ٢- وروده في كلام أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء عليه الصلاة والسلام ، فقد ورد ذلك في المسند ( مرتين ) ، هما :  
قول النبي صلى الله عليه وسلم : " إياي وأن يتلعب بكم الشيطان في صلاتكم " (١)
- وقوله أيضاً : " إياي والتنعيم فإن عباد الله ليسوا بالمتنعمين " (٢)
- ٣- تحذير المتكلم نفسه أبلغ من الزجر وأشد تأثيراً في المخاطبين وهذا نابع من السياق اللغوي لهذه الشواهد.
- ٤- الياء في ( إياي ) والكاف في ( إياك ) والهاء في ( إياه ) حروف دالة على مجرد التكلم ، والخطاب والغيبة مخلوعة عنها دلالة الاسمى (٣)

---

(١) انظر المسند ١/٣٥٧

(٢) السابق ١٦٠/١٩٩ ، ٢٠٤

(٣) انظر نفع الأدلة ودوره في النظام النحوي. ص ١١٣ ، ١١٤

المبحث الرابع

الأمر باسم الفعل



## المبحث الرابع الأمر باسم الفعل

سم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً، ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة، وقد قيل أسماء الأفعال هي: "الفاظ تقوم مقام الأفعال: في الدلالة على معناها، وفي عملها"<sup>(١)</sup>

وقيل: "اسم الفعل: ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً أو ما ناب عن الفعل في العمل ولم يتأثر بالعوامل، ولم يكن فضلة"<sup>(٢)</sup>  
أيضاً ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً، ولا يقبل علامات الفعل، ولا يعرب إعرابه، وهو مبني دائماً، ومنه اسم فعل الأمر، واسم الفعل الماضي، واسم الفعل المضارع"<sup>(٣)</sup>  
ويفاد من هذه المفاهيم الآتي:

- ١- أن أسماء الأفعال صيغة مخصوصة .
- ٢- أنها تقوم مقام الفعل في الدلالة والوظيفة .
- ٣- أن من خصائصها ما يأتي:
  - أ- أنها لا تقبل علامات الفعل .
  - ب- أنها لا تعرب إعراب الفعل .
  - ج - أنها تلزم البناء فلا تتأثر بالعوامل الداخلة عليها .
  - د - وتكون من أساسيات الجملة فلا تكون فضلة .
- ٤- أنها تدل على الأمر - وهو الأكثر<sup>(٤)</sup> -، والماضي، والمضارع .

(١) شرح ابن عقيل ٣١٤/٢ .

(٢) أوضح المسالك ١٠/٤، وشرح الأشموني ١٩٤/٣ .

(٣) التركيب النحوي وشواهد القرآن ١١٢/١ .

(٤) شرح ابن عقيل ٣١٤/٢ .

وأسماء الأفعال تؤدي دلالة الأفعال، كما تؤدي وظائفها؛ ولذا فإنها تنقسم من حيث الزمن إلى نفس قسمة أزمنة الفعل، الماضي والمضارع والأمر .

وصوف نقتصر - في الحديث - على اسم فعل الأمر وهو أكثر الأنواع الثلاثة استعمالاً، ويأتي من المرجلة ومن المنقولة على حد سواء، كما يأتي من المعدولة، بل المنقولة والمعدولة لا ترد إلا على صيغة اسم الفعل الأمر غالباً .

#### العمل النحوي لأسماء الأفعال

تعمل أسماء الأفعال عمل الأفعال، لأنها تشبه الأفعال في الدلالة؛ لذا فهي ترفع الفاعل ضميراً مستتراً إن كانت للأمر أو للمضارع، ففي قوله تعالى: "وقالت هيت لك" (١) رفع اسم الفعل الأمر فاعله المستتر وجوباً، وتقديره: أنت. وفي قوله تعالى: "أف لكم ولما تعبون" (٢) رفع اسم الفعل المضارع فاعله المستتر وجوباً، وتقديره: أنا.

وفي حالة دلالة أسماء الأفعال على الفعل المتعدي، فإنها تنصب المفعول كما في قوله تعالى ﴿ قُلْ هَلُمُّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾ (٣) فقد نصب اسم الفعل، الأمر "هلم" مفعوله "شهداءكم".

(١) سورة يوسف: ٢٣

(٢) سورة الأنبياء: ٦٧ .

(٣) سورة الأنعام: ١٥٠

واسم الفعل نوعان من حيث القياس والسماع، هما :

١ - قياسي : وهو ما جاء على وزن (فعال)،<sup>(١)</sup> وقد اختلف النحاة في درجة قياسية هذا النوع ، فالجمهور على أنه ينقاس من كل فعل ثلاثي تام متصرف ، نحو: نزال ، وحذار ، وتراك ، والآخرش قد أجاز صوغه من الرباعي فيقال : دحراج قياسا على ما ورد من (قرقار) أما المرد فلم يقس شيئا ن هذا الباب ، ووقفه جميعه على السماع ، وقد رجح أحد الباحثين المعاصرين - ونحن معه - رأي الجمهور معللا ذلك بأنه وسط بين التضييق والتوسيع ؛ ولأنه باب واحد قصر استعماله على منهاج واحد ، فكان حقيقا بالانساع فيما سمع ومثلتنا على هذا النوع مستمدة من الشواهد النحوية ، ومن بعض القراءات القرآنية ، من ذلك :

- تراكها من إيل تراكها      أما ترى الموت لدى أوداكها
- مناعها من إيل مناعها      أما ترى الموت لدى أرباعها
- حذار من أرماحنا حذار      ...

وقرئ قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ ﴾<sup>(١)</sup> ، إذ قرئت (لا مساس) ونسب أبو حيان هذه القراءة للحسن وأبي حيوة<sup>(٢)</sup>

٢ - سماعي : وهو نوعان، هما : المرجل والمنقول.

أ - المرجل : وهو ما وضع بداية للدلالة على ما يستخدم فيه.

(١) طه = ٩٧

(٢) حولىة دار العلوم: عدد ٧٤ / : ١٥٢



ب- المنقول : وهو ثلاثة أنواع، هي :

(١) منقول عن مصدر سواء أكان له فعل من لفظه أم لا.

(٢) منقول عن جار ومجرور.

(٣) منقول عن ظرف مكان.

والبحث يرى أن أسماء الأفعال بعضها أصل وبعضها تطور عنه الفعل، وهو اسم الفعل المرتجل، وبعضها تطور عن غيره، وهو اسم الفعل المنتقل، وقد قدم الأستاذ العلامة علي النجدي ناصف أدلة قوية على ذلك، يمكن حصرها فيما يلي:

#### ١ - قلة عدد حروف اسم الفعل المرتجل:

يرى الأستاذ علي النجدي ناصف أن قلة عدد حروف اسم الفعل المرتجل دليل على بساطته وبدياهته، فهو في أكثر أموره يتكون من حرفين، وربما تألف من ثلاثة، والفعل في تجرده ثلاثيا أو رباعيا، لا يقل عن ذلك، وقد يزيد إلى ستة أحرف، وهو بهذا أشبه بلغة الأطفال تكون في الأغلب من كلمات قصار، ويزداد طولها وتعقيدها كلما ازداد غمومهم، وهي بذلك تمثل أطوار تطور اللغة عامة، يقول: فاسم الفعل المرتجل يتكون في أكثر الأمر من حرفين اثنين كصه ومه، ووي، وهاء وربما تألف من ثلاثة كاف<sup>(١)</sup>.

ويقول : ذلك هو اسم الفعل المرتجل في عدة حروفه، وإذا قرناه إلى لفعل في تجرده - ثلاثيا أو رباعيا - لا يقل عن ذلك شيئا، وقد يصل بالزيادة إلى ستة أحرف. والمعروف أن لغة الأطفال أوائل عهدهم بالكلام تتألف في

(١) رأى في اسم الفعل. مجلة مجمع اللغة العربية: ٢٣ / ٥

الأعرب من كلمات قصار، وأنهم إذا حاولوا النطق بكلمة طويلة، أو أريدوا على النطق بها، أعملوا فيها الحذف والانتقاص حتى تكون على مقدار المعهود في لغتهم من كلمات.. فثمة إذا شبه قريب بين ألفاظ اسم الفعل المرتجل، وألفاظ الأطفال في حديثهم بالكلام، كل في نيته قليل الحروف.<sup>(١)</sup>

## ٢- وقوع التخليط في اسم الفعل المرتجل:

يقع الاشتراك بين صفات الاسم وصفات الفعل في أسماء الأفعال، ففيها من صفات الاسم التنوين، ومن صفات الفعل تأدية معناه، فهي فعل في معناه، واسم في لفظه، وهذا خلط في مفردات اللغة، وهي مرحلة تسبق الاستقلال والتنوع والتخصص، يقول: واسم الفعل بنوعيه يؤدي معنى الفعل كما تقدم، وبعض المرتجل مع ذلك يقبل التنوين، فإذا هو فعل في معناه، واسم في لفظه، وذلك ضرب من التخليط في مفردات اللغة، يدل على تخلف فيها وقصور، ونحن لهذا نلمح له نظيرا في لغة الأطفال، إذ لا يفرقون في كثير من الأحيان بين المذكر والمؤنث في خطاب أو إخبار، وهو إذا أحق أن يرجع في وجوده إلى عهد بداءة في اللغة، وأن يكون سمة من سمات حياتها فيه. كما أن تميز المفردات بعضها من بعض بما يمنع تشركها في الخصائص والنباس نوع منها بنوع - يدل على تقدم في اللغة وارتقاء، لا يكونان إلا عن ملاحظة ونقد، ثم عن ملكة تقدر على التدرج ولعلاج، وهو إذا أحق أن يكون في عهد تقدم اللغة وأخذها من الحضارة اللغوية بنصيب.<sup>(٢)</sup>

(١) رأى في اسم الفعل: مجلة مجمع اللغة العربية: ص ٦ / ٢٣

(٢) رأى في اسم الفعل: مجلة مجمع اللغة العربية: ٧ / ٢٣

### ٣ - تعدد اللغات في اسم الفعل المرتجلة تعددا كبيرا:

تتعدد اللغات في أسماء الأفعال المرتجلة ما لا تعدد فيما سواها، فقد يصل عدد اللغات في أحد هذه الأسماء إلى ثمانين لغة، وهذا يدل على بحرال بين أهلها وتشردم، وهذا لا يكون إلا في أزمان سحيقة فيها كانت بداية اللغة، يقول: وتتعدد اللغات في اسم الفعل ما لا تعدد مثله في الفعل، فذكرو أن في (أف) أربعين لغة، وفي (أوه) ثمانيا، وقرئت هيت لك بستة أوجه. وتتعدد لغات الكلمة الواحدة على هذا النحو في لغة ما - يدل على مبلغ من بين المتكلمين بها من تقطع وانعزال، هيهات أن يكون في غير بداوتهم الأولى، حين تنمو القبيلة وتتعدد أسرها؛ فتقسم أفخاذا ويطوبا، ثم لا تلبث أن تدفعها حوافز العيش والتشبت بالحياة إلى الضرب في الأرض، فترحل هنا وهناك، ابتغاء الرزق، فيرحل من يرحل، ويقيم من يقيم، وهناك في الأوطان الجديدة تعمل أحوال البيئة وأحداث الحياة أعماها في لغة المهاجرين على مر الأيام، فتتحول عن أصلها قليلا أو كثيرا في المفردات والأساليب وطرائق الأداء، ويغلب ألا يكون بين هؤلاء المهاجرين تواصل أو خللاط إلا لما أو عبورا، فمع البداوة - ولا سيما الأولى - يكون الاكتفاء والاستغناء، ومع الحضارة يكون التواصل والتعاون واللقاء.<sup>(١)</sup>

### ٤ - رجوع بعض الأفعال في أصلها إلى بعض أسماء الأفعال المرتجلة:

رجوع بعض الأفعال إلى أسماء الأفعال في أصلها يدل على صالة اسم الفعل وحدائنه الفعل، يقول: ويرجع بعض الأفعال في أصله إلى بعض أسماء الفعل، فقد قالوا: أوه تأويها، وتأوه تأوها، أي قال: أوه، وقالوا:

(١) رأى في اسم الفعل: مجلة مجمع اللغة العربية: ٢٣ / ٧

أف، تأف، وأف، وأف، أي قال: أف، كما قالوا: حبذه، أي قال له: حبذا، وبأبأ الطفل، أي قال: بابا. ألا يعنى هذا أن الفعل الذى يرجع فى أصله إلى اسم الفعل هو أحدث عهد بالحياة من اسم فعله، إذ كان فرعاً منه، وحكاية له؟<sup>(١)</sup>

#### ٥- لزوم اسم الفعل المرتجل دلالة واحدة:

اسم الفعل المرتجل إما اسم فعل ماضٍ، أو مضارع، أو أمر، بدلالة صيغة لا بدخول سوابق عليه، وكذلك عدم إسناده إلى الضمائر البارزة، وكل هذا ليس موجوداً فى الفعل، يقول: ثم إن الفعل يتغير زمنه ومعناه بإدخال تغيير معين فى بنيته، فزيادة حرف من أحرف المضارعة فى أول الماضى تنقله من زمنه ومعناه إلى زمن المضارع ومعناه، وحذف حرف المضارعة من المضارع ينقله من زمنه ومعناه كذلك إلى زمن الأمر ومعناه. وهو حين الإسناد تتصل به ضمائر تدل على المسند إليه فى إفراده وتثنيته وجمعه، وفى تذكيره وتأنثه، وليس كذلك اسم الفعل، فهو يدل على الزمن بوضعه لا بتغيير يدخل عليه، فـ(صه) لاسكت، و(وى) لأعجب، وضع كل لمعناه، وهو ملازم له أبداً، وإذا أسند لم تلحقه الضمائر البارزة التى تقتضيها حال المسند إليه، بل يظل على حاله مع كل مسند إليه أب ما كان نوعه. وتصرف الفعل على هذا النحو أمانة تقدم فيه؛ لأنه ضرب من الافتتان والاختصار، كما أن جمود الفعل على هذا النحو، أمانة أولية ونشوء فيه؛ لأنه ضرب من التخلف والقصور.<sup>(٢)</sup>

(١) رأى فى اسم الفعل: مجلة مجمع اللغة العربية، ٧ / ٢٣

(٢) رأى فى اسم الفعل: مجلة مجمع اللغة العربية: ٧ / ٢٣، ٨

وبعد هذه المقدمات يصل إلى هذه النتيجة، يقول: إذا فأسماء الأفعال لتي  
بين أيدينا ليست سوى بقية من الأفعال على حالها الساذجة الأولى، قدرها  
اللقاء لأسباب تهيات لها ولم تهياً لأخوة لها، فأفلتت هي ناجية من الأحداث،  
ومصت تعبر إلينا الأجيال والقرون. أما أخواتها فقد تقطعت بها الأسباب،  
فتحلفت، وأدركها الفناء، كما أدرك ولا يزال يدرك كثيراً من شئون الحياة.<sup>(١)</sup>

### أحكام عامة تخص أسماء الأفعال:

ثمة أحكام عامة تخص أسماء الأفعال يحسن معرفتها للوقوف على  
حقيقة أسماء الأفعال ودلالاتها وعملها، منها:

- ١- جميع أسماء الأفعال مبنية، لا عمل لها من الإعراب.
- ٢- لا تضاف أسماء الأفعال، كما أن الفعل لا يضاف.
- ٣- لا تتأثر بغيرها من العوامل، ولا تتغير حالتها الإعرابية، حيث إنها  
مبنية لا عمل لها من الإعراب.
- ٤- لا يجوز أن يتقدم معمولها عليها، فلا تقول: النار حذار، يقول ابن هشام  
ومن أحكام اسم المفعول: أنه لا يتأخر عن معموله؛ فلا يجوز في عليك  
زيداً، بمعنى الزم زيداً، أن يقال: زيداً عليك، خلافاً للكسائي؛ فإنه أجاز  
محتاجاً بقوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ زاعماً أن معناه: عليكم كتاب  
الله أي: الزموا، وعند البصريين أن ﴿كتاب الله﴾ مصدر مخذوف العامل  
والنقلير: كتب الله ذلك كتاباً عليكم، ودل على ذلك المقدر قوله تعالى:  
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>؛ لأن التحريم يستلزم الكتابة<sup>(٣)</sup>.

(١) رأى في اسم المفعول: مجلة مجمع اللغة العربية: ٢٢ / ٨

(٢) المائة: ٣

(٣) شرح قطر الندى: ٢٥٨

- ٥- تلزم أسماء الأفعال حالة واحدة مع المفرد، والمثنى، والجمع، والمذكر والمؤنث، فتقول للواحد: صه أو مه وحذار وللجمع بنوعيه مذكر ومؤنثا، ويستثنى من ذلك أسماء الأفعال المنقولة عن الظرف أو الجار والمجرور مثل عليك ودونك فتقول: عليك نفسك وعليكما أنفسكما وعليكم أنفسكم ودونك، ودونكما ودونكم .
- ٦- إن اسم الفعل الأمر هو أكثر صيغ أسماء الأفعال ورودًا في العربية؛ لذا فهو يدل على الطلب، ومن ثم يأتي المضارع بعده مجزومًا في جواب الطلب، فتقول: صه، تفهم الدر واهلم نتحاور.
- ٧- تنون بعض أسماء الأفعال، فتدل على التنكير، ويعد هذا التنوين تنوين تنكير، وهو الذي يلحق بعض الأسماء المبنية منها سم الفعل الأمر نحو: صه ومه.
- ٨- لا ينصب الفعل بعد الماء في جوابه؛ لا تقول: مكانك فتحمدي وصه فنحدثك خلافا للكسائي<sup>(١)</sup>.

---

(١) السابق ص: ٢٦٠

مسرد بأسماء أفعال الأمر السماعية الواردة في الاستعمال العربي<sup>(١)</sup>:

يلتبس على البعض استعمال بعض أسماء أفعال الأمر، تاهيك عن عدم استحصائها؛ لذا رأى البحث جمع متفرقها في هذا المسرد.

أولا – المرتجل:

اسم فعل الأمر السماعي	معناه	ملاحظات
آمين	استجب	لم يسمع له مفعول، وينطق بالقصر و، لئلا
إيه	امض في حديثك	
بسّ	ابقطع عما أنت فيه	
تعال	أقبل	اختلف في كونها اسم فعل أمر
تيد	أمهل	
تيدخ	أمهل	
حيّ	الحث والاستعجال	
حيهل	الحث والاستعجال	
حيهلا	الحث والاستعجال	

(١) المسرد مرتب ألفبائياً.

دع	قم وانشط عما أصابك	
دعدع	قم وانشط عما أصابك	
صه	اسكُتْ	
قد	اكفِرْ	
قط	اكفِرْ	
مه	اكفِفْ	وقيل : انكفف
ها	خذْ	يجوز مد الفها
هات	اعطِ	
هن	أسرعْ	
هنا	أسرعْ	
هلمْ	اقبلْ	
هيا	أسرعْ	
هيت	أسرعْ	
هيك	أسرعْ	
ويها	الحثْ	



## ثانيا - المنقول:

### أ - المنقول عن مصدر :

سواء أكان هذا المصدر له فعل من لفظه أم ليس له، والبحث لن يجمع ما تصاغ قياسا - على الأرجح - على وزن (فعال)، ولكن سيحصي فقط ما ليس له مصدر.

اسم فعل الأمر المنقول عن مصدر	معناه	ملاحظات
بله	دَعَا	ليس له فعل من لفظه
رويدًا	تَهَلَّلَ	له فعل من لفظه هَرَّ : أرود، وقد يضاف : رويدَ زيدٍ

### ب - المنقول عن الجار والمجرور :

اسم فعل الأمر السماعي المنقول عن الجار والمجرور	معناه	ملاحظات
إليك	ابتعد، خذ، اقترَب	مثال يوضح معنى (اقترَب): إليَّ أيها الوفي
عليك	تمسك، الزم	قد تكون بمعنى (اعتصم) وتكون اسم فعل مضارع : عليَّ بالكفاح لبلوغ الأمانى

## ج - المنقول عن ظرف المكان:

اسم فعل الأمر	معناه	ملاحظات
أمامك	تَقَدَّمَ	
بعدك	تَأَخَّرَ	
دونك	خَذَّ	
عندك	خَذَّ	
لديك	خَذَّ	
مكانك	اثْبَتَ ، احْذَرْ	
وراءك	تَأَخَّرَ	

### ملاحظات:

- ١- آمين : يرى البحث أنها اسم فعل منتقل وليس مرتجلاً، فقد قرأ الحسن البصري وجعفر الصادق: آمين ، بتشديد الميم وصفاً من (أم)<sup>(١)</sup>
- ٢- بله: يرى الدكتور إبراهيم السامرائي أن ما سمي اسم فعل في التراث النحوي واللفوي ما هو إلا طائفة من المواد القديمة يعبر بها عن عاطفة أو يطلب بها شيء ما، يقول: "والذي أراه أن هذه المواد الكثيرة لا يمكن أن تحمل كلها مصطلح اسم الفعل، ثم إن هذه التسمية بحد ذاتها قائمة على شيء كبير من الاعتبار؛ ذلك أنها ليست أسماء؛ لأنها تلمح إلى لفعل، وذلك أنها تستعمل أحياناً استعمال الفعل، كما أنها ليست

(١) عبي الحدي ناصف: رأي في اسم تالفعل : مجلة مجمع اللغة العربية القاهري : ٢٣ / ٦

أفعالا في الوقت نفسه؛ لأنه تقبل شيئا من لوازم الأسماء كالتسوين، ونستطيع أن نجد في هذه المواد طائفة من المواد القديمة، وهي إما أن تكون أصواتا يراد بها الإعراب عن عاطفة من العواطف أو يقصد بها طلب شيء، قلت إنها مواد قديمة، والذي يقوى قديمها عدى أنها ثنائية، فهي مثلا: وى، أف، وصه، وأوه، ومه، وبله، وغير ذلك، وقد تلمح أن شيئا من هذه قد أصبحت ثلاثية فأقول لك: إنها أصوات ثنائية تعرب عن هذه المعاني الإنسانية الأولى غير أن العربية أخصبتها للاستعمال، وإخضاعها للاستعمال جعل منها ثلاثية لتستقيم مع نظائرها من الكلمات العربية.<sup>(١)</sup>

ويقول: والحق أنها مواد فعلية قديمة جمدت على هيئة مخصوصة فلم يتصرف فيها تصرف الأفعال.<sup>(٢)</sup>

والمفهوم من كلام الدكتور السامرائي أنه يحكم بقدوم اسم الفعل عمة، مرتجله ومنقوله؛ لأنه أدرج (بله) بين ما حكم عليه بقدوم مادته، وإلا يكن هذا رأيه فيلحق (بله) بالأمثلة المذكورة مما يسبق به القلم.

وكون (بله) اسم فعل مرتجل لم يقل به أحد - فيما وصل إليه البحث - وإنما هو اسم فعل منقول، يقول عنه صاحب (التوضيح): قولهم: بله زيدا، أى: دعه، فإنه في الأصل مصدر فعل مهمل . . . ثم قيل بعد أن نقسوه وسموا به فعلة: بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله على الفتح.<sup>(٣)</sup>

(١) السحو العربي (تقد وبناء): ص ١١٧

(٢) العمل زمانه وأينته: ص ١٢١

(٣) شرح النصريح: ١٩٩/٢

ويقول الأشمونى: وأما بله فهو فى الأصل مصدر فعل مهمل<sup>(١)</sup> ويرى الأستاذ علي النجدي ناصف أنه منقول، يقول: (و) (بله) - فى الأصل - مصدر فعل متروك، فإذا نقل منه إلى اسم الفعل صار له بذلك وظيفتان، هو فى أولهما معرب، ومعناه معنى كل مصدر، وهو فى الأخرى منى، ومعناه معنى الفعل الذى تسمى به، وناب عنه فى الاستعمال<sup>(٢)</sup>.

ويرى البعض أنها اسم فعل، ولا علاقة لها بالمصدرية، وقد رجح هذا لرأى أحد الدارسين مستندا إلى أن هذا اللفظ مركب من (بل) و(هـ) مختصرة أى بفتحة قصيرة لا طويلة، ولعل هذا الفصل الإضافي يزيد معنى لإصواب توكيدا، كما ذكر أن معنى الترك هو نفسه ما يحمله اصطلاح الإضراب الذى أجمعوا على أنه معنى (بل)، والعلاقة واضحة فى مكونات (بل) و(بله) مما دعاه - ومع الحق - إلى افتراض أنهما حرفان من طبيعة مشتركة، ويعني هذا القول أن (بل) فى إقادة الإضراب غير أن زيادة الهاء أفادت هذا المعنى توكيدا<sup>(٣)</sup> ويقول أحد الباحثين: ولن نشغل أنفسنا هنا بخلافات الحويين حول هذا اللفظ حيث جملة بعضهم مصدرا، وذهب آخرون إلى أنها اسم بمعنى كيف؛ لأننا نرى أنها اسم فعل أمر بمعنى (اترك) أو (دع)<sup>(٤)</sup>.

(١) حاشية الصبان: ٢٠٣/٣

(٢) رأى فى اسم للفعل: ٢٣ / ٨

(٣) أسماء الأفعال وأسماء الأصوات فى اللغة العربية: ٨١، حولى دار العلوم: ١٥٥

(٤) حولى دار العلوم: عدد ٢٤ / ١٥٥

والبحث لا يوافق هذا الباحث لأن البيت الذي يوجه (بله) قد روي بعدة روايات هي: بله الأكف<sup>(١)</sup>

ويقول صاحب التصريح: "وبذلك يتم لبه ثلاثة أوجه مصدر، واسم فعل، واسم مرادف لكيف، وقد روي بالأوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيف:

نذر الجماجم ضاحيا هاماتها      بله الأكف كأنها لم تخلق"<sup>(١)</sup>

وقد تناول الدكتور مهدي المخزومي هذه الظروف في كتابه (في النحو العربي) فقال: "وهذه الظروف من متعلقات الأفعال، ولكن كثر استعماله وحدها لتؤدي الأغراض التي يؤديها بالأفعال أقصر لفظ، وأسرع دلالة فكأنها تحملت معاني الأفعال التي تعلقت بها وليست هي الأفعال ولا بأسماء الأفعال ولكنها ظروف استعملت حيث تستعمل الأفعال التي لم يصرح بها بدلالة قرائن القول ومناسباته، كما تقول لمن تراه يسدد سهمه: لقرطاس وكأنك تقول له: أرم القرطاس، وتجد فرصة أن تقول أرم، لأن لسهم يوشك أن يطلق من قوسه ولا تجد فرصة تسمح لك بالتصريح بلفظ 'الفعل'، ولا تجد لزما عليك أن تصرح بالفعل؛ لأن ملاسات القول تشعر به وتشير إليه فكذلك إذا قلت له: مكانك مثلا، وكأن تقدير الكلام: أثبت مكانك، ولكنك لم تجد فرصة للتصريح بلفظ الفعل، فقد يقع المحاطب في خطر قبل أن تنتهي من اللفظ بالفعل، أو لم تجد ما يلزمك

(١) شرح التصريح ٢٠ / ١٩٩

بالتصريح به؛ لأن ملايسات القول وتهيؤ المخاطب بالتحرك مما يدل على  
الفعل ويشير إليه فلا حاجة بك إلى إظهاره<sup>(١)</sup>

وقد كفانا الرد عليه الدكتور إبراهيم السامرائي ، يقول: وإذا قلنا:  
دونت الكتاب لا بد أن نقدر فعلا استغني عنه لمعرفته ولكثرة استعماله وفي  
هذا الإصرار تحقيق للإيجاز الذي تتطلبه العربية في كثير من مجالات القول،  
وليس أن المتكلم لا يجد فرصة للتصريح بالفظ الفعل (خذ) ولأن المخاطب  
يوشك أن يأخذ الكتاب، هذه التفسيرات والتأويلات شيء لا يمكن أن  
يحصل في جميع هذه الاستعمالات، ثم إن المخزومي ابتداء كتابه قائلا: ينبغي  
أن يكون النحو الجديد بعيدا عن التأويلات والتقديرات كما ينبغي ألا  
يلجأ إلى استخدام المنطق والعقل في هذه المادة اللغوية والسبيل الصحيح  
هو المنهج الوصفي<sup>(٢)</sup>، ويقول: إن هذا التفسير وهذا الإيضاح شيء قريب  
من الخيال والتصور ، ذلك أن المتكلم يرى رجلا يهم بالقيام بعمل فيدرك  
الخطر، فيخطر له أن ينبهه بأقصر لمط وأوجز عبارة فلا حاجة إلى فعل في  
هذه الحالة لأنه لا يجد فرصة تكفي أن يذكر الفعل، وعلى هذا فماذا يصنع  
متكلم في الإغراء إن وجد الفرصة مواتية وليس في السياق ما يشير إلى  
قرب وقوع الخطر؟ ، أقول : هذا تفسير لا حاجة إليه في مسائل لغوية  
مدته الألفاظ ، وعلى هذا فإننا نقول بتقدير الأفعال لأن الجمل جمل  
فعية ، وقلنا بفعلية هذه التراكيب لا يفرض علينا - ونحن باحثون وفق

(١) العمل زمانه ولينته : ١٢٥

(٢) العمل زمانه ولينته : ١٢٦

مسهح جديد أن تتمسك بتأثير هذه الأفعال وعملها ، وأن نصب هذه  
الأسماء الكثيرة لا يثير في أنفسنا حاجة للبحث عن عامل فليس ذلك من  
مسهحنا ، فإنتا نكتفي بالإشارة إلى ورود هذه لأسماء منصوبة ، ولا نقول  
بالعامل الناصب لها ؛ ذلك أن المنهج الذي نأخذ به أنفسنا هو وصف  
الكلام الذي مستعمله العربون<sup>(١)</sup>

وقد اختلف في فعلية كل من : هات وهلم ، والبحث يرى أنهما فعلان  
لدخول الضمائر عليهما ، وللدلالة كل منهما على الحدث.<sup>(٢)</sup>

---

(١) المعمل زمانه وأبنيته ١٢٩.

(٢) شرح الأشموني ٣٠ / ٢٠٦ ، وإعراب الأفعال: ٣٩

المبحث الخامس

الأمر باسم الصوت





## المبحث الخامس الأمر باسم الصوت

وردت في التراث العربي تعريفات عدة لاسم الصوت، يعرض البحث  
ها، يقول ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): الأصوات: كل لفظ حكى به صوت،  
أو صوته للبهائم<sup>(١)</sup>.

وعرفها ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) فقال: أسماء الأصوات: ألفاظ  
استعملت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها، دالة على خطاب ما لا يعقل،  
أو على حكاية صوت من الأصوات<sup>(٢)</sup>.

ويقول السيوطي (ت ٩١١هـ): أسماء الأصوات: ما وضع لجزء لما لم  
يعقل كـ قَلْباً بوزن أَلَا لجزء الخيل عن البطء، أو دعاء لما لا يعقل كـ أَوْ  
بلفظ أَوْ العاطفة لدعاء الفرس، أو حكاية صوت لحيوان، أو اصطكاك  
أحرام كـ غَاقٍ بغين معجمة وكسر القاف لحكاية صوت الغراب<sup>(٣)</sup>.

ويلحظ في التعريفات السابقة الآتي:

- ١- أن مفهوم ابن الحاجب اعتمد على التعريف بالاستقراء.
- ٢- أما مفهوم ابن عقيل فقد اعتمد على التعريف بالقياس على الطير،  
والتعريف بالدلالة.
- ٣- أما السيوطي فقد اعتمد على التعريف بالوصف.

(١) شرح الكافية ٣ / ١١٧

(٢) شرح ابن عقيل ٢ / ٣١٨

(٣) الجمع ٣ / ٨٧

وبعد فهناك نتيجتان يمكن التوصل إليهما من خلال هذه المفاهيم:

الأولى: تطور المنهج العلمي في وضع مفهوم المصطلح.

الثانية: خلو المفاهيم من الجدل الفلسفي على الرغم من البعد الرمي والمكاني.

إلى أن يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب أو البرء لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب أو صده، فيتشبه عقيب الصوت عادة ودربة، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف، كالأمر والنهي، لذلك الحيوان؛ وإنما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتاً مركباً من الحروف، ولم يقنعوا بساذج الصوت؛ لأن الصوت من حيث هو متشابه الأفراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على الخارج سهل، فلما كانت الأفعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة، أرادوا اختلاف العلامات الدالة عليها، فركبوها من الحروف<sup>(١)</sup>.

ولقد ورد في حاشية الصبان أن الأصوات ليست أسماء بل كلمات بعدم صدق حد الكلمة عليها؛ لأنها ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف لدلالة على علم المخاطب بما وضعت له، والمخاطب بالأصوات مما لا يعقل، وأجاب القائلون بأنها أسماء؛ بأن الدلالة كون اللفظ بحيث انتهى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه، وهذه كذلك، ولم يقل أحد: إن حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح الرضي ٣ / ١١٧-١٩.

(٢) حاشية الصبان ٣ / ١٩٤.

والراجع أنها أسماء تشبه أسماء الأفعال في الدلالة، والعمل، وعدم التأثير  
 بدحول العوامل عليها<sup>(١)</sup> بل صرح الرضي بأنها أسماء أفعال بمعنى الأمر<sup>(٢)</sup>  
 وإنما سميت أصواتاً، وإن كان غيرها من الكلام أيضاً صوتاً؛ لأن هذه،  
 في الأصل: إما أصوات ماذجة كحكاية أصوات العجماوات والجمادات،  
 أو أصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة، لمعان  
 كلفظ الطبيعية، وكما يصوت به للحيوان، وهي ليست في الأصل  
 كلمات، وإد ليست موضوعة، فسميت باسم ساذج الصوت، فقل.  
 أصوات، لاحتياهم إلى استعمالها في أثناء الكلام. كالكلمات، فعاملوه  
 معامتها، وألحقوها بالأسماء؛ ليكون أدل على دخولهم في ظاهر أقسام  
 الكلمات، فصرفوها بتصريف الأسماء.<sup>(٣)</sup>

#### أقسام أسماء الأصوات:

أشار ابن هشام إلى أنها نوعان:

أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل. كقولهم في دعاء  
 لإبل لتشرب حي، حين مهموزتين، وفي دعاء الصان نحاحاً والمعز عاعاً غير  
 مهموزتين والفعل منهما حاجيت، وعاعيت. والمصدر حيحاء وعيماء. قال:  
 يَا عَنزُ هَذَا شَجَرٌ وَمَاءٌ عَاعِيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعِيَاءُ<sup>(٤)</sup>

(١) شرح التصريح ٢ / ٢٠٢.

(٢) شرح الرضي ٣ / ١١٩.

(٣) شرح الرضي ٣ / ١١٩.

(٤) أوضح المسالك ٤ / ١٧.

الثاني: ما حكى به صوت كـ غَاقٌ لحكاية صوت الغراب، و فُوقٌ لصوت الضرب، و طُوقٌ لصوت وقع الحجارة، و قُبٌّ لصوت وقع السيف على الضريبة<sup>(١)</sup>.

وقسم الرضي النوع الثاني إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: حكاية صوت صادر، إما عن الحيوان العجم، كـ غَاقٌ، أو عن الجمادات، كـ طُوقٌ، وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكي، وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة، بحركة بحركات صحيحة، وليس المحكي كذلك؛ لأنه شبه المركب من الحروف، وليس مركباً منها، إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الإفصاح بالحروف إحسان الإنسان،... فأخرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين الصورتين، أعني الحكاية والمحكي... فصار الواقع في كلامهم كالحكاية من تلك الأصوات.

وثانيها: أصوات صادرة عن فم الإنسان غير موضوعة وضِعَاءً، بل دالة طبعاً على معانٍ في أنفسهم، كـ أَفٍّ، و ثَفٍّ.

وثالثها: أصوات بصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها: إم لمحيء كـ أَلْفَاظُ الدِّعَاءِ، نَحْرُ: جوت، وقوس، ونحوهما، وإما الذهاب، كـ هَلَا وَهَج، ونحوهما، وأما أمر آخر، كـ سَاءٌ للشراب، وهِدْعٌ للتسكين.

وهذه الألفاظ ليست عما تخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يفهم منها أوامر أو نواهي؛ لأنها لا تصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها للكلام.

(١) أوضح المسالك ٢٠/٤.

بل كان أصلها أن الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الأفعال، فيصوت لها إما بصوت غير مركب من الحروف، كالصغير للذئبة عند إيرادها الماء، وغير ذلك، وإما بصوت معين مركب من حروف معينة، لا معنى تحته، ثم يخرصه، مقارناً لذلك التصويت على ذلك الأمر إما بضربه وتأديبه، وإما بإيئاسه وإطعامه، وكان الحيوان يمثل المرء منه، إما رهبة من الضرب أو رغبة في ذلك البر، وكان يتكرر مقارنة ذلك لصوت لذلك.

#### إعراب أسماء الأصوات:

يقول ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): «والأصوات إما يقصد بها معناها الذي وضعت له، فيجب بناؤها كما بنيت عليه من سكون أو حركة. وما أن يقصد بها غير ذلك، وإذا قصد بها غيره، فتارة تسمى بها فتكور في المعنى كالعلم. وتارة يراد بها نفس اللفظ كما يستعمل غيرها من الألفاظ لنفس اللفظ، وفيها في الوجهين جميعاً مذهبان:

أحدهما: أن تحكى على ما كانت عليه كقوله:

عَدَسٌ مَا لِعَبَادِ عَلَيْكَ أَمَارَةٌ      أَمِشْتِ، وَهَذَا تَحْوِيلٌ طَلِيقٌ<sup>(١)</sup>

وقوله:

بَحِيهَا يَرْجُونَ كُلُّ مَطِيئَةٍ      أَسَامِ الْمَطَايَا سَيْرَهَا الْمُتَقَاذِفُ<sup>(٢)</sup>

(١) البيت ليزيد بن مفرغ كما في اللسان ملة (عَدَسٌ)، والخزاة ٢ / ٤ / ٥.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٦٤، والكتاب ٣ / ٢٧٦.

والثاني: أن تعرب إعراب الأسماء. وإذا أعربت إعراب الأسماء منفردة؛ فإن اللفظة جاز صرفها ومنعها، فالصرف لقصد التذكير، ومع الصرف بناء على أنها اللفظة أو الكلمة، كما يفعل الأمران في أسماء البلدان بناءً على أنها للموضع أو للبقعة.

وإن كانت للعلمية نُظر فإن انضم إلى العلمية علة أخرى امتنع من لصرف، وإلا صرف، كما لو أعربت 'عَدَس' فإن كان اسماً لذكر قست: 'عَدَسٌ' منصرف، وإن كان لمؤنث منعتة من الصرف<sup>(١)</sup>.

ويعد البحث بعض أسماء الأصوات من صور الأمر؛ لأنه يجمعها بأسماء الأفعال الأمر عدة أمور، هي:

#### ١ - التشابه الدلالي :

فكلاهما يطلب تحقيق شيء، يقول صاحب التصريح: وهي - أي أسماء الأصوات - نوعان أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به . . . وهذا النوع قسمان : أحدهما أن يكون لدعاء ما لا يعقل والثاني لزجره<sup>(٢)</sup>.

#### ٢ - التشابه التركيبي :

أ - كلاهما مبني لشبهه بالحروف ، يقول صاحب التصريح: وأنوعان من أسماء الأصوات مبنيان لشبههما بالحروف المهملة كلام الابتداء في أنها لا عاملة ولا معمولة، كما أن أسماء الأفعال مبنيّة لشبهها بالحروف المهملة كلت في أنها عاملة غير معمولة<sup>(٣)</sup>.

(١) الأملاني النحوية لابن الحاجب ٢ / ٨٨ وما بعدها.

(٢) شرح التصريح : ٢ / ٢٠٢

(٣) شرح التصريح . ٢ / ٢٠٢.

نعم أسماء الأفعال تعمل عمل ما نابت عنه من أفعال، وهذا يفرقها  
درجة عن أسماء الأصوات ، ولكن على كل حال الشبه قائم وإن لم يكن  
تاماً.

ب - عدم دخول العوامل اللفظية أو المعنوية عليهما ، يقول  
الأشموني في تعريف اسم الفعل: " ما نابت عن فعل في العمل، ولم يتأثر  
بالعوامل " (١) ويقول عن أسماء الصوت: " إنها لا عاملة ولا معمولة (٢) ،  
يقول لأشموني: " كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذي عليه  
جمهور البصريين ، وقال بعض البصريين : " إنها أفعال استعملت استعمال  
الأسماء ، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية ، وعلى الصحيح  
فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل  
على الحدث والزمان . . . . . وقيل: إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل  
لكن بالوضع، لا بأصل الصيغة ، وقيل مدلولها المصادر، وقيل ما سبق  
استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته (٣)

ج - عملت أسماء الأفعال ؛ لأن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث  
والزمان، وهذا متحقق كذلك في أسماء الأصوات، ولعل هذا ما دعا  
الأشموني إلى أن يقول: " فالدعاء كقولهم في دعاء الإبل لتشرب : حتى  
حتى، بكسر الجيم فيهما مكررين مهموزين كالأمر من جاء، قال السمين ،

(١) شرح الأشموني: ٣ / ١٩٥

(٢) شرح التصريح: ٢٠ / ٢٠٢

(٣) شرح الأشموني: ٣ / ١٩٥



وفي (المحكم) أنهما أمر للإبل بورود الماء<sup>(١)</sup>، ويقول صاحب المفصل: وقالوا: هلا، وهو زجر للخيل والإبل وهو اسم للفعل، ومسماه: ترسعي أو تنحي ونحوهما<sup>(٢)</sup>

وهذا يدل على تسمية بعض الأصوات أسماء أفعال لعلاقة بينهم، ويقول أيضا: والمشهور رواية المفضل إن لاده فلاده، ومعناه افعل، فهو صوت سمي به الفعل في الأمر، ومنه قول رؤبة: وقول إن لاده فلاده، والمعنى إن لا يكن منك فعل هذا الأمر فلا يكون بعد الآن<sup>(٣)</sup>.

د - لا تدل أسماء الأصوات على الأمر إلا إذا كانت أسماء تدل على مجرد الصوت، ولم تخرج من هذه الدلالة لتدل على معنى آخر، وهي حينئذ مبنية، فإذا خرجت عن دلالتها السابقة أعربت وقصد بها:

١ - الدلالة على صاحب الصوت نفسه: كأن تقول: أزعجنا غاق الأسود، فكلمة (غاق) بالتوین لا يراد منها أصلها، وهو: صوت الغراب، وإنما يراد أنها اسم يدل على صاحب هذا الصوت نفسه، أي الغراب.

٢ - الدلالة على الزجر أو التهديد أو غيرهما لغير ما يصدر عنه ذلك الصوت، مثال: أردت هالا السريع، فصادفت عدما الضخم، وأصل كلمة: هال اسم صوت صادر من الإنسان، يوجهه إلى القرس لزجره،

(١) شرح التصريح ٢/ ٢٠١

(٢) شرح المفصل: ٧٩ / ٤

(٣) شرح المفصل: ٨٠ - ٨١

وأصل كلمة عُدس اسم صوت صادر من الإنسان، يوجه إلى البعل  
لرحره، فكلتا الكلمتين تركت هنا أصلها والبناء، وصارت اسما  
معربا مرادا منه الحيوان الأعجم وشبهه عما لا يصدر عنه ذلك  
الصوت، إنما يوجه إليه من غيره.<sup>(١)</sup>

٣ قصد لفظها نصا : مثل فلان لا يرعوي إلا بالزجر كالبغل لا يرعوي  
إلا إذا سمع عُدس أو عُدسا بالبناء على السكون، أو بالإعراب، والمراد  
إلا إذا سمع هذه الكلمة نفسها<sup>(٢)</sup>، وهذه الأنواع الثلاثة لا تدخل  
معا في اسم الصوت الذي يراه البحث أنه يدل على الطلب، وكذلك  
لا يراد الطلب بـ : ( أسماء الصوت الصادرة من الحيوان الأعجم،  
وما يشبهه كالجماد ، ونحوه ، فيردها الإنسان، ويعيدها كما سمعها  
تقليدا ومحاكاة لأصحابها من غير أن يقصد من وراء هذا دلالة أخرى  
مثل : تقليد صوت الضرب : طاق ، أو صوت وقوع الحجارة : طق، أو  
صوت صرعة السيف : قب . . . إلخ.

(١) البحر الرائق - ٤ / ١٦٥

(٢) البحر الرائق : ٤ / ١٦٥

مسرد بأسماء الأصوات التي تكل على الأمر :

الحقل الدلالي	اسم الصوت الدال على الأمر
(أ) - الزجر:	
زجر الإبل	جَهْ ، حُوب ، حاب ، حاي ، ده ، عاي ، عوه ، عيه ، هاد ، هَيْدَ ، جاه
زجر البغل	عَدَسْ
زجر البقر	وح
زجر الجمل	حب
زجر الخيل	هلا - هال
زجر السبع	جاء
زجر الضأن	سَعْ - عَزْ - غَيْرْ - وَحْ - حَجْ - عه
زجر الغنم	إسْ - قاع - هَجْ - هِسْ - هُشْ
زجر الكلب	هَجْ - هَجَا
زجر الناقة	حَلْ - عاج - هُجْ
(ب) الدعوة للذهاب للطعام والشراب :	
للإبل	جُوتْ ، جِيْ
الحمار	تَا ، تَشُوْ
الدجاج	ذخْ ، قوس
الضأن	خاخا

المعر	غَاغَا
الكلب	قُوس
(ج) التسكين والتهلثة :	
للبيع	نخ مخففا ومشددا ، هذع
صغار الإبل	هيج ، إينخ
(د) الوطء :	
للتيس	تُؤَوْتُ ، ثي
(هـ) الحث :	
لجحش	عوه
الرُّبْع (الفصيل)	دوه
الخمار	حرّ
الغنم	بُسّ
(و) الرد :	
الإنسان	مِضّ
(ز) التعظيم :	
للإنسان	ينخ ، وقد تنون ، وتضعف .



المبحث السادس

الأمر بصيغة (أفعل)

الواردة في أسلوب التعجب



## المبحث السادس

### الأمر بصيغة (أفعل) الواردة في أسلوب التعجب

عرف ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) التعجب بأنه: استعظام زيادة في وصف الفاعل حفي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قل بطيره<sup>(١)</sup>

وقيل: هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بالفاظ كثيرة<sup>(٢)</sup>.

ويقول ابن السراج (ت ٣١٦هـ): أتعجب كله إنما هو مما لا يعرف سببه، فأما ما عرفه سببه؛ فليس من شأن الناس أن يتعجبوا منه فكلما أبهم السبب كان أفخم، وفي النفوس أعظم<sup>(٣)</sup>.

ووضح عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ذلك فقال: إن التعجب من مواضع الإبهام والبعد من الوصوح والبيان،... ولا يتعجب إلا من الشيء الذي يتعدى حد أشكاله، ويبلغ مرتبة فوق مراتبها<sup>(٤)</sup>.

#### صيغ التعجب :

تأتي صيغ التعجب على وجهين: سماعية وقياسية.

أما صيغ التعجب السماعية فالمتبع لأساليب<sup>(٥)</sup> القول العربي، يجد فيها ضروريًا شتى سماعية تدل على التعجب منها:

(١) المقرب ٨٢

(٢) شرح الأشموني ٣ / ١٦.

(٣) الأصول ١ / ١٠٢.

(٤) المقنن ١ / ٣٧٣.

(٥) لأساليب الإنشائية في النحو العربي للأستاذ عبد السلام محمد هارون ص ٩٧.



١ - اللَّهُ دَرُّهُ، اللَّهُ دَرُّهُ فَارِسًا، اللَّهُ ثَوْبَاهُ، اللَّهُ أَنْتَ، سَبِّحَانَ اللَّهَ، الْعِظْمَةُ لِلَّهِ..  
ونحو ذلك، مما ورد فيه لفظ الجلالة، وقصد به التعجب.

٢ - ومنها ما ورد بصيغة الأمر، كقولهم: اعجبوا لزيد فارسًا، انظروا إليه رامبًا.

٣ - ومنها ما ورد بصيغة اسم الفعل، كما في قوله:

وَاهَا لَسْمَلِي ثُمَّ وَاهَا وَاهَا<sup>(١)</sup>

٤ - ومنها ما ورد بصيغة النداء، كقولك: يا له من ظالم، وقول امرئ القيس:

فِيَاكَ مِنْ لَيْلٍ كَانَ نَجْوَاهُ  
وَقَوْلِ الْأَحْرَصِ:

يَا دِينَ قَلْبِكَ مِنْهَا لَسْتُ ذَاكِرَهَا إِلَّا تَرْقُرُقُ مَاءَ الْعَيْنِ أَوْ دَمْعَ

٥ - ومنها ما ورد بصيغة الاستفهام نحو: «كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ»<sup>(٢)</sup>

و«الْقَارِعَةُ»<sup>(٣)</sup> «مَا الْقَارِعَةُ»<sup>(٤)</sup> وقول الأعشى:

يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ<sup>(٥)</sup>

في تقدير ما استفهامية.

٦ - ومنها ما ورد بصيغة النفي، كما في قول الأعشى:

يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

في تقدير ما نافية، وكقولهم: ما رأيت كالיום رحلاً، وكالليلة قمرًا.

(١) انظر الخزانة ٣ / ٣٣٨، وشواهد العيني ٣ / ٣٣٦ منسوبة لأبي السجم.

(٢) حيران امرئ القيس.

(٣) ديوان الأحوص ١٣٢، والأغاني ٧٣ / ٤.

(٤) سورة البقرة: ٢٨.

(٥) سورة القارعة: ١، ٢.

(٦) انظر شواهد العيني ٣ / ٦٣٨.

فهذه الأساليب كلها سواء أكانت بصيغة الخبر أم بصيغة الإشياء قد نقلت من معناها الأصلي إلى إفادة معنى التعجب.

وهذه الأساليب كذلك لم يُؤبَّ لها في كتب النحو؛ لأنها سماعية. أما الصيغ القياسية والتي بَوَّبَ لها النحاة فهي كما قال ابن عصفور: وللتعجب ثلاثة ألفاظ: ما أفعله، و أفعل به، وفعل<sup>(١)</sup>.

وقال ابن السراج - من قبله -: أعلم أن كل ما قلت فيه: ما أفعله، قلت فيه أفعل به، وهذا أفعل من هذا، ولم تقل فيه: ما أفعله، ما لم تقل فيه: هذا أفعل من هذا، ولا: أفعل به، تقول: زيد أفضل من عمر، وأفضل بزيد، كما تقول: ما أفضله<sup>(٢)</sup>.

والذي يعنينا من هذه الصيغ صيغة أفعل به فقد أجمعوا على فعلية أفعل، ثم قال البصريون: لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعل ماضٍ على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا، كـ أغدَّ البعير أي: صار ذا غُدَّةٍ، ثم غُيِّرَت الصيغة، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزِيدَت الباء في الفاعل، ليصير على صورة المفعول به، كـ أمرُ بزيد<sup>(٣)</sup>.

والتعجب على طريقة: أفعل به لا يكون إلا من الأعمال التي يتمحّب منها على طريقة (ما أفعله)<sup>(٤)</sup>.

(١) المقرب : ٧٧.

(٢) الأصول ١/ ١٤٤.

(٣) أوضح المسالك ٣/ ١٨٩.

(٤) المقرب - ٧٧.

ومن ثم فـ أَفْعِلْ فعل أمر، ومعناه التعجب، لا الأمر، وقاعله المجرور بالباء،  
والباء زائدة<sup>(١)</sup>. ويجوز حذفها مع أنْ وأنْ فمن حذفها مع أنْ قول حاتم  
ألا أَرَقْتُ عيني فَبِتْ أديرها جَذَلْ عَدُوَّ أحر أن لا يضرها<sup>(٢)</sup>  
ولا خلاف في فعليته، وهو أمر في اللفظ خبر في المعنى<sup>(٣)</sup>.  
وشرح ابن مالك ذلك فقال: وفي أَفْعِلْ المتعجب به مع الإجماع على  
فعليته قولان:  
أحدهما: أنه في اللفظ أمر وفي المعنى خبر إنشائي مسند إلى المتعجب  
منه المجرور بالباء.  
والثاني: أنه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسند إلى ضمير «و»  
قول، لفراء: واستحسنه الزحخشري وابن خروف. والأول هو الصحيح  
لسلامته مما يرد على الثاني من إشكالات<sup>(٤)</sup>.  
ولقد وضع ابن مالك هذه الإشكالات فقال:  
أحدها: أنه لو كان الناطق بـ أَفْعِلْ المذكور أمراً بالتعجب لم يكن متمعجاً  
كما لا يكون الأمر بالخلف، والتشبه والنداء حالفاً ولا مشبهاً ولا مندياً.  
ولا خلاف في كون الناطق بـ أَفْعِلْ المذكور متمعجاً. وإنما الخلاف في  
انفراد التعجب ومجامعة الأمرية.

(١) شرح ابن عقيل ٢ / ١٥٣.

(٢) دبران حاتم الطائي ص ٩٣، وفي النواذر لأبي زيد ص ١٠٦، وروايته فيهما.  
... جَذَلْ عَدُوَّ أحمي بأن لا يضرها.

(٣) شرح عمدة الحفاظ وعلته اللافت ٢ / ٧٤٣.

(٤) شرح التسهيل ٣ / ٣٣.

والثاني: أنه لو كان أمراً مع الإجماع على فعليته لزم إبراز ضميره في التانيث والتثنية والجمع، كما يلزم مع كل فعل أمر متصرفاً كان أو غير متصرف، ولا يتعذر عن ذلك بأنه مثل أو جار مجرى المثل؛ لأن المثل يلزم لفظاً واحداً دون تبديل ولا تغيير في نحو: أجزى فإنك ناعلة<sup>(١)</sup> وخلقاً لك الجو فيضي واصفري<sup>(٢)</sup>.

والجاري مجرى المثل يلزم لفظاً واحداً مع اعتبار بعض التغيير، نحو حبذا والله درك، فالزم لفظ حبذا والله درك وأفعل المذكور لا يلزم لفظاً واحداً أصلاً فليس مثلاً ولا جارياً مجرى المثل. فلو كان فعل أمر مسند إلى ضمير المخاطب لبرز ضميره في التانيث والتثنية والجمع، كما يلزم مع غيره من أفعال الأمر العارية من المثلية، وقيدت أفعال الأمر بالعارية من المثلية احترازاً من نحو: أخذ ما صفا ودع ما كدر و زُر غباً تزدد حباً<sup>(٣)</sup> على أن قولهم: أذهب بذى تسلم أشبه بالأمثال وأحق بأن يجري مجراها، ولم يجمع ذلك من بروز فاعل الفعلين في التثنية والجمع، والتانيث، فلو كان أفعل المذكور فعل أمر جارياً مجرى المثل لعمد معاملة أذهب بذى تسلم.

والثالث من الإشكالات: أن أفعل المذكور، لو كان أمراً مسنداً إلى المخاطب لم يجوز أن يليه ضمير المخاطب، نحو: أحسن بك؛ لأن في ذلك إعمال فعل واحد في ضميرين فاعل ومفعول لمسمى واحد.

(١) «نظر أمثال أبي حنيد ٢٥١ رقم ٨٠١ وجمع الأمثال ١ / ٢٣٩، ورقم ١٢٦٨.

(٢) أول من قال طريقة وفيه:

يا لك من قبره بمعمّر - خلقاً لك الجو فيضي واصفري

«نظر المبرور: ص: ٤٦

(٣) أمثال أبي حنيد ص: ١٤٨، ورقم ٤١٩، وجمع الأمثال ١ / ٣٢٢، ورقم ٧٣٦.

والرابع من الإشكالات أن أفعّل المشار إليه لو كان بمعنى الأسر لا  
 بمعنى أفعّل تالي ما لوجب له الإعلال إذ كانت عينه ياء أو واوًا ما وحب  
 لأين وأقم ونحوهما، ولم يقل أين وأقوم، فيلزم مخالفة النظائر  
 فإذا جعل مخالفًا لأين وأقم، ونحوهما في الأمرية موافقًا لأين وأقوم  
 من ما أين وما أقوم في التعجب سلك سبيل الاستدلال، وأمن الشذوذ  
 في التصحيح والإعلال<sup>(١)</sup>.

#### ومن خصائص أسلوب التعجب:

- ١ - أنه جامد لا يتصرف<sup>(٢)</sup>.
- ٢ - أنه يدخله التصغير<sup>(٣)</sup>.
- ٣ - أنه موضوع للمبالغة<sup>(٤)</sup>.
- ٤ - أن أصله الاستفهام<sup>(٥)</sup>.
- ٥ - أنه إخبار يحتمل الصدق والكذب<sup>(٦)</sup>.
- ٦ - التعجب إنما هو من الفاعل ولا يجوز التعجب من المفعول به<sup>(٧)</sup>.
- ٧ - فعل التعجب لا يجاور المتعجب منه<sup>(٨)</sup>.

(١) شرح التسهيل ٣ / ٢٤

(٢) الإنصاف ١ / ١٢٦

(٣) الإنصاف ١ / ١٢٧

(٤) الإنصاف ١ / ١٤٣.

(٥) الإنصاف ١ / ١٣٧

(٦) الإنصاف ١ / ١٣٧.

(٧) الجمل للزجاجي : ١٠٠.

- ٨ المتعجب منه محير عنه في المعنى فلا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة<sup>(١)</sup>
- ٩ - أنه ينصب المعارف والنكرات<sup>(٢)</sup>
- ١٠ - أن آخره يلزم البناء على الفتح أو السكون<sup>(٣)</sup>
- ١١ - إذا علم المتعجب والمقصود به جاز حذف معمول أفعل<sup>(٤)</sup> كان أو معمول أفعل<sup>(٥)</sup>.
- ١٢ - أفعل في التعجب له مصدر من لفظه<sup>(٦)</sup>
- ١٣ - أفعل في التعجب مبني لتضمنه معنى حرف التعجب<sup>(٧)</sup>.
- ١٤ - أفعل في التعجب إنما يرفع المضموم دون الظاهر<sup>(٨)</sup>
- ١٥ - أفعل في التعجب تعمل في جميع أنواع المعارف النصب<sup>(٩)</sup>.
- ١٦ - أفعل في التعجب ألزم ضمير الغيبة لا غير<sup>(١٠)</sup>.
- ١٧ - أفعل إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية<sup>(١١)</sup>.
- ١٨ - أفعل به لا يدخله التصريف ولا التصغير<sup>(١٢)</sup>.

(١) الجمل للزجاجي : ١٠٠.

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٣٦.

(٣) الإنصاف ١ / ١٣٢.

(٤) الإنصاف ١ / ١٣٧.

(٥) شرح التسهيل ٣ / ٣٧.

(٦) الإنصاف ١ / ١٤٢.

(٧) الإنصاف ١ / ١٣٧.

(٨) الإنصاف ١ / ١٤٢.

(٩) الإنصاف ١ / ١٣٦.

(١٠) الإنصاف ١ / ١٤٢.

(١١) الإنصاف ١ / ١٢٩.

١٩ - أفعِلْ به لفظه لفظ الأمر<sup>(١)</sup>.

٢٠ كل شيء لا يقال فيه: 'ما أفعله' لا يجوز أن يقال فيه هو أفعِلْ من كذا ولا أفعِلْ به<sup>(٢)</sup>.

٢١ - التعجب تصح عينه في المحتل<sup>(٣)</sup>.

ويعد البحث صيغة (أفْعِلْ) الواردة في أسلوب التعجب من صيغ الأمر، وذلك لعدة دواع، هي:

١. من العلماء من نص على أن هذه الصيغة أمر حقيقي، والفاعل مفرد مذكر للمخاطب دائما، وغيرهم لم ينف عن الصيغة أمريتها ولكن نسبها إلى اللفظ، لا المعنى.

والبحث يرى رأي الفريق الأول، فأدلته قوية، وقد رد رأي خصمه وفنده، ذهب جمهور البصريين إلى أن (أفْعِلْ) في أسلوب التعجب (أفْعِلْ به) لفظه الأمر، ومعناه الخبر<sup>(٤)</sup>.

٢. أصل صيغة (أفْعِلْ) ماض وهو (أفْعَلْ) وهمزته للصيرورة، فأصل: أَحْسِنْ يَزِيدُ، هو أَحْسَنَ زَيْدٌ، أي صار ذا أحسن كأغد البعير أي صار ذا غدة، وأبقلت الأرض، أي صارت ذات بقل، ثم غيرت الصيغة الماضية الصيغة الأمرية فصارت: أَحْسَنَ زَيْدٌ بِالرَّفْعِ، فقبح إسناد لفظ

(١) الإنصاف ١ / ١٢٨.

(٢) الإنصاف ١ / ١٤٤.

(٣) الحمل للزجاجي ٢: ١٠١.

(٤) الإنصاف ١ / ١٢٨.

(٥) شرح التصريح ٢٠ / ٨٨، ٨٩.

صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر؛ لأن صيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر  
فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به ، ثم التزمت  
لإصلاح اللفظ.

وقد رد الفريق الآخر هذه الأدلة بثلاثة أوجه، قالوا :

١ . استعمال الأمر بمعنى الماضي مما لم يعهد، والمعهود عكسه .

٢ . استعمال أفعل بمعنى صار قليل .

٣ . زيادة الباء في الفاعل.

ورأى الفريق الآخر أن (أفعل) أمر حقيقي ، وفيها ضمير مستتر على  
الدعوية، والباء للتعدية داحلة على المفعول به، لا زائدة ، واختلفوا في  
مرجع الضمير ، فرأى ابن كيسان أن الضمير يعود على الحسن المدلول  
عليه بأحسن ، واستحسنه ابن طلحة، ورأى الفراء ، والزجاج ، وابن  
خروف، والزمخشري أن الضمير للمخاطب المستدعي منه التعجب ، ولزم  
الإفراد والتذكير؛ لأنه جرى مجرى المثل .

ورد ابن مالك رأي هؤلاء ، وقد أدلتهم بأربعة أوجه، هي :

١ - أنه لو كان أمرا لزم إبراز ضميره .

٢ - لو كان أمرا لم يكن الناطق به متعجبا .

٣ - لو كان مسندا إلى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو

أحسن بك .

٤ - لو كان أمرا لوجب له من الإعلال ما وجب لأقم وابن.

وزاد الدنوشري اعتراضا آخر، هو :



لو كان أمرا أجيب بالفاء ، تقول : أحسن بزيد فيحسن بك ، وقد رد  
لبعض ما استدلل به ابن مالك ، قال الشيخ يس يرد وجوب إبراز  
الضمير: قد يجاب بأنه جرى مجرى المثل<sup>(١)</sup>

ويرد إيلاء ضمير المخاطب له بقوله : لأن ذلك لا يجوز لأنه لا يتعدى  
فعل المصمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن، وفقد ، وعلم

ونقل رد الشاطبي على وجوب الإعلال ، قال : إنه كان يجب إعلاله  
إذا كنت عينه ياء أو واوا كما وجب ذلك (لابن ، وأقم) لم يجز أبير به،  
ولا أقوم به، كما لا تأمر بذلك، فكما لم يكن كذلك لم يصح أن يكون  
أمرا، وهذا مشترك الإلزام في ما أفعله، إذ هو عنده فعل ماض ، والماضي  
يجب فيه أقام ، وأبان ، فكان يمتنع فيه ما أقومه وأبينه كما يمتنع في الماضي،  
فالجواب عن هذا هو جوابنا ، وإلا فلا يصح اعترضه فلا يفتقر إلى  
جواب<sup>(٢)</sup>

ويرى البعض أن صيغة ( أعمل به ) التعجبية اسم فعل أمر، يقول  
باحث: ليس معنى هذه الصيغة معنى الفعل الماضي ، وإنما فيها معنى الأمر  
الصريح؛ لذلك فإن هذه الصيغة لكونها اسما فيه معنى الأمر فقد لزم  
الباء والحمود، وقد تحركت من الإعراب إلى البناء بتلك المشابهة القائمة  
بينها وبين الفعل الأمر، ويمكن أن نقول عنها : إنها (اسم فعل أمر) يفيد  
لتعجب بمعنى (أعجب)، فحينما نقول : (أحسن) فإن المعنى (أعجب

(١) حاشية يس على شرح التصريح: ٨٩ / ٢ .

(٢) حاشية يس على شرح التصريح: ٨٩ / ٢ .

بحسن ريد) وعليه فإنها تعمل عمل فعل الأمر ، وتفيد معناه، ففي قول  
(أحسن) يزيد قول : (أحسن) اسم فعل أمر بمعنى اعجب ، والماعل  
صمير مستتر وجوبا تقديره أنت ، والباء حرف جر زائد ، والمجرور مصدر  
محدوف لفظه من لفظ صيغة التعجب (حسن) وأقيم المضاف إليه (زيد)  
مقامه توسعا. واسم فعل الأمر هنا لا يقصد به أمر غيرنا بالتعجب، وإنما  
هو من باب حديث الإنسان لنفسه ، فخطابه منه وإليه، صدر منه إلى نفسه  
حين استشعارها عظمة شيء ما في المتعجب منه ، فكان حديث صدى له  
تحرك في نفسه ، وانفعل به<sup>(١)</sup>

و لو اوضح من تناطح هذه الأدلة رجوح رأي الفراء والزجاج، ومن  
وفتهما من الكوفيين وغيرهم، فصيغة (أفعل) أمر حقيقي قصد به التعجب  
دلالة، بقول الأستاذ عباس حسن : والإعرابان صحيحان، والمعنى عليهما  
صحيح أيضا، فلا خلاف بينهما في تادية الغرض ، إلا أن الإعراب الثاني  
أبسر وأوضح، وهو إلى عقول ناشئة المتعلمين أقرب، ويزداد يسر  
ووضوحا حين يكون الماعل المجرور بالباء اسما مبنيا كالضمير، وغيره من  
المبنيات التي تحتاج في إعرابها إلى تطويل.<sup>(٢)</sup>

(١) قضايا في النحو والصرف والعروض : ١٤٣

(٢) النحو الراقي. ٣ / ٣٤٥، ٣٤٦



## المبحث السابع

### الأمر بالأسلوب

وله صورتان:

الأولى : الفعل المضارع المقترن باللام.

الثانية : الأمر بما لفظه الخبر.



## الصورة الأولى

### الأمر بالمضارع المقترن باللام

الوصف السيوى لهذا التركيب عبارة عن مورقيم (اللام) وسية (يفعل) ؛ ونتج عنهما صيغة دالة على الطلب ، يقول ابن مالك :  
بلا ولام طالبا ضع جزمافى الفعل . . .

و للام الجارمة المضارع يطلق عليها لام الأمر، والأولى أن تسمى لام الطلب ، يقول المرادي : والأولى أن يقال لام الطلب ؛ ليشمل الأمر، نحو: (لينفق ذو سعة من سعته)<sup>(١)</sup> ، والدعاء نحو: (ليقض علينا ربك)<sup>(٢)</sup> ، قيل : والالتماس كقولك لمن يساويك : لتفعل ، من غير استعلاء ؛ وذلك لأن الطلب إذا ورد من الأعلى فهو أمر، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء ، وإذا ورد من المساوي فهو التماس<sup>(٣)</sup>

الأظهر أن صيغته من المقترن باللام نحو: قم، وليخضّر زيد، وغيرهما نحو: أكرم عمراً، ورويد بكر، موضوعة لطلب الفعل استعلاء لتبادر الذهن عند سماعها، إلى ذلك، وتوقف ما سواه على القرينة (٤).

أما أن هذه الصور، والتي هي من قبيلها، هل هي موضوعة تستعمل على سبيل الاستعلاء أم لا ؟ فالأظهر أنها موضوعة لذلك، وهي حقيقة فيه، لتبادر الفهم عند استماع نحو: قم وليقم زيد إلى جالس

(١) الطلاق . ٧

(٢) الرخرف . ٧٧

(٣) الجنى الثاني: ١١٠

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة ٣ / ٨١.

الأمر، وتوقف ما سواه من الدعاء، والالتماس، والندب، والإباحة والتهديد على اعتبار القرائن.

وإطلاق أئمة اللغة على إضاقتهم نحو: قم وليقم إلى الأمر بقولهم: صيغة الأمر ومثال الأمر ولام الأمر دون أن يقولوا صيغة الإباحة ولام الإباحة<sup>(١)</sup>

وقد عرف الزمخشري (٥٣٨هـ) الأمر فقال: هو الذي على طريقة مصارع للفاعل المخاطب، لا تخالف بصيغته صيغته إلا أن تنزع الزائدة فتقول: في تضع ضع، وفي تضارب: ضارب، وفي تدحرج: دحرج، ونحوه. في أوله متحرك، فإن سكن زدت همزة وصل لنلا يتدا بالساكن، فتقول في (تضرب): اضرب، وفي تنطلق وتستخرج: انطلق، واستخرج، والأصل في تاكرم كتدحرج فعلى ذلك شُرح أكرم<sup>(٢)</sup>.

وأما ما ليس للفاعل فإنه يؤمر بالحرف داخلا على المضارع دخول لا و لم كقولك: كُضْرِبَ أنت، وليضْرِبَ زيد، ولأضْرِبَ أنا، وكذلك ما هو للفاعل وليس بمخاطب كقولك: ليضْرِبَ زيد، ولأضْرِبَ أنا<sup>(٣)</sup>

وإذا كان فعل الطلب فاعلا مخاطبا استغنى عن اللام بصيغة الفعل غالباً نحو: قم واقعد، وتجب اللام إن انتفت الفاعلية، نحو: كُتِبَ بحاجتي أو الخطاب، نحو: ليقم زيد أو كلاهما نحو: كُتِبَ زيد بحاجتي<sup>(٤)</sup>.

(١) معاني العلوم ٣١٨.

(٢) المعصل ٣٤٩.

(٣) السابق نفسه.

(٤) المعنى ١٠ / ٢٥٠.

ودخول اللام على فعل المتكلم قليل <sup>(١)</sup> سواء أكان المتكلم مفرداً، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: قُومُوا فَلأَصِلْ لَكُمْ <sup>(٢)</sup> أو معه غيره كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup>، وأقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة: ﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا ﴾ <sup>(٤)</sup>، وفي الحديث: ولتأخذوا مصافكم <sup>(٥)</sup>

### دلالة المضارع المقترن بلام الطلب :

للمضارع المقترن بلام الأمر عدة دلالات، هي:

- أ - الأمر : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾ <sup>(٦)</sup>
- ب - الدعاء : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ <sup>(٧)</sup>
- ج - التماس : قولك لمن يساويك : لتفعل كذا ، من غير استعمال.
- د - التهديد : ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيُتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup>
- هـ - الخبر : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ فليَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ <sup>(٩)</sup>

(١) المفني : ١ / ٢٥٠، والفصل : ٣٤٩.

(٢) صحيح البخاري: باب الصلاة. ومسنند أحمد: باقي مسند المكثرين.

(٣) سورة العنكبوت: ١٢.

(٤) سورة يونس: ٥٨، وقال الزخرفي: هي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عنه انظر الكشاف ٢ / ١٥، والفصل ٣٤٩.

(٥) انظر الكافي الشافعي في تخریج أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلاني.

(٦) الطلاق : ٧

(٧) الزخرف : ٧٧

(٨) العنكبوت : ٦٦

(٩) مريم : ٧٥



## من أحكام اللام الظلية :

- ١ - تختص بإنشاء الأمر من فعل مفعول ما لم يسم فاعله : يقول المرادي: واعلم أن فعل المفعول لا طريق للأمر فيه إلا باللام ، سواء أكان للمتكلم نحو: لَأَعْنِ بِحَاجَتِكَ ، أم للمخاطب نحو : لِيُتَعْنِ بِحَاجَتِي ، أم للغائب نحو : لِيُتَعْنِ زَيْدٌ بِالْأَمْرِ<sup>(١)</sup>
- ٢ - يكثر دخولها على المضارع المبدوء بعلامة الغياب ، (لينفق ذو سعة من سعته)<sup>(٢)</sup> ، ويقل - مع صحته - دخولها على المضارع المبدوء بحرف الخطاب ، مثل قراءة عثمان وأبي وأنس : فَبَذْتُ فَلَنتَفَرَحُوا<sup>(٣)</sup> ، وقوله صلى الله عليه وسلم : لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ ، أو المبدوء بحرف التكلم : الممزة أو النون ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم : قُومُوا فَلأَصِلْ لَكُمْ ، وقوله تعالى : وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ<sup>(٤)</sup>
- ٣ - حركة اللام الكسرة ، ويجوز فتحها ، كما نقله الفراء عن حي سليم ، ويجوز إسكانها بعد الفاء والواو ، وهو أكثر من تحريكها ،

(١) الجنى الداني : ١١٠

(٢) الطلاق : ٧

(٣) نسبها المرادي إلى عثمان وأبي وأنس ، وقال ابن هشام : هي قراءة جماعة (المنفى ، ١ / ٢٢٤ ، ٢٢٧) ونسبها الأشموني إلى أبي وأنس ، وورد في الإتصاف ٢٠ / ٥٢٤ ، ٥٢٥ : «وذكرت القراءة أنها قراءة النبي (ص) من طريق أبي بن كعب» ورويت هذه القراءة عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك والحسن البصري وعبد بن مسيرين وأبي عبد الرحمن السلمي وأبي جعفر يزيد بن القعقاع اللثمي وأبي رجاء المطاردي وعاصم الجعفري وأبي التياح وقتادة والأعرج وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن قائد وعلفمة بن نيس ويعقوب الحضرمي وغيرهم من القراء»

(٤) المنكوت : ١٢٠

قال تعالى: فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي<sup>(١)</sup> ويجوز إسكانها بعد (ثم)  
قال تعالى: ثم ليقطع<sup>(٢)</sup> فقد قرأ به الكوفيون وقالون والبيزى<sup>(٣)</sup>

٤ - حذف اللام وبقاء عملها :

مذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا في الضرورة ، مثل قول الشاعر .

محمد فقد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا

ومذهب المبرد المنع مطلقا ، وزعم أن البيت مجهول قائله ، وإن ثبت

خرج على أنه خبر ، وحذفت الياء استغناء بالكسرة .

ومذهب الكسائي أنه يجوز حذفها بعد الأمر بالقول .

وقال ابن هشام : وهو مطرد عند بعضهم في نحو : ( قل له يفعل ) ،

وجعل منه ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿ وَقُلْ لِعِبَادِيَ

يَقُولُوا ﴾<sup>(٥)</sup> وقيل : هو جواب لشرط محذوف ، أو جواب للطلب ،

والحق أن حذفها يختص بالشعر<sup>(٦)</sup> ، واضطرب كلام ابن مالك في هذه

لمسألة ، ويرى السيوطي جوازه في الشعر دون النثر.<sup>(٧)</sup>

ولذي يراه البحث هو إجارة حذف لام الأمر بعد القول مطلقا سواء

أكان أمرا أم غيره ، وهذا ما تدعمه مرويات العربية ، يقول الشاعر :

قلت لواء لدى دارهاتئذ ، فإني حوَّها وجارها

(١) سورة ١٨٦

(٢) الخج ١٥٠

(٣) انظر: الجنى الثاني : ١١١ ، ١١٢ .

(٤) إبراهيم : ٣١

(٥) الإسراء : ٥٣

(٦) المغنى : ٢ / ٢٤١

(٧) الجمع : ٣٠٨ ، ٣٠٩

أراد (لتثذن) وليس مضطرا لتمكنه أن يقول : (واثذن)<sup>(١)</sup> ولعل ما يعزر رأينا هنا هو أن في التنزيل مواضع حذفت فيها اللام بعد قول أمر أو ما في معناه وبعد غيره ، ومما جاء في التنزيل من حذف لام الأمر بعد أمر قول<sup>(٢)</sup> قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> أي ليقموا الصلاة في أحد التأويلات

ومما جاء من حذف لام الأمر بعد أمر في معنى القول قوله تعالى : ﴿ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنُهَا ﴾<sup>(٤)</sup> الظاهر أن قوله يأخذوا مجزوم في جواب الأمر ، وقيل : إن المعنى ليس عليه ؛ لأنه لا يلزم من أمرهم أخذهم بأحسنها ، ولذلك حل الجزم على حذف لام الأمر ، وقيل إن ذلك جواب شرط مقدر.<sup>(٥)</sup>

ومما جاء من حذف اللام في غير أمر قول أو ما في معناه قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾<sup>(٦)</sup> أي : ليتربصن ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي : وحكم المطلقات أن يتربصن ، وفي الكلام حذف (أن) لأن الجملة مؤولة بمشتق.<sup>(٧)</sup>

(١) اجس الداني : ١١٤

(٢) التأويل النحوي : ٧٧١ ، ٧٧٢

(٣) إبراهيم : ٣١

(٤) الأعراف : ١٤٥

(٥) مفى اللبيب تحقيق ملزوم المبارك : ٨٤٠ ، البحر المحيط : ٤ / ٣٨٨ ، وحاشية الشهاب : ١٧ / ٤

(٦) البقرة : ٢٢٨

(٧) انظر الدر المنثور : ٨١٠ ، والكشاف : ١ / ٣٦٥ ، وحاشية الشهاب : ٢ / ٣١٠ ، وتفسير القرطبي

١١٢ / ٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٠ / ١٥٦ ، والبحر المحيط : ٢ / ١٨٧ .

ومنه أيضا قراءة زيد بن علي الشاذة: «تؤمنوا بالله ورسوله وتجاهدوا في سبيل الله»<sup>(١)</sup> أي لتؤمنوا وتجاهدوا<sup>(٢)</sup>، وقد تحذف اللام مع الفعل المجزوم بها، ومن ذلك قوله تعالى: «فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا»<sup>(٣)</sup> قوله: «وربك» معطوف على الضمير المستتر في (فاذهب) وهو الظاهر، ويجوز أن يكون مرفوعا بفعل محذوف أي: وليذهب ربك، وأن يكون مبتدأ خبره محذوف والواو للحال، أي: وربك يعينك، ويجوز أن تكون الواو ناسقة.<sup>(٤)</sup>

وقد اختلف في تخريج بعض هذه الآي، ومن ذلك قوله تعالى: «قُلْ لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ»<sup>(٥)</sup> في حذف النون من قوله «يقيموا الصلاة» وما عطف عليه أقوال:

(١) أن يكون الفعل جوابا للأمر (قل) على أن يكون معناه بلغ أو أذ الشريعة يقيموا الصلاة، وهو قول ابن عطية وهو عند الأخفش جواب (قل) من غير تصميم أي: إن تقل لهم يقيموا.

وقد رد مكى بن أبي طالب وغيره قول الأخفش لأن (يقيموا الصلاة...) ليس بجواب لـ(قل) لأن أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه أمر لهم بإقامة الصلاة.

(١) الصنف: ١١

(٢) انظر البحر المحيط: ٢٦٣ / ٨، وتفسير القرطبي: ٨٨ / ١٨، وحاشية التهذيب: ١٩٣ / ٨.

والكشف: ١٠٠ / ٤

(٣) المائدة: ٢٤.

(٤) الجنى الثاني: ٧٧١، ٧٧٢

(٥) إبراهيم: ٣١

(ب) أن يكون جواب (أقيموا) محذوفاً أى : قل لهم أقيموا يقيموا، وهو قول أبي العباس المبرد<sup>(١)</sup>، وهو أظهر الأوجه عند أبي البركات بن الأبارى<sup>(٢)</sup> وابن الشجرى<sup>(٣)</sup> الذى ذهب إلى أن ما يدل على مثل هذا الحذف أن فعل القول لا بدله من جملة تحكى به.

ويظهر لى مما نسب ابن عطية إلى سيويه كما فى (البحر المحیط) أن أبا العباس المبرد تبع سيويه فى هذا القول: "ويقل التقدير: إن تقل لهم أقيموا، قاله سيويه فيما حكاه ابن عطية<sup>(٤)</sup> ولست أنسق مع ابن عطية فى مثل هذا القول لأن ما فى الكتاب يدل على أن سيويه جعل (يقيموا) جواباً لـ (قل): "وتقل: مره يحفرها، ونل ذلك، وقال الله عز وجل: «قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ»<sup>(٥)</sup> ويظهر لى مما فى (معاني القرآن) للفراء أنه جزمه على نية أمر آخر معمول للقول جزمت (يقيموا) بتأويل الجزاء ومعناه - والله أعلم - معنى أمر كقولك : قل لعبد الله يذهب عنا، تريد : اذهب عنا، فجزم بنية الجواب للحزم وتأويله الأمر، ولم يحرم على الحكاية<sup>(٦)</sup> هو قول المبرد السابق نفسه .

(١) انظر: المقنضب : ٨٥ / ٢

(٢) البيان فى غريب إصراب القرآن : ٥٩ / ٢ .

(٣) الأما إلى الشجرية . ١٩٢ / ٢ .

(٤) البحر المحیط ٤٢٦ / ٥٠ .

(٥) الكتاب ( طبعة بولاق ) : ٤٥١ - ٤٥٢ / ١ .

(٦) معاني القرآن : ٧٧ / ٢

وذكر أبو البقاء <sup>(١)</sup> أن تقدير أبي العباس المبرد وصحبه فاسد لأن جواب الشروط يجب أن يخاف الشروط إما في الفعل أو الفاعل أو فيها، فأما إذا كان مثله في الفعل والفاعل فلا لأنه لا يصح أن يقال: قم تقم، والتقدير على قول المبرد: (إن يقيموا يقيموا) لأن الأمر فيه للمواجهة والجواب بلفظ الغيبة، وهي مسألة تصح عنده إذا كان الفاعل واحداً. وقد ضعفه أيضاً أبو حيان <sup>(٢)</sup> والرضي <sup>(٣)</sup>.

(ج) أن يكون (يقيموا) مضارعاً بلفظ الخبر صرف عن لفظ الأمر والمعنى: قل لهم أقيموا، وهو قول أبي على الفارسي، وهو بابه لتوهم والتخليل، فلست أتفق معه إذا لو كذلك لثبت النون في آخره أي: يقيمون، ولست أتفق معه في زعمه ووهمه أنه مبني على حذف النون لأنه بمعنى الأمر كما بنى الاسم المتمكن في نحو: يازيد.

(د) أن يكون مجزوماً ملا أمر محذوفة والتقدير: لقيموا، ويدل على حذفها فعل الأمر (قل) وهو قول الكسائي والزجاج وجماعة، وهو قول حسن ظاهر، ولنا نبحاري سيويه <sup>(٤)</sup> وابن هشام <sup>(٥)</sup> والمبرد في زعمهم أن حذف السلام بابه الشعر. وهي مسألة أجازها أبو القاسم

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٧٦٩ / ٢

(٢) البحر المحيط : ٤٢٦ / ٥

(٣) شرح الكافية : ٢٤٨ / ٢

(٤) الكتب : (طبعة بولاق) : ٤٨ / ١

(٥) معي النيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) : ٨٤٠

الرمخشرى<sup>(١)</sup> وأبو البقاء<sup>(٢)</sup> وجعل ابن مالك<sup>(٣)</sup> حذفها على أصرب قليل وكثير ومتوسط ، فالكثير ما كان قبله قول بصيغة لأمر كما هو في الآية الكريمة ، والمتوسط ما تقدمه قول غير أمر والقليل ما سواه .  
 (هـ) أن يكون منصوباً بإضمار (أن) أي : أن يقيموا ، وهي مسألة لا تصح عند البصريين إلا بعد الفاء أو الواو أو غيرهما<sup>(٤)</sup> ، وبعد فيمكننا أن نرجع منها قول الأخفش ، لأنه يخلو من التقدير ، ولعل قول الكسائي في أن الفعل مجزوم بلا الطلب المحذوفة أظهر من تلك الأقوال المتكلفة الباقية<sup>(٥)</sup> .  
 وقيل : (يرضعن) ، و (يتربصن) خبر في معنى الأمر ، وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر ، وإشعار بأنه مما يجب أن يتقضى بالمسارعة إلى امتثاله<sup>(٦)</sup> .

(١) الكشف : ٢ / ٣٧٨

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٨٤ - ٨٥ .

(٣) انظر مع الفوائد ( لمحقق عبد العالم سالم ) ٤٠ / ٣٠٨ - ٣٠٩ ، حاشية الشهاب . ٥ / ٦٧ "

(٤) انظر : المقتضب : ٢ / ٨٤ - ٨٥

(٥) انظر في هذه المسألة : تفسير القرطبي . ٩ / ٣٦٧ : التبيان في تفسير القرآن . ٦ / ٢٩١

حاشية الشهاب ٥٠ / ٢٦٧ : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٤٥١ التبيان في إعراب

القرآن . ٢ / ٥٩ : الكشف ٢٠ / ٢٧٨ : وانظر شواهد أخرى على ذلك : سورة الإسراء

الآية : ٥٣ ، سورة النمل . ٣٠ ، ٣١ ، سورة الجاثية الآية : ١٤

(٦) الكشف : ١ / ٩٢

## إحصاء ما ورد في القرآن من الأمر بصورة المضارع المقترن بالفاء:

أولاً - المضارع الطلبي من السالم في القرآن الكريم:

تتبع البحث الفعل المضارع الطلبي من السالم في القرآن الكريم،  
وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث  
التجرد والزيادة، والجدول الآتي يوضح ذلك :



مع	المزيد				الجزء	الإسناد						الظن
	تعمل	تفعل	تفاعل	فاعل		فعل	متكلمون	خائبات	عائون	عائنة	عائب	
'					أف						١	حذر
'					أف						١	حكمة
'					أف	١						عمل
'					أف						١	شهد
'					أف			١				صنّج
'					أف			١				ضحك
'					أف		١					ضرب
'					أف			١				عد
'					أف						٢	عمل
'					أف			١				فرج
'				أف								قتل
'					أف						١	قطع

٢					٢ اَوْ، اَفْ				٢	كَبْر
٤					$\frac{٢}{٢}$ اَفْ، اَفْ			٢	١	كَفَر
١		اَوْ						١	١	لَطَفَ
١		اَوْ								مَنَعَ
٥					$\frac{٥}{٥}$ اَفْ، اَوْ			١	٤	نَظَرَ
١						١ مَسِيرٌ مِنَ الْاَسْبَابِ				بَغَرَ
٢	٢	جَ	جَ	جَ					٢	نَفَرَ
٢٨	٢		١	١	٢٢	١	١	٧	١	٧٨

ينضح من الجدول الآتي :

أولا - من حيث الاعتداد بعدد المواضع في الترتيب:

١- المسبوق بالفاء ١٦ موضعا من ١٢ فعلا .

٢- المسبوق بالواو ٨ مواضع من ٨ أفعال .

٣- المسبوق بثم واحد في موضع واحد .

٤- المسبوق باللام ٣ مواضع من فعلين .

أما من حيث الاعتداد بعدد الأفعال فيكون ترتيبها:

١- المسبوق بالفاء ١٦ موضعا من ١٢ فعلا .

٢- المسبوق بالواو ٨ مواضع من ٨ أفعال .

٣- المسبوق باللام ٣ مواضع من فعلين .

٤- المسبوق بثم واحد في موضع واحد .

ومن حيث الإسناد إلى الضمائر :

١ - الغائب : في ١٨ موضعا من ١٢ فعلا .

٢ - الغائبون : في ٧ مواضع من ٦ أفعال .

٣ - الغائبة : في موضع واحد .

٤ - الغائبات : في موضع واحد .

٥ - المتكلمون في موضع واحد .

ثانيا - جاء المضارع الطلبي من السالم في القرآن الكريم مسند إلى

ضمائر الغياب عدا موضعا واحدا أسند فيه إلى ضمير المتكلمين، وتقدم

العائب على غيره من الضمائر :

الغائب : ١٨ ، والغائبين : ٧ ، الغائبة : ١ ، الغائبات : ١ ،  
والمتكلمين : ١ .

ثالثا : ورد المضارع الطلبي من أربعة أبواب هي :  
نصر (١٢) ، وفرح (٨) ، وفتح (٢) ، وضرب (٢) .

رابعا - يتضح مما سبق أن المضارع الطلبي جاء بزنة المجرد أكثر من  
المزيد :

- ١ - المجرد (فعل) : ١٢ موضعا من ١٤ فعلا .
- ٢ - المزيد (تفعل) : في موضعين من فعلين .
- ٣ - المزيد (أفعل) : في موضعين من فعل واحد .
- ٤ - المزيد (فاعل) : في موضع واحد فقط .
- ٥ - المزيد (تفاعل) : في موضع واحد فقط .

## ثانيا - المضارع الطلبى من المهموز الفاء :

تتبع البحث الفعل المضارع الطلبى المهموز الفاء في القرآن الكريم،  
وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث  
التحرد والزيادة.

ميج	المزيد			المجرد	الإسناد			الجذر
	استعمل	أفعل	فعل	فعل	عائون	عائبة	عائب	
٦				٦	٢	١	٣	أنى
٢				٢	٢			أخذ
١			١				١	أدى
٢	٢				١		١	أذن
١				١			١	أكل
٢		٢			١		١	أمن
١٤	٢	٢	١	٩	٦	١	٧	المجموع

ورد المضارع الطلبى من مهموز الفاء في القرآن الكريم في ١٤  
موصفا من ٦ أفعال من أربعة أوزان .

ويتضح من الجدول أن ترتيب الأوزان كالآتي :

- ١ - المجرد : (فعل) : في ٩ مواضع من ٣ أفعال .
  - ٢ - المزيد : (أفعل) : في موضعين من فعل واحد فقط .
  - ٣ - المزيد (استعمل) : في موضعين من فعل واحد فقط .
  - ٤ - المزيد (فعل) في موضع واحد فقط .
- ومن حيث الإسناد إلى الضمائر كالآتي :
- ١ - الغائب : في ٧ مواضع من ٥ أفعال .
  - ٢ - الغائبون : ٦ مواضع من ٤ أفعال .
  - ٣ - الغائبة موضع واحد فقط .

### ثالثاً - المضارع الطلبى من المضعف :

تسعى البحوث الفعل المضارع الطلبى من المضعف فى القرآن الكريم، وقام بتحديد جنس كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التجرد والزيادة.

الجنس	الإسناد	المجرد	للمزيد		مج
			فعل	استعمل	
عصب	٢			٢ ف	٢
مدد	٢	٢ ف			٢
ملل	٢		١ و، ١ ف		٢
المجموع	٦	٢ ف	٢ (١ و)، (١ ف)	٢ ف	٦

ويتضح من هذا الجدول أن الأوزان قد تساوت كلها إذ وردت كلها فى موضعين من فعل واحد .

أما من حيث الإسناد إلى الصائغ فاقترنت الأفعال الطلبية من المضعف فى القرآن على ضمير الغائب فقط.

الوزن المجرد : (فعل) ورد المضارع الطلبى من المضعف منه فى موضعين من فعل واحد مع الغائب بزنة (فليفعل) بضم العين : فليمدد (٢) : مريم ١٩ / ٧٥ ، وبزنة (أفعل) ، وبزنة (فليفعل) فليمل (١) : البقرة ٢ / ٢٨٢ ، فى موضعين من مثال واحد مع الغائب فقط بزنة ( فليستفعل ) فليستعفف (١) النساء : ٤ / ٦ ، وبزنة (وليستفعل) وليستعفف (١) : النور ٢٤ / ١٣٣ .

مما سبق نخلص إلى أمور، هي:

١. ورد المضارع الطلبي من المضعف من وزن (فعل) المجرد مرتين، وأفعل المزيد : مرتين.
٢. اقتصر المضارع الطلبي من المضعف في القرآن الكريم على ضمير الغائب : ٦ مرات فقط.
٣. ورد المجرد من المضارع المضعف في القرآن بفك الإدغام برة (فليفعِل) مع العائب مثل السالم والأمر من المضعف مع المحاطب من باب (نصر) .
٤. ورد المضارع الطلبي المضعف من (أفعل) في القرآن مع الغائب بفك الإدغام مثل السالم ، وأمر المخاطب من المضعف بزنة (فلتفعِل) ، و(لتفعِل) .
- ٥ - جاء الأمر من وزن (استفعِل) بفك الإدغام مثل السالم بزنة : فليستفعِل ، وليستفعِل.

#### رابعاً - المضارع الطلبى من المثال في القرآن الكريم:

تتبع البحث الفعل المضارع الطلبى من المثال في القرآن الكريم، وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التجرد والزيادة.

ورد المضارع الطلبى من المثال في (١٠) مواضع من فعلين من وزنين، مسوقاً بلام الأمر.

الجزر	الإسناد		المجرد	المزيد	مج
	الفائب	الفائون	فعل	فعل	
وجد		١ و	١		١
وكل	٩ ف			٩	٩
المجموع	٩	١	١	٩	١٠

ويتضح من هذا الجدول أن الوزن المجرد قد تراجع أمام الوزن المزيد (تفعل) في المضارع الطلبى من الفعل المثال في القرآن الكريم، إذ جاء أكثر من المجرد.

١ - المزيد (تفعل): ٩ مواضع من فعل واحد،

٢ - المجرد (فعل): موضع واحد.

أما من حيث الإسناد إلى الضمائر فتقدم الفائب (ومنه ما يعبر عن العائين) على ضمير الفائب:

١ - الفائب: ٩ مواضع من فعل واحد.

٢ - الفائون: موضع واحد (وليوجدوا) (التوبة: ١٢٣).



الوزن المجرد : (فعل) : ورد المضارع الطلي منه في القرآن الكريم  
من المثال في موضع واحد مع الغائبين بزنة (وليفعلوا) بحذف فاء المعمل  
وليجدوا : (التوبة: ١٢٣) .

الوزن المريد : تفعل : ورد المضارع الطلي منه في القرآن الكريم من  
المثال : ٩ مواضع من فعل واحد مع الغائبات فقط بزنة (فليتعمل) :  
فليتوكل (٩) : (آل عمران : ١٢٢) .

**ومما سبق نخلص إلى أمور، هي:**

- ١ - ورد المضارع الطلي من المثال في القرآن الكريم من المزيد  
(تفعل) : ٩ مرات أي أكثر من المجرد (فعل) : مرة واحدة .
- ٢ - اقتصر المضارع الطلي على بعض ضمائر الغياب في الإسناد ،  
وتقدم الغائب (٩) مرات على الغائبين : (١) .
- ٣ - حذفت الفاء من المضارع الطلي من المجرد المثال في القرآن الكريم .
- ٤ - اقتصر المضارع الطلي من المزيد الثلاثي على وزن (تفعل) . (٩)  
مرات بذكر الفاء مثل السالم .

### خامسا - للمضارع الطلبي من الأجوف في القرآن:

تتبع البحث الفعل المضارع الطلبي من الأجوف في القرآن الكريم،  
وقام بتحديد جنس كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث  
التجرد والزيادة.

ورد المضارع الطلبي من الفعل الأجوف في القرآن الكريم في ٩

مواضع من ٧ أفعال من ٣ أوزان مسبوqa بلام الأمر :

الجنس	الإسناد			المجرد	المزيد		مع
	فعل	فعل	فعل		فعل	فعل	
جوب			أف			٢	٢
ذوق			أف	١			١
صوم	أف			١			١
طوف			أو		١		١
قول			أو	١			١
نوم		أف		١			١
كرب		أو	أف	٢			٢
المجموع	أف	٢ (أف)، (أو)	٦ (أف)، (أف)	٦	١	٢	٩

ويتضح من الجدول أن المجرد أكثر من المزيد، كالتالي :

١ - الوزن المجرد (فعل) : في ٦ مواضع من ٥ أفعال .

٢ - الوزن المزيد (استفعل) : في موضعين من فعل واحد .

٣- الوزن المزيد (افتعل) : موضع واحد .

أما من حيث الإستناد إلى الضمائر:

١ - الغائبون : ٦ مواضع من ٥ أفعال

٢- الغائبة : في موضعين من فعلين

٣- الغائب: في موضع واحد.

وبما سبق نخلص إلى النتائج التالية :

١ - ورد المضارع الطلبي من الأجوف من ثلاثة أوزان هي :

(فعل): ٦ أكثر من المزيد (استفعل) : ٢ ، ثم (افتعل) : ١ .

٢ - تقدم ضمير الغائبين : ٦ على الغائبة : ٢ ، والغائب : ١ .

٣- ورد الأمر من باب (نصر) .

### سادساً - للمضارع الطلبي من الناقص:

تسع البحث الفعل المضارع الطلبي من الناقص في القرآن الكريم،  
وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث  
التجرد والزيادة.

ورد المضارع الطلبي من الناقص في القرآن الكريم في ١٧ موضعاً  
من ١٠ أفعال من ٤ أوزان مسبقاً بلام الأمر .

مج	المزيد			المجرد	الإسناد			الجذر
	الفعل	المفعل	فعل		غائبون	غائبة	غائب	
٦				٦	٢	١	٣	أنى
١			١				١	أوى
١				١	١			بكى
١				١			١	حشى
٢				٢			٢	دعو
١		١			١			رفى
١			١		١			صى
١				١	١			عمر
٢				٢	١		١	فضى
١	١						١	فى
١٧	١	١	٢	١٣	٧	١	٩	مجموع

وينصح من الجدول أن الوزن المجرد فعل أكثر وروداً من المزيد كالتالي.

١ - المجرد فعل : جاء في ١٣ موضعاً من ٦ أفعال .

٢ - المزيد فعل : في موضعين من فعلين .

٣ - المزيد افتعل : في موضع واحد فقط .

٤ - المزيد أفعل : في موضع واحد فقط .

أما من حيث الإسناد فجاء الغائب أكثر من الغائبين والعائبة :

١ - الغائب : في ٩ مواضع من ٦ أفعال .

٢ - الغائبون في ٧ مواضع من ٦ أفعال .

٣ - الغائبة : موضع واحد فقط .

**مما سبق نخلص إلى أمور، هي:**

١ - ورد المجرد من المضارع الطلبي من الناقص في القرآن الكريم على أربعة

أوزان وتقدم المجرد: فعل : ١٣ ، فَعَلَ . ٢ ، فعل : ١ ، افتعل : ١

٢ - ورد المجرد من المضارع الطلبي من الناقص في القرآن الكريم من

باب : ضرب : ١٠ أكثر من باب نصر : ٢ ، ثم باب فرح : ١ .

### سابعاً - المضارع الطلبى من اللفيف:

اللفيف نوعان: مفروق ومقرون، وسيتناول البحث المفروق ثم المقرون

#### ١ - المضارع الطلبى من اللفيف المفروق :

جاء من أربع مواضع من فعلين في وزن مسبوقة باللام ، كالتالى:

مج	المزيد		الإسناد		أحذر
	أفعل	أفعل	عائون	عائب	
١		١	١		وفي
٣	٣		١	٢	وفي
٤	٣	١	٢	٢	المجموع

لوزن المجرد ليس له وجود في هذا الفصل ، ولم يرد غير وزنين من المزيد، وحاء (أفعل) أكثر من (أفعل) إذ حاء في ثلاثة مواضع من فعل واحد في حين جاء (أفعل) في موضع واحد .

أما من حيث الإسناد فجاء الفعلان مسندين إلى العائب والغائب فقط ، وصير الغائبين في موضعين من فعلين، أما ضمير الغائب ففي موضعين من فعل واحد.

أما وزن (أفعل) في القرآن الكريم :ففي (٣) مواضع من فعل واحد مع العائب والغائبة .

ومما سبق نخلص إلى أمور، هي :

١ - لم يأت المضارع الطلبى من اللفيف المفروق من الوزن المجرد .

ب - صيغ المضارع الطلبي من المقروق المزيد من وزنين، هما ،  
افتعل (٣)، وأفعل (١).

ج - أسند المضارع الطلبي من المقروق إلى الغائب مرتين، كما أسند  
إلى الغائبين مرتين.

٢- المضارع الطلبي من اللفيف المقرون:  
لم يرد في القرآن الكريم استعماله.

## للصورة الثانية

### الأمر بما لفظه الخبر

لقد أشار التحويون إلى الأمر بما لفظه الخبر إلا أنهم لم يخصصوه بالتبويب، يقول السيوطي: <sup>(١)</sup> «وقد يدل على الأمر بلفظ الخبر نحو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ <sup>(٢)</sup> ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ <sup>(٣)</sup>»

كما يدل على الخبر بلفظ الأمر نحو: ﴿فَلْيَمْنُذْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَذًا﴾ <sup>(٤)</sup>. يقول ابن مالك: «ومظهر ما جاء في التعجب من لفظ الأمر مرادًا به الخبر ما جاء من ذلك في جواب الشرط، كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْنُذْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَذًا﴾ <sup>(٥)</sup> وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» <sup>(٦)</sup>.

والى هذا النوع أشار ابن مالك بقوله: «استفيد الخبر من الأمر هنا وفي جواب الشرط ثم قال: كما استفيد الأمر من مثبت الخبر والنهي من منفيه فمثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ <sup>(٧)</sup> ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ <sup>(٨)</sup> بضم الراء

(١) مجمع الموامع ١ / ٣٠.

(٢) سورة البقرة: ٢٣٣.

(٣) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٤) سورة مريم: ٧٥.

(٥) سورة مريم: ٧٥.

(٦) صحيح البخاري مختصر ٢ / ٣٦، والجامع الصغير ٢ / ١٥٣.

(٧) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٨) سورة البقرة: ٢٣٣، والمقراة في الإقناع ٢ / ٦٠٨، لا تضار بالرفع ابن كثير وأبو عمرو،



وهي قراءة ابن كثير- ثم قال ابن مالك: وربما استفيد الأمر من الاسمهم  
مشيراً إلى نحو قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَسْلَمْتُكُمْ<sup>(١)</sup>﴾  
وقوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿فَهَلْ أُنْتُمْ مُشْهُونَ<sup>(٣)</sup>﴾.

ويقول سيبويه: وأعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل: دعاء؛  
لأنه استعظم أن يقال: أمر أو نهى. وذلك قولك: اللهم ربنا فاغفر ديبه،  
وزيدنا فأصلح شأنه، وعمراً ليجزه الله خيراً، وتقول زيداً قطع الله يده،  
وزيداً أمر الله عليه العيش، لأن معناه معنى زيداً ليقطع الله يده<sup>(٤)</sup>  
ويفهم من كلام سيبويه ما يأتي:

- ١- أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي.
- ٢- أنه علل بكون الدعاء بمنزلة الأمر بأنه استفهام أن يقال أمر أو  
نهي؛ بمعنى أنه من الأدنى إلى الأعلى.
- ٣- ضرب أمثلة للأمر الذي يقصد به الدعاء على صور مختلفة هي:  
(أ) الأمر بصيغة فعل الأمر من الفعل الثلاثي المجرد غفر والغفر والفعل  
الثلاثي المزيد بحرف أصلح.
- (ب) الأمر بصيغة المضارع المقترن بلام الأمر، عمراً ليجزه الله  
خيراً.

---

وكذلك في الإتحاف ومعهما يعقوب

(١) سورة آل عمران : ٢٠.

(٢) سورة المائدة : ٩١.

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٣٦.

(٤) الكتاب ١ / ١٤٢.

(ج) الأمر بما لفظه الخبر قصد به الدعاء الذي بمعنى الأمر من الثلاثي المجرد في قوله: زَيْدًا قطع الله يده. ومن الثلاثي المزيد في قوله: زَيْدًا أمر الله عليه العيش. ومن ثم أعد مسيويه الأمر بما لفظه الخبر أحد صور الأمر في العربية.

وقسم الأصوليون الأمر إلى قسمين:

الأول: حقيقة في الطلب المذكور، نحو: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿فَلْيَنْظُرْ آيَّتَهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾<sup>(٣)</sup>.

والثاني: مجاز في الطلب المذكور يجب إلحاقه مع القرينة الدالة على المراد. وهو ما لم يوضع بتلك الصيغة - أي صيغة أفعل نحو: (كتب الله عليكم الصيام) أي فرض؛ فإن معناه: صوموا، وقد يكون بالفعل كقوله صلى الله عليه وسلم للصدیق رضوان الله عليه: ما منعك أن تصلي بالناس إذا أمرتك، ولم يكن منه لفظ أمر بل رفعه إلى الصلاة فجعل الرفع أمراً<sup>(٤)</sup>.

و لقسم الثاني هو المراد بالأمر الذي لفظه الخبر ومعناه معنى لأمر. والأمر عند الأصوليين هو كل لفظ فهم منه إلزام المخاطب شيء ما، سواء أكان بصيغة أفعل أم بما في معناها.

(١) البقرة: ٤٣

(٢) الطلاق: ٧

(٣) الكهف: ١٩

(٤) أصول الأصول لخلق بن حميل السبكي: ١١٨.

وعرفوه بأنه طلب فعل غير كف على جهة الدعاء، وهذا الطلب هو القول المخصوص بصيغة أفعَلْ أو ما في معناه<sup>(١)</sup>.

ومن ثم جاء مفهوم الأمر عند الأصوليين أوسع وأشمل من مفهومه عند كل من النحويين والبلاغيين؛ حيث اهتم النحويون بالصيغة، واهتم البلاغيون بالدلالة، في حين اهتم الأصوليين بالصيغة والدلالة معاً. ومن ثم وجدنا أثر الأصوليين فيما كان أمراً في ضرورة الخبر أظهر من أثر كل من النحاة واللغويين والبلاغيين.

فقد حاول كل من ابن حزم والعز بن السلام والشاطبي أن يعددوا الصيغ التي تعيد الأمر، فجعل ابن حزم الصيغ غير الصريحة تأتي عن طريق حملة الخبر سواء أكانت اسمية أو فعلية، وبين أن الطريق إلى الحكم عليها هل هي تفيد الخبر المحض أم الخبر المراد به الأمر، عن طريق الفعل<sup>(٢)</sup>.

أما الشاطبي فيبين أن الأمر الذي يستفاد من الحملة الخبرية يكون على ضرب ثلاثة:

- ١- ما جاء مجيء الإخبار عن تقرير الحكم.
- ٢- ما جاء من مدح الفعل أو القاعل، أو رتب على الفعل الثواب، أو بين محبة الله لذلك الفعل.

---

(١) السابق نفسه.

(٢) الإحكام لابن حزم: ٣ / ٢٩٤ - ٢٩٥

٣- ما يتوقف عليه المطلوب كالمفروض في مسألة ما لا يتم الواجب إلا به، وما في مسألة الأمر بالشيء هل نهى عن ضده؛ وذكر لكل قسم مما سبق أمثلة توضحه<sup>(١)</sup>.

أما العرب بن عبد السلام فقد أوقف الأمر على دلالة السياق<sup>(٢)</sup> ومن ثم فالأمر غير الصريح نوعان:

- ١- الأمر عن طريق الخبر: وقد سبق ضرب أمثلة له.
- ٢- الأمر عن طريق الاستفهام.

الاستفهام أحد أقسام الإنشاء الطلبي، وقد ذكر السيوطي أكثر من ثلاثين دلالة للاستفهام<sup>(٣)</sup>.

والأمر عن طريق الاستفهام له دلالة تزيد عن الأمر بصيغه الصريحة، ومنها:

أ- الأمر عن طريق الاستفهام أولى بالقول والاستجابة لما فيه من تلطف في الطلب<sup>(٤)</sup>

ب- الأمر عن طريق الاستفهام فيه مبالغة في الطلب<sup>(٥)</sup>

ج- الأمر عن طريق الاستفهام يعطي ثباتاً للمعنى وتأكيداً<sup>(٦)</sup>

---

(١) الموافقات للشاطبي ١٤٢/٣

(٢) الإمام في أدلة الأحكام ص ٨٧.

(٣) الإنشائيان: ٧٩ / ٢، ومنها دلالة على الأمر

(٤) الأمر عن طريق الاستفهام: للدكتور الشعات أبو شيت: ٩٦٦

(٥) السابق ص ٩٦٤

(٦) تصور الأمر والنهي: ٩٨

## صور الأمر عن طريق الاستفهام:

للأمر عن طريق الاستفهام صور، هي:

أ- الطلب المحض: قد يقصد بالاستفهام الطلب المحض، ومنه قوله تعالى  
عن الخمر ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُشْتَهُونَ﴾<sup>(١)</sup> فقد ورد أن عمر بن الخطاب قال  
عند سماع هذه الآية: كذا اتتهينا يا رب<sup>(٢)</sup>

ب- التسيه: قد يقصد بالاستفهام طلب التسيه، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ  
إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾<sup>(٣)</sup>، والمقصود: تنبه وانظر بفكرك<sup>(٤)</sup>.

ج- العرض والتحريض: قد يقصد بالاستفهام العرض، ومن ذلك قوله  
تعالى: ﴿أَلَا تُحْيُونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> أي: احبوا.

وقوله تعالى: ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَرُوا أَيْمَانَهُمْ﴾<sup>(٦)</sup> أي: قاتلوهم.

د- تعظيم الشيء: قد يقصد بالاستفهام الأمر بتعظيم الشيء، ومنه قوله  
تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَنَى  
اللَّهُ يَسِيرٌ﴾<sup>(٧)</sup> بدأ الخلق<sup>(٨)</sup>

(١) مائدة: ٩١

(٢) رواه الترمذي في كتاب الضعيف، باب تفسير سورة المائدة ٥ / ٢٣٦ برقم (٣٠٥٣) وقد  
صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (١٣١٧)

(٣) نمرقان: ٤٥

(٤) البرهان ٣ / ٢٤٠

(٥) النور: ٢٢

(٦) التوبة: ١٣

(٧) العنكبوت: ١٩ - ٢٠

(٨) البرهان ٣ / ٤٩١

● التكوين: وهو الإنشاء من العدم، وأطلق عليه الغزالي والآمدني  
 كمال القدرة.<sup>(١)</sup> ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ  
 نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٢)</sup>

(١) المستصفى: ١ / ١٨، الإحكام: ١ / ٢ / ٣٦٨

(٢) النحل: ٤٠



## الفصل الثالث

### دلالة الأمر الزمائية





## ملهيّن

لقد كان لدلالة صيغة الأمر على الزمن في فكر السحاة  
واللغويين ثلاثة تصورات، هي :

- أولاً - صيغة الأمر تدل على الحدث والزمن.
- ثانياً - صيغة الأمر تدل على الحدث دون الزمن.
- ثالثاً - صيغة الأمر لا تدل على الحدث.



## الفصل الثالث

### دلالة الأمر الزماتية

يرى جمهور النحاة أن ثمة علاقة وطيدة بين أنواع الفعل في العربية وأقسام الزمان، فإن كانت قسمة الزمان ثلاثية: ماضوية وحالية ومستقبلية، فالأفعال -أيضاً- ماضوية تدل على ما حدث ومضارعية تدل على ما يحدث في الحال، وأمرية يدل على ما يطلب حدوثه مستقبلاً، وقد أشار سيبويه إلى أن الأبنية الفعلية باعتبار الزمن، خارج السياق، ثلاثة:

١- لما مضى

٢- ولما يكون ولم يقع

٣- وما هو كائن ولم ينقطع<sup>(١)</sup>

حيث جعل تلك الصيغ الزمنية أساساً في تحديد قياس الزمن اللغوي داخل السياق. فكأن الصيغة هي التي تحدد زمن السياق لا القرائن .  
إن أصل الأفعال أن تكون متصرفة من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان<sup>(٢)</sup>

إذن فبعض النحاة يرى أن بنية العربية تنطوي على زمن ذي طبيعة صرفية، كما يرى أن حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزممتها حولف بين مثلها<sup>(٣)</sup> نحو: قام ويقوم وقم<sup>(٤)</sup>

(١) الكتاب : ١٢/١

(٢) شرح المفصل: ١١٦ / ٧

(٣) الخصائص: ٢٣١ / ٣

(٤) الترطنة: ١١٤

ويقول آخر: ولقد ترددت مقولة شكل الصيغة = الزمن، وكأنها واحدة من المقولات الأساسية التي تنطوي عليها بنية العربية<sup>(١)</sup>

وعدد غير قليل من الباحثين العرب يرفض وجود زمن صرفي في العربية، بل وجهوا انتقادات شديدة إلى فكرة ربط الصيغة بالزمن غير أن باحثين آخرين اضطربوا بإزاء هذه النقطة فالدكتور إبراهيم السامرائي يؤكد بقرار أن زمن العربية صرفي، يقول "ونستدل من البحث في تاريخ النحو على أن الأقدمين فصلوا القول في هذا وأنهم استفادوا الاستدلال على الزمان من صيغ عدة"<sup>(٢)</sup>

أما انحراف الصيغ في التعبير عن دلالتها الزمنية الصرفية عندما تتحول إلى السياق، فقد أجابوا عنه، كل في موضعه، ولم يجدوا في ذلك، نقدا لطبيعة الزمن في العربية، بل لم يجدوا أنه حتى عندما تطرأ عليه هذه التغيرات، ذو طبيعة تعددية.

ومن ثم جعلوا لكل قسم من الزمان نوعاً من الأفعال... ومعنى هذا أن الفعل الماضي مرتبط بالزمن الماضي وأن الأمر مرتبط بالمستقبل وأن المضارع يدل على الحال.<sup>(٣)</sup>

وإنه يجدر بالبحث أن يقف عند محاولة مهمة في مجال حقل الزمن لصرفي وعلاقته سنية العربية وهي محاولة الدكتور تمام حسان<sup>(٤)</sup> الذي أقر،

(١) الزمن والنقطة - ٢٥

(٢) الفعل - زمانه وأبعده - ٢٣

(٣) إعراب الأفعال : ١٨

(٤) اللغة العربية - معناها ومبناها. ٢٤٠ - ٢٦٠

نادئ دي بدء ، كما فعل قلة من الباحثين غيرهم بوجود زمن صرفي إلى جانب وجود زمن نحوي.

وأما سمات الزمن الصرفي عنده فهي:

- ١- الزمن الصرفي وظيفة صيغة الفعل الزمنية في السياق ويعني ذلك.  
(أ) أنه لا يتضمن معنى صيغة الفعل الزمنية في السياق وعلى عسرتا الزمن الصرفي يبدأ بالصيغة الفعلية وينتهي بها.  
(ب) أن مدارء الصيغ وليس الأدوات والحروف أو ما تحول إليهم، فلا يتضمن، من ثم الظروف أو النواسخ.  
(ج) أنه لا تعبر عنه - أي عن الزمن الصرفي - صيغ غير فعلية كصيغة الاسم والمصدر والصفة: ومن هنا جاءت صفته الثالثة:  
٢- أن له وظيفة في تحديد مباني التقسيم الصرفية .

ورغم ما يبدو على هذه المحاولة من مخايل التقين والتظير الدقيقين فإننا نجد أنه يؤخذ عليها جملة أمور، هي:

- ١- جعل صيغة فعل الأمر تدل دلالة قاطعة على الزمن من غير أن يعرض لإمكانات تلك الصيغة التي تتجاوز الزمن أحيانا كما سنبينه في موضعه.
- ٢- جعل المصدر في قسم الاسم وعده مسمى الحدث، مبينا أن الفرق بينه وبين الصفات - صفة الفاعل وصفة المفعول وصفة المبالغة ... إلخ يكمن في أن هذه الصفات تدل على موصوف بالحدث، والمصدر هو الحدث نفسه من غير دلالة أو أنه له دلالة المسمى فقط.

أي إن محاولة الدكتور تمام حسان إيجاد نسق للزمن الصرفي مسنداً في جوهره إلى التقابل بين النقطتين لا يخالفها التوفيق، وكان عليه أن يرجع ما قرره للزمن الصرفي حين ناقش صيغ الأسماء والأفعال وما سماه الصفات، عندما وجد وهو يعرض للزمن النحوي خصائص جديدة لهذا الزمن.<sup>(١)</sup>

ومن ثم استطاع إجمال الاختلاف في الأمر لغوياً من حيث:

١- دلالة صيغته على الزمن.

٢- عدم دلالة صيغته على الزمن.

٣- عدم فعلية صيغته أصلاً.

وهذا تفصيل:

أولاً - دلالة على الزمن، وفي دلالة على الزمن اختلف في القسم الذي يشير إليه:

١- أنه يدل على المستقبل: وهو ما يشير إلى تحليل سيوييه الذي جعل صيغة الأمر دالة على الذي 'لم يقع ... قولك أمراً: اذهب' <sup>(٢)</sup> ثم ألمح أن فعل الأمر دون المضارع، مستقل بالدلالة على المستقبل، فقد جعل الأمر والمضارع 'لما يكون ولم يقع' <sup>(٣)</sup>

(١) الزمن واللغة: ٤٨

(٢) الكتاب: ١ / ١٢

(٣) الكتاب: ١ / ١٢

وفرق بينهما من جهة الطلب والإنخيار، وجعل الحاضر فضلا عن المستقبل دلالة المضارع وعباراته: ما لم يتقطع وهو كائن إذا أخبرت<sup>(١)</sup> ولم يقل أو أمرت.

وقد تابع سيويه جملة من النحاة، وعدد من الدارسين المعاصرين، يقول صاحب اللمع: وهو لازم الاستقبال<sup>(٢)</sup> وعبرة الشلوبيين: مستقبل بالوضع<sup>(٣)</sup> وهو رأي الدكتور إبراهيم أنيس الذي يقول: كما أننا نلمع فيه غالبا المستقبل<sup>(٤)</sup>، وذهب الأستاذ عباس حسن إلى أن: زمان الأمر مستقبل في أكثر حالاته<sup>(٥)</sup>

ب- أنه يدل على الحال، وقد جزم به جماعة من الأصوليين تبعاً لجمهور النحاة وقد لاحظ الدكتور إبراهيم أنيس أن الدارسين: لا يكادون يختلفون في تخصيص زمنه بالحال وقال السكاكي: 'والأمر والنهي حقهما الفور والتراخي... لكونهما للطلب ولكون الطلب في استدعاء تعجيل المطلوب أظهر منه في عدم الاستدعاء له...'

ج- أنه يدل على الحاضر والمستقبل، وليس فيه نص على أحدهما دون الآخر: تعليلاً بكونه مأخوذاً من المضارع الذي هو مشترك بين الحال والاستقبال وقد رد الخطيب القزويني على ما صرح به السكاكي من

---

(١) الكتاب: ١ / ١٢

(٢) اللمع. ١ / ٨٧

(٣) الترطنة: ١٣٣

(٤) من أسرار اللغة: ١٧٥

(٥) النحو للروائي: ١ / ٦٥



أن الأمر حقه الفور بـ<sup>١</sup> وفيه نظر<sup>٢</sup> وشرح البرقوقي ذلك بـ<sup>٣</sup> الصور  
والتراخي مفوضان إلى القرينة<sup>٤</sup>

وهذا هو ما ركن إليه الدكتور تمام حسان: حيث وزع صيغة الأمر  
على الحاضر والمستقبل: 'افعل الآن، افعل غدا'

ثانيا - خلو صيغة الأمر من الدلالة على زمن:

وهو ما ألمح إليه بعض النحاة إذ جعلوا صيغة الأمر تدل على طلب،  
من غير أن يثيروا قضية الزمن فيها . جاء في الكافية: الأمر صيغة يطلب  
بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والملمح ذات، فجهده  
إذا نظرنا في مادة تقسيم الفعل التي عرض لها الجرجاني في (الجميل) يقول:  
المفتوح الآخر نحو ضرب وانطلق وهو للماضي خاصة ... وما دخله  
إحدى الزوائد الأربع... وهو يصلح للحال والاستقبال ... الموقف الآخر  
(نحو: اخرج) ... يكون أمرا للمخاطب فلم يستند سببا إلى صيغة لموقف  
لآخر وهو الأمر.

وكان تقسيم الفعل باعتبار زمنه قد جعل الكوفيين يعدون الأمر فم  
يجعلوه قسيما للماضي والمستقبل وإن كان ما سبق هو رأي جمهور النحاة  
من الكوفيين ومعهم أبو الحسن الأخفش من البصريين قد رأوا تقسيم  
لزمان ثنائيا، فهو إما ماض وإما مستقبل، ولا وجود لزمن الحال، ومن ثم  
قرروا أن لا وجود مستقلا لفعل الأمر وما هو إلا إحدى صور المصارع<sup>٥</sup>

(١) قد سبق مناقشة هذه القضية.

وقد سبب الدكتور مصطفى جمال الدين أول تصريح بتجرد صيغة  
لأمر من الدلالة على الزمن ، صدر عن الأصوليين ، إلى صاحب (المعالم)  
وهو قوله : ' المتبادر من الأمر طلب إيجاد حقيقة الفعل'<sup>(١)</sup>

و لدكتور إبراهيم أنيس الذي حاج المستشرقين بتهي ، في مؤلفه ( من  
أسرار اللغة ) وهو يناقش زمن العربية ، إلى ما انتهى إليه المستشرقون من  
قبيل فهو يرى أن الربط بين الصيغ والفكرة الزمنية غير وثيق في اللغات  
السامية<sup>(٢)</sup> وصرح في موضع آخر بقوله ' لا شك أن ربط الصيغة بزمن معين  
يحملنا في العربية على الكثير من التكلف والتعسف'<sup>(٣)</sup>

وقد أخذ أستاذنا الدكتور علي أبو المكارم على النحاة موقفهم ، يقول :  
لقد كان التقسيم العقلي للزمان سبباً في الوصول إلى نتيجتين متناقضتين في  
آن واحد ، تقول الأولى : إن الأفعال في اللغة ثلاثة أنواع ، وتقرر الثانية أن  
لأفعال ذاتها ، وتطبيقاً للاعتبار نفسه ، نوعان محسوب.

وليس من شك في أن هذا التناقض يعود إلى الربط بين ما هو لغوي  
وما هو غير لغوي في تحديد ظواهر اللغة وفهم علاقاتها وتفسير  
خصائصها ، إذ يجعل هذا التحديد والفهم والتفسير ليس إلى اللغة ذاتها ،  
وإي مرده إلى أشياء خارجة عنها ، الأمر الذي ينتهي بالضرورة إلى التناقض  
مع ظواهر اللغة نفسها<sup>(٤)</sup>.

(١) البحث المعوي عند الأصوليين : ١٥٤

(٢) من أسرار اللغة : ١٦٨

(٣) من أسرار اللغة : ١٧٢

(٤) إعراب الأفعال : ٢١

ويعدد صور التناقض، وهي:

١ - لقد استند النحاة في ربطهم بين الأفعال والزمان إلى مقدمتين تقولان  
إن الأفعال أحداث، وكل حدث لا بد له من زمان، فتناقضوا مع موقع  
اللغوي الذي يقرر أن كثيراً من الأفعال لا تتضمن أحداث، ومثل  
لذلك بأفعال تلازم المعنى من مثل: نعم وبش، وعسى وجرى،  
واخلولق، وأنشأ، وطفق، وأخذ، وعلق،...  
وأخرى لا تلازمه، بل تتصرف، من مثل: كاد، وأوشك، وكان  
وأخواتها، وظن وأخواتها.

٢- حين أصرّ النحاة على ربط الأفعال بالزمان جعلوا لكل فعل زمناً  
يختص به، فتناقضوا مع الواقع اللغوي الذي يقرر أن الفعل الواحد  
قابل للتعبير عن أزمان شتى لا يحددها غير السياق.  
فالفعل الماضي إن عبر عن الزمان الماضي في نحو: لعب، فإنه لا يدل  
عليه بل يدل على الحال في ألماظ العقود نحو: بعث، وقبلت  
والفعل المضارع إن عبر عن الحال في نحو: يلعب، فإنه لا يدل عليه بل  
يدل على الزمان الماضي في نحو: لم يلعب.

٣- موقف الكوفيين ومعهم الأخفش يفترض تطور صورة الأمر عن صورة  
المضارع المقترن باللام، وهذا إن صح تصوراً، لا يقوم دليلاً على نحو  
وجود أصل لصورة الأمر المستقلة عن اللام، وإنما قد تدل على  
وجودها معاً في التراث اللغوي.

وبهما هنا أن نسلط الضوء على دلالة الأمر الزمانية دون غيره من  
ماض ومضارع، وباستقراء النصوص اللغوية الوارد استخدام الأمر  
فيها تبين الآتي:

أ- منها ما يدل على المستقبل المطلق، من مثل: (استبقوا) في قوله تعالى  
«فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ»<sup>(١)</sup>، ومن مثل (سارعوا) في قوله تعالى  
«وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ»<sup>(٢)</sup>  
وهذا ما يطلق عليه النحاة الزمن الأصلي.

ب- ومنها ما يدل على المستقبل النسبي، وحيث يدخل الأمر في سياق  
إدصي، من مثل: قلت له: ساعد المحتاج واحرص ما أمكنك على  
البر<sup>(٣)</sup>، وهذا ما يطلق عليه النحاة: زمن السياق.

وقد نقد أستاذنا الدكتور علي أبو المكارم هذا الاتجاه ورأى أنه نوع من  
لتبرير الضعيف لما لم تلمس به اللغة تخلص من هذا كله إلى أن ادعاء  
لتفرقة بين ما يسمى بزمن الفعل الأصلي، وما يسمى بزمن السياق لا  
سبيل إلى إقراره؛ إذ ليس إلا نوعاً من النقيض فرضه النحويون لحل  
مشكلة لا وجود لها في الواقع اللغوي<sup>(٤)</sup>.

ولم يُسلم إليها إلا المقابلة الضرورية بين ما قادنهم إليه مناهجهم من  
تصورات ذهنية وما قدمه الواقع من أساليب لغوية.

ومن ثم ينادي بعدم الربط بين أنواع الأفعال وأقسام الزمان، وهذا ما  
يرتضيه البحث ولو أن النحاة تجنبوا منذ البداية الربط بين أنواع الأفعال  
وأقسام الزمان اكتفاء بتحديد هذه الأنواع بواسطة العلامات تجنبوا أنفسهم

(١) النقرة ١٤٨

(٢) آل عمران: ١٢٣

(٣) انظر: إعراب الأصول - ص ٤٣.

(٤) إعراب الأصول - ص ٤٥.

كثيراً من العناء والأخطاء ولأنقلدوا التراث النحوي من كثير من صور الخلط وأنماط الاضطراب<sup>(١)</sup>.

وقد تابع كثير من المعاصرين الرأي الذي يذهب إلى خلو صيغة الأمر من لزوم وعبارة الدكتور: ريمون طحان: «اطرح الأمر من حقل الزمن»<sup>(٢)</sup> وهو رأي الدكتور أحمد عبد الستار الجواربي الذي ذهب إلى أن صيغة فعل لأمر التي ترد في أسلوب الإنشاء لا تدل على معنى زمني<sup>(٣)</sup>

وقد مال الدكتور إبراهيم السامرائي إلى الرأي الكوفي فلم يعده نسيم للماضي والمستقبل، يقول: «ويبدو لنا أن الكوفيين على حق في إبعاد الأمر أن يكون قسيماً للماضي والمستقبل وذلك أن فعل الأمر طلب وهو حدث كسائر الأفعال غير أن دلالة الزمنية غير واضحة ذلك أن الحدث في هذا الطلب غير واقع إلا بعد زمان التكلم وربما لم يترتب على هذا لطلب أن يقع حدث من الأحداث»<sup>(٤)</sup>.

ومن ثم فراهبه أن الصيغة لا تدل على زمان أشراً إلى أن بناء (فعل) وبناء (يفعل) لا يمكن أن بدلا على الزمان بأقسامه وحدوده ودقائقه؛ ومن هنا فإن الفعل العربي لا يفصح عن الزمان بصيغة، وإنما يتحصل لزمن

(١) إعراب الأفعال ص: ٤٥

(٢) الألفية العربية. ١/١٤٦

(٣) نحو الفعل: ٢٤

(٤) الفعل، زمانه وأبعته: ٢١

من ساء الجملة فقد تشتمل على زيادات تعين الفعل على تقرير الزمان في حدود واضحة.<sup>(١)</sup> وهو ما يتبناه البحث لما سبق من استدلال.

### ثالثاً - عدم فعلية صيغة الأمر أصلاً:

لم تعد الآراء السابقة أن تجعل صيغة الأمر صيغة فعلية ، فلم يعد يصح أن يكون الزمان مقوماً للفعل بالتضمن أمراً مخالفاً لحقيقة لغوية ، إن حدث فعل الأمر ، الذي هو 'حدث كسائر الأفعال'<sup>(٢)</sup> يتميز بدلالته على الطلب ، أى هو ، من جهة الحدوثية ، قسيم الماضي الذى يتميز بحدوثه الدال على التام ، والمصارع الذى يتميز بدلالته على غير التام<sup>(٣)</sup>

غير أن الدكتور مهدى المخزومي نظر إلى صيغة الأمر نظرة أخرى فلم يكتف بتجريد الصيغة من الدلالة على الزمن ، بل جردها من الفعلية أيضاً ، وعدها صيغة طلب ليس غير ، فقد رأى : " أن الفعل يتميز بشيئين : أولهما أنه مقترن بالدلالة على الزمان ، وثانيهما : أنه يبنى على المسند إليه ، ويحمل عليه"<sup>(٤)</sup> وقد وجد أن 'بناء ( افعل ) خلو من هاتين الميزتين'<sup>(٥)</sup> فأنتهى إلى أن ما يدل عليه هذا البناء هو : 'طلب الفعل حسب'<sup>(٦)</sup> ونحن لا نركن إلى هذا التحليل لعدة أمور ، هي :

(١) الفعل : زمانه وأبويه . ٢٤

(٢) الفعل زمانه وأبويه . ٢١ .

(٣) فى النحو العربى نقد وتوجيه : ١٤٥ .

(٤) فى النحو العربى نقد وتوجيه : ١٢٠ .

(٥) المصدر السابق : ١٢٠

(٦) المصدر نفسه . ١٢٠ .

١ - أننا قد انتهينا إلى أن ( الزمن ) ليس جزءا من مدلول صيغة الفعل،  
وبعبارة أخرى : ليس الزمن معنى صيغة الفعل. ومقولة الدكتور  
مهدي المخزومي "الفعل مقترن بالدلالة على الزمن" ليست إلا ترديد  
لقول عقلى محض لا لغوى، وارتدادا إلى جوهر النظر النحوى الذى  
وجه إليه الدكتور المخزومي نفسه نقدا مريرا، بل يمكن أن ينتحب  
بعضا من أحكام فى قضية الزمن والفعل لنتهى إلى رفض عدد الزمن  
سمة من سمات الفعل منها قوله : "الصيغة قد تدل على محض تمام  
الفعل أو عدم تمامه"<sup>(١)</sup>، وليس فى هذه الدلالة نص على الزمان،  
وإن كان الزمان من مستلزماته<sup>(٢)</sup> غير أنه يمكن تعميم مقولة الدكتور  
المخزومي السابقة على بناء ( أفعل ) فنكون كما يأتى :

لصيغة قد تدل على محض تمام الفعل أو عدم تمامه أو على محض  
طلب الفعل، وليس فى هذه الدلالة نص على الزمان. فما الفرق؟  
٢ - أن الفعل يتميز بنوع حدثه الذى يبنى على المسند إليه، والأمر حدث  
على الرغم من أنه غير واقع . وهو كالحادث الواقع فى حيز النفس؛  
وذلك أن كلا منهما ( الأمر والنفس ) غير حادث<sup>(٣)</sup>

والى هذا أشار فندريس : فموضوع الجملة الفعلية أن تآمر بحدث أو  
تقرر حدثا أو أن تتخيل حدثا<sup>(٤)</sup>

(١) وهو رأى المستشرقين .

(٢) فى النحو العربى نقد وتوجيه : ١٤٥ .

(٣) بالفعل زمانه وأينيته . ٢٢

(٤) النعة - ١٣٣

ومن ثم نعارض رأي الدكتور المخزومي نظرا لأن ( الزمن ) ليس  
حرءا من مدلول صيغة الفعل، ولأن الفعل يتميز بتنوع حدثه الذي يبنى  
على المسند إليه، والأمر حدث على الرغم من أنه غير واقع.  
ورأى الباحث هو ما رآه الدماميني، يقول: فإن أفعال الإنشاء إنما قلب  
بتجردها عن الزمان من حيث هي إنشاء، والأمر لا دلالة له على الزمان  
بحسب الوضع من حيث إنشائيته، وهذه الحيثية ليست هي جهة كونه فعلا،  
بل فعليته باعتبار دلالة على الحدث المطلوب وعلى زمان ذلك الحدث  
وهو المستقبل، فقد ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب الوضع على الحدث  
ورمائه، وإن كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه إنشاء، وكذا إذا  
ثبت بأن الإنشاء لا بد له من زمان حالي، كما ذهب إليه بعضهم في سائر  
الإنشاءات لم يشكل لأنا نقول له زمانان: زمن إيقاعه، من المتكلم، وهذا  
ومنه من حيث هو إنشاء، وهو الحال، وزمن حدثه المسند إلى المخاطب،  
وهذا زمنه من حيث هو فعل، وحينئذ فالإنشاء نوعان: إنشاء حدث مسند  
إلى غير المخاطب كبعث، وهذا حالي، وليست الحال من دلالة، بل من  
ضرورة وقوعه، وإنشاء حدث مسند إلى المخاطب، وهو الأمر المدلول  
عنه بالصيغة، وهذا واقع في الحال من حيث هو إنشاء، وأما من حيث  
مسند حدثه إلى المخاطب الأمور فهو مستقبل، ولا شك أنه فعل بهذا  
الاعتبار<sup>(١)</sup>

(١) حاشية ياسين . ١ / ٥٦





# الخاتمة



## الختام

توصل هذا البحث بعد هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

- الأصوليون أولوا الأمر ما لم يوله النحاة واللغويون والبلاغيون مرعاة مقام، واستحلاء قصد، وكثرة مسائل - ولعلّ السبب في هذا يرجع إلى طبيعة النص الذي يتعامل معه الأصوليون والغرض منه، فالنص شرعي واستنباط الحكم ضروري.
- اقتصر جهد البلاغيين على تعداد أغراض الأمر وذكر أمثلة لها دون تحليل لعدد كبير من ظواهر الأمر ما كان أجدرهم بها.
- الأمر في العربية تؤدبه صور سبع.
- عثر البحث على حديثين في مسند الإمام أحمد يؤيدان ما رفضه جمهور النحاة من تحذير المتكلم نفسه، وهو ما لا يرضاه البحث.
- عثر البحث على مواضع من التنزيل تؤيد حذف لام الأمر من المضارع بعد القول الأمر وغيره.
- أثبت البحث - بأدلته - أن بعض ما سمي بأسماء الأصوات هو اسم فعل أمر للإنسان وغيره.
- أثبت البحث - بأدلته - أن صيغة (أفعل) في التعجب فعل أمر حقيقي.
- أيد البحث - بأدلته - رأي من يرى أن في المصدر المتصوب النائب عن فعله قي الأمر توكيدا.

- ذكر البحث أدلة - من التراث اللغوي - يؤيد بها رأي من يرى استقلالية صيغة الأمر وضعاً.
  - ذكر البحث أدلة على قدم اسم فعل الأمر المرتجل عن المتقل.
  - أحصى البحث ما ورد سماعاً من أسماء الأفعال، وسردها ومعانيها في مسرد، مقسمة حسب نظرية الحقول الدلالية.
  - أحصى البحث ما ورد سماعاً من بعض ما سمي أسماء أصرات، وسردها ومعانيها في مسرد، مقسمة حسب نظرية الحقول الدلالية.
  - خالف إحصاء البحث لأفعال الأمر في القرآن الكريم إحصاء الشيخ عبد الخالق عضيمة في (دراسات لأسلوب القرآن)؛ حيث بلغ إحصاؤه:
- (١٨٤٨) في حين بلغ إحصاء البحث : (١٨٦٤)، أي بزيادة : ستة عشر موضعاً.
- خلّت أفعال الأمر والمصارع الطلي في القرآن الكريم من نون التوكيد.
  - لم يرد في القرآن المضارع الطلي من اللفيف الفروق.
  - وردت أفعال الأمر في القرآن الكريم من السالم (٨١٥) أكثر من الأجوف (٥١٣) ثم الناقص (٢١٥) ثم المهموز الفاء (١٦٠)، ثم اللفيف المفروق (١١٢) ثم المثال (٥٥) ثم المضعف (٣٢) ثم المهموز المعين (٢٥) ثم المهموز اللام (٢٠) ثم اللفيف المقرون (٣).

هذا تمام النعمة، والله الحمد في الأولى والآخرة.

## المصادر والمراجع



## المصادر والمراجع

### أولا - الدوريات والحواليات:

- [١] أبحاث لسانية: مج ١ عدد ١ مارس ١٩٩٦، وعدد ٢ نوفمبر ١٩٩٦ منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط
- [٢] رأي في اسم الفعل، أ.علي النجدي ناصف، مجلة مجمع اللغة العربية الجزء (٢٣)، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م.
- [٣] صيغ الأمر في العربية : بحث في ضوء نظرية القواعد التوليدية التحويلية.د. طه الجندى، مجلة كلية دار العلوم، عدد (٢٤) لسنة ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.

### ثانيا - الرسائل:

- [١] لأمر في القرآن الكريم: علي زكريا علي الجوفي، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، رسالة ماجستير، ١٩٩٢ م.
- [٢] الجملة الطلية، طارق سليمان، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، برقم : ١٠٦٤
- [٣] الجملة الطلية في صحيح البخاري: عادل محمد عبد العال، كلية الآداب، جامعة طنطا، ماجستير.
- [٤] الجملة الطلية في كتب إعراب القرآن ومعانيه من القراء إلى العكبري: رجب محمود أحمد سليمان، كلية الدراسات العربية، جامعة المنيا، رسالة دكتوراه، ١٩٩٣ م.



- دراسة جمل الأمر في السور المدنية: طلبة عبد الستار مسعود، عدد  
المولى، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، رسالة دكتوراه ١٩٩٣م
- صبيح الطلب وأصاليه في العربية، دراسة مقارنة في النحو  
والأسلوب، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ماحستير.
- عقود الزمرجد على مسند الإمام أحمد: تحقيق ودراسة، رسالة  
دكتوراه، محمد أحمد حسن إمام، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر،  
١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م

### ثالثا - الكتب:

- أئمة النحاة: د. محمد محمود غالي، دار النشر للجامعات - مصر،  
ط٢، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م
- اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية: د. محمد عبد الرحمن  
الريحاني، دار قباء القاهرة.
- أثر الوقف على الدلالة التركيبية: د. محمد يوسف حبلس، الناشر:  
دار الثقافة العربية. القاهرة، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- إحكام الفصول في أحكام الأصول: أبو وليد سليمان بن خلف  
الباجي، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت،  
لبنان، ط٢، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق د  
مصطفى أحمد التماس، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٧هـ  
/ ١٩٩٧م.

- أسرار البلاغة: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، قرأه وعلق عليه: أبو قهر محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط ١، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م.
- الأسلوب دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية: أحمد الشايب: الطبعة التاسعة
- مكتبة النهضة المصرية / ١٩٩٥ م
- أشتات مجتمعات في اللغة والأدب: عباس العقاد: دار المعارف ١٩٦٣ م.
- أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم: منشورات الجامعة الليبية (كلية التربية) ١٩٧٣ م.
- أصول السرخسي: محمد بن أحمد بن سهل السرخسي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي تحقيق د. عبد الحسين الفتلي: ط ٣: ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م
- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: د. نايف خرما، عالم المعرفة، ع (٩)، رمضان / شوال ١٣٩٨ هـ / سبتمبر ١٩٧٨ م.
- إعراب الحديث النبوي: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق د عبد الإله نيهان: مطبعة زيد بن ثابت : دمشق ١٣٩٧ هـ، ١٩٧٧ م.

- ١١١١ إعراب الأفعال: د. علي أبو المكارم: الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م: دار الثقافة العربية.
- ١١١٢ إعراب القرآن: لأبي جعفر النحاس: تحقيق د. زهير غاري راهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية: الطبعة الثانية ١٩٨٥م
- ١١١٣ إعراب القرآن المنسوب للزجاج، دراسة وتحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- ١١١٤ الأمالي: ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- ١١١٥ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ابن الأنباري، ومعه كتاب (الانتصاف من الإنصاف) تأليف الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ١١١٦ أنظمة الربط في العربية: دراسة في التراكيب السطحية بين النحاة والنظرية التوليدية التحويلية، د. حاتم البهناوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.
- ١١١٧ الأنماط الشكلية لكلام العرب نظرية وتطبيقاً: دراسة بيوية، ج ١ (النظرية)، د. جلال شمس الدين، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٥م.
- ١١١٨ أنماط الوحدة التركيبية في العربية، د. محمد عبد العزيز عبد السلام، مكتبة النهضة المصرية. القاهرة.

الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم الزجاج: تحقيق مازن المبارك.  
دار العروبة بالقاهرة ١٩٥٩م.

البرهان في أصول الفقه: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن  
يوسف الجويني، تحقيق: د. عبد العظيم الديب، مطبعة الدوحة  
الحديثة، قطر، ط ١، ١٣٩٩ هـ

البرهان في علوم القرآن: للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله  
الزركشي: تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم: مكتبة دار  
التراث بدون تاريخ.

بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: الفيروزآبادي: تحقيق  
الأستاذ عبد الحليم الطحاوي: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية:  
١٩٩٢م

البلاغة والأسلوبية: د. محمد عبد المطلب، الهيئة المصرية العامة  
للكتاب. ١٩٨٤م، وطبعة مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية  
العالمية للنشر (لونجمان).

البلاغة العربية: د. محمد عبد المطلب، الشركة المصرية العامة للنشر  
(لونجمان).

البلاغة المفترى عليها بين الأصالة والتبعية: د. فضل حسن عباس،  
دار النور للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة: د. عبد القاهر  
إفصاحي الفهري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.

- ❏ بنية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة: أ. عبد المتعال الصعدي، مكتبة الآداب ط ١، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
- ❏ البنيوية في اللسانيات (الحلقة الأولى): د. محمد الحناش، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء.
- ❏ التأويل السحوي في القرآن الكريم: د. عبد الفتاح أحمد الحضور، الطبعة الأولى، مكتبة الرشاد، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
- ❏ التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البيجاوي، طبعة عيسى الحلبي.
- ❏ التحليل النحوي أصوله وأدلتها: د. فخر الدين قباوة، الشركة المصرية العالمية للنشر (لونجمان).
- ❏ التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع: عبد العباس عبد الجاسم، إصدارات المجمع الثقافي.
- ❏ تخريج الفروع على الأصول: أبو المناقب شهاب الدين محمود بن أحمد، تحقيق: د. محمد أديب صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.
- ❏ الترادف في صيغ الأفعال بين الصرفين والمعاجم، د. إبراهيم الدسوقي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- ❏ تركيب اللغة العربية (مقاربة نظرية جديدة): محمد الرجالي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.

- تصريف الأسماء: دراسة جديدة في ضوء علم اللغة الحديث، د  
حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨ م
- التضمن في العربية: بحث في البلاغة والنحو: د. أحمد حسر  
حامد، الدار العربية للعلوم، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- التفاعل النصي (التناصية النظرية والمنهج): نهلة فيصل الأحمد،  
كتاب الرياض، ع (١٠٤) يوليو ٢٠٠٢م. يصدر عن مؤسسة  
اليمامة الصحفية.
- تقويم الفكر النحوي: د. علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت،  
لبنان.
- التوطئة، أبو علي الشلوبين، دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع، دار  
التراث العربي للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.
- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: جمال الدين أبو محمد عبد  
الرحيم بن الحسن الإسنوي، تحقيق: محمد حسن هيتو، مؤسسة  
الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م
- التوليد الدلالي (دراسة للمادة اللغوية في كتاب شعر الدر لأبي  
الطيب اللغوي في ضوء نظرية العلاقات الدلالية): د. حسام  
البهنساوي، زهراء الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة ١٤٢١ هـ  
٢٠٠٠م.
- تيسير الوصول إلى قواعد الأصول: د. عبد الله بن صالح الفوزان،  
دار الفضيلة، ط ١، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.

- ثراء المعنى في القرآن الكريم : د. محمد خليل جيجيك، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي: د. مازن الوعر، الشركة المصرية العالمية للنشر لونغمان.
- الجنى الداني في حروف المعاني : للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.
- حاشية ياسين على شرح التصريح: الشيخ ياسين العليمي، فيصل الحلبي، القاهرة.
- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الخصائص : أبو الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م.
- خصائص التراكيب: د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط ٢
- الخصائص الدلالية لآيات المعاملات المادية في القرآن الكريم مع تطبيق لنظرية المجالات الدلالية: د. فريد عوض حيدر، مطبعة الفيروز الفيوم، ط ١ ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.

- دراسات في اللسانيات التطبيقية: د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية ٢٠٠٢م.
- دراسات قرآنية في جزء عم: د. محمد أحمد نخلة دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨م.
- دراسات لأسلوب القرآن: الشيخ عبد الخالق عضيمة، طبعة دار الحديث، القاهرة، بدون تاريخ.
- دراسات لغوية : د. عبد الصبور شاهين، المطبعة العالمية، القاهرة ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
- دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث: د. حازم علي كمال الدين، راجعه وقدم له أ. د. رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب، القاهرة.
- دراسة المعنى عند الأصوليين (علماء أصول الفقه)، مكتبة كبرى إخوان، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.
- الدرر اللوامع على جمع الهوامع لأحمد بن الأمير الشنقيطي، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م.
- دلائل الإعجاز. عبد القاهر الجرجاني : قرأه وعنى عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بمصر، ط ٣، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- دلالة الألفاظ عند الأصوليين دراسة بيانية ناقلة: د. محمود توفيق محمد سعد. ط ١ ، مطبعة الأمانة، مصر، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.



- الزمن واللغة ، د. مالك يوسف المطلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن: د. عودة الله منيع القيسي، دار البشير للنشر والتوزيع ومؤسسة الرسالة.
- سلم الوصول لشرح نهاية السؤل: محمد نجيت الطعيمي، عالم الكتب.
- سياق الحال في الدرس الدلالي (تحليل وتطبيق): د. فريد عوض حيدر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- سيبويه إمام النحاة: علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر، الفجالة.
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، شرحه وصححه، وأعد فهارسه، د. حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، مصر، بدون تاريخ.
- شرح الأشمومي على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: دار إحياء الكتب العربية.
- شرح التسهيل لابن مالك: تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المحتون، هاجر للطباعة والنشر والتوزيع الإعلان، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري. دار الفكر.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، دار الخيل بيروت، تحقيق أ. حنا الفاخوري بمؤازرة د. وفاء البياني.
- طبقات الشافعية: تاج الدين عبد الوهاب بن علي السكي، تحقيق: د. محمود الطاحي، ود. عبد الفتاح محمد الحلوي، دار إحياء الكتب العربية.
- ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية: د. محمود سليمان ياقوت، المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٨٦م.
- العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث: د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- العربية وعلم اللغة الحديث. د. محمد محمد داود، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة.
- العربية والغموض دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى: د. حلمي خليل، ط ١، ١٩٨٨م. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- عكس الظاهر في أسلوب القرآن الكريم ولغة العرب: د. عبده زايد، دار الصفوة للنشر.
- العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي دراسة تطبيقية: د. عبد الواحد حسن الشيخ، مكتبة الإشعاع القاهرة، ط ١ ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

- علم الدلالة عند العرب دراسة مقارنة مع السيميائية الحديثة. عادل فاخوري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، آيار مايو ١٩٨٥ م.
- علم اللغة: د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ط ٩، ١٠.
- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة: د. محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم: تأليف د. محمد سن عبد الرحمن بن صالح الشايع، مكتبة العبيكان الرياض، ط ١، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.
- فصول في فقه العربية: د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الحفانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م.
- الفعل زمانه وأبنته: د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- الفعل في القرآن الكريم: تعديته ونزومه: أبو أوس إبراهيم الشمان، جامعة الملك سعود، طبع بمطابع الطيار للأوفست.
- الفعل والزمن: د. عصام نور الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
- فقه اللغة: د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطبع والنشر. القاهرة.

﴿﴾ فقه اللغة في الكتب العربية: د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

﴿﴾ في التحليل اللغوي: منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد المعنوي والنفي اللغوي وأسلوب الاستفهام: د. خليل أحمد عمارة، تقديم د. سليمان حسن العاني، مكتبة المنار الأردن. ط ١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

﴿﴾ في علم الدلالة: دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفصليات، د. عبد الكريم محمد حسن جيل، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧م.

﴿﴾ في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المسجع العلمي الحديث: د محمد المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ١، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م

﴿﴾ القرآن والترادف اللغوي (دراسة تحليلية لبعض مترادفات لقرآن الكريم): سيد خضر، دار بلال للنشر والتوزيع، كفر الشيخ.

﴿﴾ قضايا وبحوث في النحو والصرف والعروض: د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الهاني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

﴿﴾ الكاشف عن المحصول في علم الأصول: أبو عبد الله محمد بن محمود بن عباد العجلي الأصفهاني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد المرحود والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

- ١- الكتاب: مبيوه ، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٢- الكشف للزحشري: تحقيق وتعليق عبد الرازق المهدي، دار إحياء التراث العربي و مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .
- ٣- الكلمة دراسة لغوية معجمية: د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨م.
- ٤- لسان العرب : ابن منظور، طبعة دار المعارف.
- ٥- اللغة الشاعرة : أ. عباس محمود العقاد، مكتبة غريب، بدون تاريخ.
- ٦- اللغة العربية في رحاب القرآن الكريم: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب ط ١ ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- ٧- اللغة العربية: معناها ومباها: د.تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨م.
- ٨- اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين: د. نادية رمضان النجر، مراجعة وتقديم د. عبده الراجحي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
- ٩- اللغة والتفسير والتواصل: د. مصطفى ناصف، عالم المعرفة، ع:(١٩٣)، رجب ١٤١٥هـ / يناير ١٩٩٥م
- ١٠- الحجاز وأثره في الدرس اللغوي: د. محمد بدري عبد الجليل، در النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠م.

- المحصل في علم أصول الفقه: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
- مدخل إلى الدلالة الحديثة: عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.
- مدخل إلى علم الدلالة: د. فتح الله أحمد سليمان، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م.
- مستبعات التراكيب بين البلاغة القديمة والنقد الحديث: د. عبد الغني محمد بركة، دار الطباعة المحمدية، القاهرة. ط ١، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.
- المسند: الإمام أحمد، تحقيق: أحمد شاكر، حمزة الزين، طبعة دار الحديث، القاهرة ١٩٩٥ م، وطبعة المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت.
- مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة: علي النجدي ناصف، دار المعارف، القاهرة.
- لمعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم: د. عبد الفتاح لاشين، دار الفكر العربي.
- المعتمد في أصول الفقه: أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصري، تحقيق: محمد حميد الله، دمشق، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م.

- المعنى في البلاغة العربية : د. حسن طبل، ط ١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- مغني اللبيب : ابن هشام الأنصاري، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- المفارقة القرآنية دراسة في بنية الدلالة: د. محمد العبد، دار الفكر العربي.
- مفتاح العلوم: السكاكي ، ضبطه وشرحه الأستاذ: نعيم زرور، دار الكتب العلمية، بيروت.
- من أسرار التعبير في القرآن صفاء الكلمة: د. عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، الرياض، ط ١، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- من البنية الحملية إلى البنية المكوبية: د. أحمد المتوكل، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- منهاج الوصول في معرفة علم الأصول: عبد الله بن عمر بن محمد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة.
- ميزان الأصول في نتائج العقول: علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد، تحقيق: د. محمد زكي عبد البر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ٢، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

- 📖 نحو منهج في التفسير التحليلي دراسة تطبيقية على صدر سورة النساء: د. صبري المتولي، مكتبة زهراء الشرق، ١٤١٧هـ / م. ١٩٩٦.
- 📖 نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية: مازن الوعر، طلاس للدراسات والترجمة والنشر.
- 📖 النحو والدلالة مدخل للدراسة المعنى النحوي الدلالي: د. محمد حماسة عبد اللطيف، مطبعة المدينة، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ / م. ١٩٨٣.
- 📖 النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الثامنة.
- 📖 النحو الوصفي من ظلال القرآن الكريم: د. محمد صلاح الدين مصطفى بكر، مؤسسة علي جراح الصباح، للنشر والتوزيع، الكويت.
- 📖 الوصول إلى الأصول: أبو الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادى، تحقيق: د. عبد الحميد أبو زيد، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ / م. ١٩٨٣.
- 📖 الوصول إلى قواعد الأصول: محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد الخطيب التمرتاشي، تحقيق: د. محمد شريف مصطفى أحمد سليمان، دار الكتب العملية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ / م. ٢٠٠٠.



📖 نفائس الأصول في شرح المحصول: شهاب الدين أبو العباس أحمد

ابن إدريس القرافي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب

العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م

📖 نهاية الوصول إلى علم الأصول: أحمد بن علي، تحقيق: د. سعد بن

غريز بن مهدي السلمي، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة،

١٤١٨ هـ

## المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة .....	٧ - ١٥
الفصل الأول الأمر في التراث الأصولي والبلاغي .....	١٧ - ٦١
⊕ المبحث الأول : الأمر في التراث الأصولي .....	٢١
⊕ المبحث الثاني : الأمر في التراث البلاغي .....	٥١
الفصل الثاني الأمر في التراث النحوي واللغوي .....	٦٣ - ٢٣٧
⊕ المبحث الأول : الأمر بصيغة فعل الأمر .....	٦٧
⊕ المبحث الثاني : الأمر بالمصدر المنصوب النائب عن عامله .....	١٣٧
⊕ المبحث الثالث : الأمر بصيغة الفعل المنخوف في التحذير والإغراء .....	١٤٧
⊕ المبحث الرابع : الأمر باسم الفعل .....	١٥٥
⊕ المبحث الخامس : الأمر باسم الصوت .....	١٧٧
⊕ المبحث السادس : الأمر بصيغة (أفعل) الواردة في أسلوب التعجب ..	١٩١
⊕ المبحث السابع : الأمر بالأسلوب .....	٢٠٣

٢٥٥ - ٢٣٩	..... الفصل الثالث دلالة الأمر الزمانية
٢٤٦	..... ٢ - صيغة الأمر تدل على الحدث والزمن
٢٤٨	..... ٣ - صيغة الأمر تدل على الحدث دون الزمن
٢٥٣	..... ٤ - صيغة الأمر لا تدل على الحدث
٢٦٠ - ٢٥٧	..... الخاتمة
٢٨٠ - ٢٦١	..... المصادر والمراجع
٢٨٢ - ٢٨١	..... المحتويات